



نشرة فصلية إعلامية تصدر عن رابطة أصدقاء كمال جنبلاط
«بعضهم يستجدي الألم، ويمتّع نفسه بالشقاء لكي يصل...
ولكن طريق الفرح هي أكمل وأجدي... كل شيء هو فرح... هو فرح»



FRIENDS OF KAMAL JOUMBLATT ASSOCIATION
www.kamaljoumblatt.com

فرح

شباط 2024

العدد 83

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

المحتوى

- ملح الارض: لبنان وفلسطين ... والحروب غير المحسوبة في المنطقة : اي مسار واي مصير؟ - عباس خلف
- مع الاحداث: قبل فوات الاوان، وحلول النكبة وتدمير الكيان الانقاذ مطلوب اليوم من نواب لبنان - سعيد الغز
- مقال سياسي : عدالة الذكرى - الوزير والنقيب السابق الاستاذ رشيد درباس
- مقال اقتصادي: موازنة الخطوة الأولى - الدكتور لويس حبيقة
- دراسات:
- دراسة جيوسياسية: لا أحد يفوز في عالم حيث الجميع خاسرون - توبياس بوند، صوفي آيزنترات - موقع Project syndicate نقلاً عن جريدة الشروق المصرية 2024/2/16
- دراسة مالية: قراءة دستورية وقانونية ومالية ومصرفية: المادة 113 من قانون النقد والتسليف: موضوع نقاش طويل وخلاف عميق! - المحامي كريم ضاهر - جريدة نداء الوطن - 2024/2/19
- دراسة جيوسياسية: غزة وحربها الكاشفة - جميل مطر - جريدة الشروق المصرية - 2024/2/29

- نافذة على فكر كمال جنبلاط

آراء ومواقف:

- ماذا نريد من لبنان ؟ رسالة الى الوطن الجريح
- تحوّل وفرح

من اقواله:

- لنعبر معاً نحو فجر جديد
- الملح الجديد

مطالب ومشاريع اصلاحية: قضايا الثقافية والتربية في لبنان

علوم وتكنولوجيا: الذكاء الاصطناعي: للاستدامة أم للتدمير؟ - نجيب صعب - جريدة الشرق الأوسط - 2024/2/18

- صحة وغذاء: لا داعي للقلق... كيف تحمي نفسك من «مرض العصر»؟ الأخصائية النفسية باسكال نخلة: لتجنّب اجترار الأفكار السلبية واستبدالها بالواقعية - جريدة الشرق الأوسط - 2024/2/18

- من الصحافة اخترنا لكم
- اليمين الإسرائيلي.. وإعادة استيطان قطاع غزة – جريدة الشروق المصرية - يحيى عبدالله – 2024/2/24
- شركات النفط تتجنب لبنان... بسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي إضافة إلى الفشل الوزاري والمؤسساتي رماح هاشم – جريدة نداء الوطن – 2024/2/22
- "الاستدارة الإقليمية": كيف تصاعدت "التهدة" بين القوى الرئيسية في الشرق الأوسط؟ - د. محمد عز العرب - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية – 2024/2/22
- حل الدولتين - بشير عبد الفتاح – جريدة الشروق المصرية – 2024/2/26
- GOVERNING GAZA AFTER THE WAR: THE INTERNATIONAL PERSPECTIVES
ILANA FELDMAN, FREDERIC WEHREY, ANDREW BONNEY, AARON DAVID MILLER, SARAH YERKES, LARRY GARBER, MURIEL ASSEBURG - CARNEGIE - 26/2/2024
- Shocking Spike in Use of Unlawful Lethal Force by Israeli Forces Against Palestinians in the Occupied West Bank - Amnesty – 5/2/2024
- “No People, No Problems”: The Growing Appeal of Authoritarian Conflict Management - ARMENAK TOKMAJYAN - Carnegie - 31/1/2024

ملاحظة: المقالات والدراسات التي تنشر في "فرح" تعبر عن آراء كاتبها

- ملح الارض: لبنان وفلسطين ... والحروب غير المحسوبة في المنطقة : اي مسار واي مصير؟ - عباس خلف

بعد مرور اكثر من اربعة اشهر على الحرب المفتوحة ضد الشعب الفلسطيني في غزة خاصة ، وفي الضفة الغربية عامة ، تواصل اسرائيل التدمير الممنهج لكل معالم العمران في غزة، وتشن حرب ابادية جماعية ضد الشعب الفلسطيني الذي يقاوم ذلك بشراسة بطولية على امل ان يحصل يوماً على حقوقه المشروعة بدولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة والاستمرار ، عاصمتها القدس الشريف، تستوعب عودة اللاجئين المهجرين قسراً الى ديارهم وممتلكاتهم في فلسطين .

ومن غير المفهوم والذي من الصعب تبريره، انخراط القيادة الاميركية في هذا العدوان اللاانساني ، تسليحاً وتمويناً، ودفاعاً عما تقوم به آلة القتل الاسرائيلية في المحافل الدولية ، واندفاع قيادات الدول الاوروبية الى الوقوف الى جانب اسرائيل بحجة حقها في الدفاع عن النفس من جهة ، ورفع مجرد شعارات كلامية بضرورة حماية المدنيين ، وتأمين المساعدات الحياتية لهم من جهة اخرى.

ان ما تقوم به القوى الدولية في مواجهة ما ترتكبه اسرائيل من مجازر بحق الشعب الفلسطيني ، والتظاهر بأنها تسعى من خلال ما ترسله من وفود الى دول المنطقة العربية ، الى تحقيق مطالب الشعب الفلسطيني المحقة في تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة بعد توقف الحرب في غزة ، فيما المخفي من هذه المظاهر هو اتاحة الفرصة للحكومة الاسرائيلية لاستكمال ما بدأت به من مجازر في غزة ، وجعلها غير قابلة للسكن ، ومحاولتها لانهاء دور منظمة الاونروا اي رعاية شؤون الفلسطينيين في مخيمات الشتات والتهجير القسري في غزة ، وبالتالي انهاء القضية الفلسطينية ونكران وجود شعب له حقوق تحميها ، نظرياً، القرارات والمواثيق والمعاهدات الدولية. ومؤخراً الوقوف الى جانب اسرائيل في رفضها لقرارات محكمة العدل الدولية .

ولعل الفشل المتمادي والتعطيل الذي تمارسه الدول الغربية في مجلس الامن الدولي هو اصدق دليل على فشل النظام الدولي القائم اليوم ، وابقاء مناشدات القيمين على منظمة الامم المتحدة ، وقف الحرب على الشعب الفلسطيني وتأمين سلامة المدنيين وامور معيشتهم وحياتهم تبقى مجرد مناشدات كلامية ، تسعى اسرائيل الى تصوير المنادين بها اعداء للسامية .

وفي المقابل ، ما الذي يحصل في النطاق العربي والاسلامي للدفاع عن الشعب الفلسطيني المضحي به على مذبح آلة القتل الاسرائيلية؟

لن نعود الى ما عقد من مؤتمرات عربية واسلامية بقيت مقرراتها دون المطلوب ، وبدون فعالية ، بل نكتفي بالاشارة الى اللقاء التشاوري الذي جمع ممثلين عن المملكة العربية السعودية والاردن ومصر وفلسطين في الرياض بتاريخ 9 شباط الحالي وما صدر عنه:

- 1- ضرورة انهاء الحرب على غزة، ووقف فوري تام لاطلاق النار ، وضمان حماية المدنيين وفقاً للقانون الدولي الانساني
- 2- رفع كافة القيود عن ادخال المساعدات الانسانية الى قطاع غزة المنكوب، وتأمين الدعم اللازم لمنظمة الاونروا لتستمر في تأدية مهامها الانسانية .
- 3- اتخاذ خطوات لا رجعة عنها لتنفيذ حل الدولتين ، والاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة على خطوط 4 حزيران 1967
- 4- اعتبار قطاع غزة جزءاً لا يتجزأ من فلسطين
- 5- رفض قاطع لكل عمليات التهجير القسري للفلسطينيين من غزة او الضفة الغربية

ما صدر عن هذا اللقاء جميل جداً ويستحق ان تتبناه مجتمعة كل الدول العربية والاسلامية ، فتقرن الاقوال بالافعال بالنسبة لهذه المطالب المحقة، وتفرض على اسرائيل وقف عدوانها والاعتراف بحق الفلسطينيين المشروع بدولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة ، وقابلة للحياة .

وفي هذا السياق من المفيد التذكير بما سبق وطالب به المعلم الشهيد كمال جنبلاط في العام 1971 ، لعل في التذكير افادة لمن يريد ان يعتبر:

"نحن في سنة حاسمة ، سنة سيتقرر فيها مصير الشعب الفلسطيني ، اي اخطر قضية في مصير العرب ، اذا كانوا فعلاً يقدرون خطر هذه القضية ، لاننا في معظم الاحيان نرى القادة العرب يتحدثون كثيراً عن الحق الفلسطيني ، ولكنهم عملياً لا يعملون شيئاً للضغط على القوى الدولية وحملها على العمل لاعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة .

في هذه السنة الحاسمة من تاريخ المنطقة ، يتبادر السؤال لماذا لا يستخدم العرب سلاح النفط كوسيلة للضغط، اذا كانوا لا يستطيعون القتال؟ لماذا لا يستخدمون المصالح الاقتصادية ؟ نحن نقول لجميع القادة العرب ان الولايات المتحدة ومعها الدول الاوروبية لها مصالح ضخمة جداً في العالم العربي، فلماذا لا نضغط على قادتها لحملهم على السعي ليجاد حل شامل ودائم. ان الوقت مناسب اليوم للقيام بذلك ، والا فاتنا القطر ، وسيصعب علينا مستقبلاً مواجهة اسرائيل التي تكون قد تطورت تقنياً وعسكرياً وقد لا تكون الظروف مناسبة كما هي اليوم."

(المرجع: مقال نشرته جريدة الانباء في 1971/3/27)

ونحن اليوم ، على خطى المعلم كمال جنبلاط ، وعلى ضوء الاصرار في الجانب الاسرائيلي على مواصلة حرب الابداء في غزة ، وتهجير شعبها الى صحراء سيناء المصرية ، امام اعين الجميع في المنطقة والعالم، نسأل ماذا ينتظر العرب المطبوعون مع اسرائيل والذين على طريق التطبيع لقطع العلاقات معها؟ وماذا ينتظر جميع المسؤولين العرب لإفهام من يلزم في اسرائيل وفي سائر المراجع الدولية ، ان لا مجال اطلاقاً لقبول اسرائيل واقامة سلام معها قبل ان يتحقق للفلسطينيين اقامة دولتهم المستقلة .

كذلك نتساءل مع الكثيرين: الى اين تتجه الامور بعد الطوفان الاقصى ؟ وما الذي ستؤول اليه الامور في لبنان وفلسطين المتلازمين على ما يبدو مساراً ومصيراً؟

مما لا ريب فيه ان تداعيات "طوفان الاقصى" تخطت منطقة الشرق الاوسط لتطال طرق المواصلات وحركة التجارة الدولية والاضاع الاقتصادية في معظم البلدان ، وخاصة تلك التي نشطت فيها جبهات المساندة لغزة ، دون ان يساعد ذلك في حماية الشعب الفلسطيني او في انقاذ الاقصى من مدّسيه الصهاينة ؟ وفي ما خصّ لبنان الذي فتحت جبهته المساندة منذ اليوم التالي لطوفان الاقصى، لازال القلق على المصير سيد الموقف ، ولازال خطر تعرضه لعدوان غادر اسرائيلي شبيه لما يحصل في فلسطين يؤرق اللبنانيين . فهل تدمير لبنان يوقف تدمير فلسطين ولحماية لبنان واعادة بناء الدولة فيه ، لابد من انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة قادرة، تحرك المؤسسات والقطاعات وتعيد الانتظام الى النشاطات كافة في البلاد. لمصلحة لبنان والعرب وايران وفلسطين والمحافظة على سلامته وامنه والسعي الى حمايته من خلال التمسك بالقرار 1701 والمطالبة بتطبيقه كاملاً من الجانبين الاسرائيلي واللبناني . وهذا يفترض وجود سلطة كاملة المواصفات ، فهل سيفعل السياسيون والقادة اللبنانيون ؟

- مع الاحداث: قبل فوات الاوان، وحلول النكبة وتدمير الكيان الانقاذ مطلوب اليوم من نواب لبنان - سعيد الغز

في خضمّ ما تواجهه منطقة الشرق الاوسط من مخاطر غير محسوبة التداعيات ، لبنان في عنق الزجاجة ، تهدده سلسلة من المخاطر الوجودية . فالحرب الدائرة عند حدوده الجنوبية مع العدو الاسرائيلي ، تتفاقم مخاطرها وتحولها الى حرب مكشوفة شاملة ومدمرة، وهي حرب مفروضة على لبنان الرسمي المغيب عن الفعل والقرار والموقف المتناسب مع مصالحه الوجودية . والازمات الداخلية تتعقد في مختلف المجالات وعلى كل المستويات ، ولا مجال لمعالجتها وايجاد حلول لها لكي يستعيد لبنان فرصة اعادة بناء الدولة القادرة والفاعلة والعادلة. كل هذا حاصل ومتواصل ويتفاقم مع الايام والشهور والسنين. فالشغور في رئاسة الجمهورية مستمر منذ مطلع شهر تشرين الثاني 2022. والشلل الحكومي متواصل في ظل حكومة تصريف اعمال مفككة وعاجزة عن العمل ومواكبة الاحداث لانها معطلة بتركيبتها. والمجلس النيابي المنتخب سنة 2022، اثبتت الوقائع انه عاجز هو الاخر عن التشريع والمحاسبة ، وحتى عن انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة منسجمة وكاملة الصلاحيات لضمان انتظام العمل في مختلف المؤسسات الادارية والرقابية والقضائية والامنية والتعليمية والصحية والاجتماعية والمالية والبيئية .

هذه الصورة القائمة لما هو عليه لبنان اليوم ، والتي تنذر بالاسوأ والخطر ، نطرحها على السادة نواب الامة على اختلاف ميولهم وانتماءاتهم وطوائفهم واحزابهم ومحاورهم ، بصفتهم يمثلون السلطة الشرعية

المنتخبة الوحيدة التي لا تزال قائمة وقادرة على اتخاذ القرارات واقتراح الحلول المناسبة لكل الازمات العاصفة بالوطن ، ونسألهم الى متى ستستمررون في المناكفات والمناوشات والتعطيل المتبادل والتمسك بالمواقف المتعنتة التي لن توصل الا لخراب المؤسسات وانهارها وزوال الكيان، لان الوطن الذي لا يحميه ويعمل من اجله ابناءؤه تستباح سيادته وارضه لاعدائه والطامعين بالسيطرة على مقدراته واستغلاله لتأمين مصالحهم وطموحاتهم ، على حساب مصالحه وتطلعاته.

الا ترون ايها السادة النواب ان المطلوب منكم اليوم، قبل فوات الاوان ، هو المبادرة الى التخلي عن كل ما سبق لكم ان اتخذتوه من مواقف سلبية وتعطيلية، مدمرة للبلد ومهددة لمصير الوطن وحياة المواطنين ، والتلاقي على موقف سواء في المجلس النيابي بروح وطنية توافقية ايجابية لانتخاب رئيس للجمهورية والاسراع الى تشكيل حكومة جديدة منسجمة التركيبية وقادرة على العمل الانقاذي، كمقدمة لابد منها لاعادة الحياة والنشاط الى كل المؤسسات الرسمية ، والى مختلف القطاعات.

ايها النواب الكرام ، الوطن يناديكم، واللبنانيون يناشدونكم الاقدام على العمل الايجابي الانقاذي الوطني ، واصدقاء لبنان العرب والاجانب يطالبونكم بالاستجابة والالتقاء للاتفاق على اتخاذ ما يلزم من قرارات انتخابية تخرج لبنان من عنق الزجاجة قبل فوات الاوان، فهل ستفعلون ؟

انتم امام مواقف مصيرية ، والجميع شاخص لمعرفة كيف ستتصرفون ، وهم على يقظة ضميركم ووطنيتكم يترقبون ويأملون فلا تحرموهم من بصيص الامل الذي يأملون ويحلمون به انقاذاً للحاضر والمستقبل وللدور وللرسالة !!

- مقال سياسي : عدالة الذكرى - الوزير والنقيب السابق الاستاذ رشيد درباس

أول ما يحضر في ذهني في هذه اللحظة، هو هي المائم أن
تعود مدينتي بيروت أمّاً للشرائع كما هولقها، ونمّج كلبانيين
في إقامة دولة القانون.

نواف سلام، رئيس محكمة العدل الدولية

في الذكرى الثالثة لغياب جان عبيد، لا يزال المكان شاغراً...

وبعد،

تَرَقَّبْتُ أنظار العالم ما سيخرج عن "قصر السلام" في مدينة لاهاي من تدابير تمهيدية في الدعوى التي قدمتها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل بتهمة الإبادة الجماعية. استغرق الأمر شهراً وبعضه ليخرج على

التوالي خَبَران: قرارٌ واضح الدلالة بليغ السبك عميقُ غورِ القانون، يشكل قرينة تنبئ بما سيكون عليه القرار النهائي الآتي بعد استكمال التحقيق والمداولة والتدقيق، والخبر الثاني إعلان بشرى انتخاب الدكتور نواف سلام رئيساً لمحكمة العدل الدولية، متبوعاً بذلك المكانة التي تليق به كرمز للعدالة في العالم، بعيداً من سوق المقايضة السياسية اللبنانية.

ولكن قد يسأل سائل: ما الجدوى من القرارات القضائية الدولية، ومعظمها لا يُنفَّذ، بل تستخف به دول كثيرة؟ فأجيب: إن ما يصدر عن العدالة الدولية له قيمة إجرائية وعملية لا تقل عن أهميته التاريخية المعنوية، فالدول التي تصدر بحقها الأحكام، توصم في المحافل السياسية والمالية وفي مجال التجارة الدولية، بأنها لا تحترم القوانين ولا المعاهدات، وهذا ينطوي على أضرار جسيمة إن لم تكن في الحاضر، ففي المستقبل والضمائر.

قبل هذا انتظر اللبنانيون سنوات كثيرة صدور قرار الإدانة في جريمة اغتيال الشهيد رفيق الحريري عن المحكمة الخاصة التي كان مقرها "الاهي" أيضاً، المدينة التي اكتسبت مهابتها وصدقيتها كمقر دائم للعدالة الدولية، التي هي كلٌّ لا يتجزأ، ومن آثارها أن الناس غداً في ذكرى الاستشهاد، سيحتفلون بالصلاة لروح رفيق الحريري، وقد علموا بتفاصيل المؤامرة وخطط الاغتيال والأشخاص المنفذين، وهذا بحد ذاته تأكيد على أن الجريمة لا تقيد، وأن الحركات السياسية قد تصاب بنكسة عند تغيب روادها، لكنها سرعان ما تستعيد همتها وتجد رواداً آخرين يستأنفون مسيرتها.

وغداً، قد يكون في ساحة الشهداء وبيت الوسط جمع غير يعبر عن رغبة في إعادة الإمساك بالزمام، بعد مرور عامين من التَّكْيُفِ القلق مع الفراغ والعشوائية وفشل محاولات التسوية. وهذا يدعوني إلى الاستنتاج بأن المسألة التي ستطرحها المناسبة ليست مسألة مظلومية أو محاسبة على إخفاق المبادرات، بل هي محاولة تصدُّ للظروف الراهنة الخطيرة التي لا يجوز التعاطي معها باللامبالاة أو الاستسلام لمجرياتهما، لأنها ستكون بالغة التأثير على شكل الصيغة وطبيعة علاقاتها الداخلية والعربية والدولية.

ومن هذا المنظور، أتوقع ألا تكون ذكرى استشهاد رفيق الحريري، مناسبة لطَيِّ صفحة من تسعة عشر عاماً، امتلأت حتى فاضت الأسطر بكل ما دُون فيها من نصوص متشابكة ومتعثرة، وما احتوته من أحداث وترددات زلزالية. بل هي مناسبة لفتح صفحة جديدة تقوم على وضوح الرؤية والواقعية السياسية، والحزم حيث يجب الحزم، والمرونة التي تقتضيها الظروف، والكتابة بالقلم أن سرَّ الدولة اللبنانية يكمن في تكاملها، واستعصائها على الدكتاتورية، وفي التزامها بالتسويات اللازمة، والمعادلات العميقة التي حالت دون التحاقها بقائمة دول الاستبداد. لقد انخرط رفيق الحريري في الحياة السياسية حين كان لبنان مقطع الأوصال، عاصمته فدرالية متاريس، وفضاء ظلمة، وعملته الوطنية تترنَّح باتجاه التضخم، وميليشياته أقوى من جيشه المنقسم، ورغم هذا راهن على ظروف دولية وعربية مؤاتية، وأشهر سلاح العمران وترميم المؤسسات، فلما انقلبت الأحوال إلى رغبة في إبقاء لبنان ساحة مفتوحة، جرى تغيبه من أجل إحباط مشروع الدولة الذي سار فيه قدماً. لكن غالبية الشعب التي وعت تماماً مصلحتها في بقاء الدولة وتطويرها حاولت أن تحبط نتيجة الاغتيال، فأحرزت في هذا تقدماً استمرَّ إلى أن ذرَّت بقرونها البرامج الخاصة بمكونات حركة 14 آذار، فراح كل ينسج حلفه الخارجي، ويخاصم حليفه الداخلي، ويترك العنان للمواقف المجانية

والمزاجية، فاستقال من استقال، وانعزل من انعزل، واعتزل الذي اعتزل. وتدرج الوضع سريعاً إلى وراء، حتى أدركنا زمن هجين تشهد فيه بيروت حركة مكوكية من وزراء خارجية الدول والسعاة والسفراء بالتزامن مع اللهب المشتعل على الحدود، وفي ظل تهديد متواتر بعدوان إسرائيلي، وبينما نحن أسرى فشل مزمن في انتخاب رئيس، مستسلمون إلى انقسام يأخذ أشكالاً طائفية خطيرة تنقل الخلاف السياسي من صعيده الطبيعي إلى آخر منذر بتدمير الكيان تحت شعارات التخوين والطلاق والفدرالية، والثقافتين المختلفتين، والديانتين المتناقضتين، وما إلى ذلك من ترهات مُضَلَّة، وصلت حد الجهر الوقح بما هو باطل ولو في المناجاة والسرائر، فضاع الصواب في محاولة لطمس الحقيقة الأصلية بفتح حسابات فرعية لحقائق مزورة تصور اللبنانيين، كأنهم ورثة الحروب الصليبية أو بقايا سطوة السلطنة العثمانية أو حفدة الفتنة الكبرى في الإسلام.

وإذا كان حزب الله يربط وقف عملياته العسكرية بوقف الحرب في غزة، فإن المواقف المعارضة تتراوح بين الرصانة والرعونة، في مشهد أشبه بالرقص فوق فوهة البركان المتحفر. أما أن لنا أن ندرك أن مقاومة المقاتلين ودماء الشهداء لا تنتج مفاعيلها إلا إذا كانت جزءاً من مقاومة سائر اللبنانيين، وأن كل جهد يقدمه المواطن مقاومة، وكل كلمة في مجال الوحدة والتضامن مقاومة.

وفي هذا الخضم، أرى من وجهةٍ أحاول أن تكون محايدة، أن استدراج الطائفة السنية إلى اللاموقف أو إلى الالتحاق، أصبح يشكل خطراً وطنياً، لأنها من الحقول الخصيبة لتأليف العناصر، وابتكار المعادلات، فهي الماضي الذي انخرط في لبنان الكبير وجعله ممكناً، وهي الحاضر الذي يتمسك بالعروبة تحت شعار "لبنان أولاً".

تشهد الشوارع إرهابات احتفالات بعودة الرئيس سعد الحريري، ولسان الحال يقول "أنت سر أبيك"، ولقد رحل الأب وبقي السر الذي لا يحتاج إلى المنجمين والعرافين، فهو بسيط جداً، شفافٌ يفضي إلى معنى واضح، مفاده أن الدولة لا تباع ولا تُوجر ولا تسترهن، ولا تُقسّم، و"أن المسألة ليست عاطفة تجيش، وعلاجاً لأزمة راهنة فحسب، بل هي خطط سياسية وتنظيم وإنماء، واحتكام إلى الديمقراطية، وتوازن دقيق يوائم بين المصالح الوطنية والقضية القومية، فقضية فلسطين هي حجم حضور الأمة في مسيرة العالم، ومخزون مشاعر يجب وضعه في مرجل الاندماج نحو التنمية والارتفاع إلى مستوى المشكلة الحضارية في العالم العربي" كما كتب الأستاذ عمر مسقاوي في مقال نشره في عام 2006 وقال فيه أيضاً: "المناقشات العربية في قمة السلام في بيروت سنة 2002 كانت تتحدث عن السلام، وهي تسمع خارج القاعة ضجيج جرافات إسرائيل تهدم البيوت وتقيم المستوطنات".

ما أشبه الليلة بالبارحة. إنهم يتحدثون اليوم في حل الدولتين، بينما يجري إخلاء قطاع غزة من الحياة وأسبابها، بالتزامن مع تفشي الاستيطان في الضفة الغربية، وتجريف حقول الجنوب ومحاولة فرض نمط على لبنان، يؤمّن الحدود لدولة إسرائيل، ويُصدّرُ النزاع والشقاق إلى داخل البنية الاجتماعية والوطنية اللبنانية، فالسلام الذي نتحدث عنه إسرائيل ورعاتها هو من نمط "السلام الروماني" الذي يقوم على التدمير والإبادة؛ ولهذا أختّم بالتنويه مرة أخرى بقرار محكمة العدل الدولية، وبتحية "الزنوجة" *la négritude*، أي التيار الذي أطلقه الأديب والسياسي المارتينيكي (إيميه سيزار) مع أول رئيس للسنغال الشاعر (ليوبولد

سنغور)، وهو يعني أن ما يؤخّر الناس ليس لَوْنِ البشرية، بل ألوانُ القيم الكبرى التي تختزن المثالية في الحياة والتعطش إلى التحرير. فمن هناك انبثق "نلسون منديلا" مؤسس الدولة التي هزمت الفصل العنصري، وذهبت إلى "لاهاي" ببشّراتٍ متعددة الألوان، لإدانة "الحضارة الصهيونية والتنديد ببياضها الفاقع".

- مقال اقتصادي: موازنة الخطوة الأولى - الدكتور لويس حبيقة

في السنوات القليلة الماضية تحول الاقتصاد اللبناني من متطور ايجابي ينضج مع الوقت الى آخر متأخر يتكل على النقد للتبادل. الأزمة المصرفية وحجز الودائع ضربا ثقة المواطن والشركة في المصارف، وبالتالي أصبح الاتكال على النقد للتبادل اتجاها مفهوما لكنه لا يبني للمستقبل. حتى يستطيع الاقتصاد اللبناني النهوض علينا جميعا بذل كل الجهود لاعادة الثقة الى المصارف التي يجب أن تلعب دورها في خدمة الاقتصاد. الاقتصاد النقدي يشجع على العمليات غير الشرعية لأن التبادل لا يسجل وبالتالي تحصل عمليات خارجة عن القانون ومضرة بالبلد. من ناحية الموازنة كيف يمكن تحصيل الضرائب والرسوم في اقتصاد نقدي شرعي أو غير شرعي؟ مستحيل، من هنا وضع موازنات مستقبلية تعكس الواقع وتبني للمستقبل يجب أن يبني على اقتصاد مؤسسات يسمح بتطبيق سياسات اقتصادية واضحة تقضي على الفساد وتطور الاقتصاد.

وافق المجلس النيابي على موازنة 2024 مع توازن رقمي محاسبي مدهش بسبب وضع العديد من الانفاق خارج الموازنة. في بلد كلبنان اليوم، لا يمكن لأي موازنة تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد الا أن تكون عاجزة، اذ أن الحاجة للانفاق كبيرة بينما القدرة على تحصيل ايرادات كافية ضئيلة. اذا أضفنا خدمة الدين العام، فمن المؤكد أكثر أن الموازنة ستكون عاجزة. بالرغم من أن موازنة 2024 لا تعكس عمليا الواقع الحقيقي للاقتصاد اللبناني، الا أن الموافقة عليها من قبل المجلس النيابي كانت خطوة في الاتجاه الصحيح شرط أن تقوم الحكومات في المستقبل في تعديل وتصحيح الأرقام كي تصبح الموازنات أكثر واقعية. عندما يحصل النمو لفترات طويلة متواصلة، تتحسن الايرادات تلقائيا وبالتالي تتمكن عندها الحكومات من تمويل الانفاق الضروري في كل المجالات.

لن تكون الموازنة حقيقية بمعنى أنها تعكس أوضاع الدولة والمواطن الا بعد الاستقرار السياسي وعودة المؤسسات الى عملها. في أهم دولة في العالم، لو حصلت فراغات في السلطات كالتّي نعيشها لسقطت تلك الدول على رؤوس سكانها. في أي موازنة ومنطقيا يجب أن يعتمد سعر صرف واحد لليرة تجاه الدولار أي في الايرادات والانفاق حتى تكون الحكومة شفافة أمام الرأي العام. الصراع السياسي الشعبي حول الموازنة ممزوج بالعلاقات التي يغلب عليها الفساد الممتد في كافة أرجاء القطاع العام وحتى

في القطاع الخاص. دخل الفساد في الثقافة الوطنية وما يجري من فوق مقبول أيضا من الأسفل، مما يجعل من أي محاولات صادقة لضرب الفساد صعبة.

من الضروري فهم الواقع الحسابي الماضي أي قطع الحساب حتى يبنى المستقبل على معلومات دقيقة وشاملة. في كل حال، الموازنة هي أرقام مستقبلية لسنة تبنى على الماضي وعلى التوقعات، وبالتالي يجب أن تصحح الأخطاء الماضية وتبني المستقبل اعتمادا على سياسات انفاق مدروسة كما على سياسات ضرائبية وإيرادات عامة تعالج الفجوة المتزايدة في الدخل والثروات بين اللبنانيين. في الانفاق حيث لا بد وأن نفرق بين الانفاقين الجاري والاستثماري. واجب الدولة خدمة المواطن، والادارة العامة تمثل الأجهزة التي يلجأ إليها المواطن للحصول على حقوقه وتسديد واجباته. حاليا، الادارة العامة لسببي الأجور والفساد لا تخدم المواطن باحترام وفعالية.

في الإيرادات يجب التنبيه الى المصادر. هنالك نوعان أساسيان هما الضرائب والرسوم وثم الخصخصة. في الضرائب والرسوم يجب التنبيه الى أن المواطن والقطاع الخاص تعبان من الأوضاع وبالتالي لا يتحملان ضرائب ورسوم إضافية. هنالك قدرة محدودة على ذلك ساهمت الأوضاع العامة المتردية منذ 2019 في تفاقمها. من الكورونا الى الأزمة المالية المصرفية والى الأزمة الديموقراطية، لم يعد المواطن اللبناني في نفس الحيوية والطاقة. فالمواطن لا يواجه ضرائب ورسوم إضافية فقط، بل أيضا أقساط مدرسية وجامعية مرتفعة وأقساط تأمين صحية وغيرها باهظة وبالتالي هو يعاني جدا.

أما الخصخصة، إيجارا أو بيعا، فهي مهمة لتفعيل الخدمات الكهربائية والهاتفية والمائية وغيرها بعد نقلها الى القطاع الخاص. هذا ضروري في أوقات طبيعية، أما اليوم فالأوضاع العامة السياسية والادارية والأمنية غير جاهزة له. اذا استمر مصرف لبنان في رفض تمويل العجز المالي وهو على حق في ذلك، فلا بد وأن تحاول وزارة المالية الاقتراض من الأسواق الداخلية والخارجية. لكن عدم تسديد لبنان لديونه السابقة يمنع واقعا عليه فرصة الاقتراض لغياب المقرض. ما الحل؟ اعادة النظر في الإيرادات والانفاق. واقعا ستكون النتيجة تخفيضا للانفاق لأن القدرة على زيادة الإيرادات محدودة جدا. أما الحصول على مساعدات وهبات خارجية ودولية فلا يظهر أنه واقعي اليوم في ظل الأوضاع الخطيرة في المنطقة.

يحتاج النظام الضرائبي الحالي الى تعديلات دورية. لن يتم ذلك قبل أن تستتب الأمور السياسية. أهم من ذلك هو التحصيل، اذ ماذا ينفع التعديل اذا لم تجب الضرائب والرسوم. لا يمكن أن يترك لبنان من دون انفاق استثماري شامل أي انفاق على المستقبل. كفانا اضاءة للوقت والفرص عندما ينتقل العالم الى أجواء الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الفضائية والعملات الرقمية والمشفرة ونحن نتشاجر في لبنان حول كيفية سحب بعض دولاراتنا من المصارف وعلى أي سعر صرف ومتى.

مهم جدا أن تقرر الحكومات المستقبلية الغاء المجالس والمؤسسات التي لم نعد بحاجة اليها ليس فقط لتخفيف الانفاق وانما لتفعيل ما نحن بحاجة اليه. يحتاج لبنان الى ادارة عامة فاعلة والى ترشيد انفاق في كل أبواب الموازنة شرط حماية الأمن الاجتماعي والاستقرار. ان توقيع اتفاق مع صندوق النقد وعودة الحرارة الى العلاقات مع كل الدول العربية سيسمح لنا بلعب دور أكبر ايجابي لمصلحة المنطقة. لبنان

الصغير جغرافيا لا يمكن أن ينهض وينمو الا في أجواء سلم حيث تتفجر عندها الطاقات الانسانية لمصلحتنا ومصلحة المنطقة.

- دراسات:
- دراسة جيوسياسية: لا أحد يفوز في عالم حيث الجميع خاسرون - توبياس بوند، صوفي آيزنترأوت – موقع Project syndicate نقلاً عن جريدة الشروق المصرية 2024/2/16

إذا كان المجتمع الدولي في أي وقت مضى انطلق على المسار الصحيح نحو نظام عالمي أكثر سلمية وعدالة، فإن ذلك كان خلال السنوات الأولى التي تلت الحرب الباردة. فبرغم أن الحكم العالمي آنذاك لم يكن خالياً من العيوب، فإن خطر نشوب حرب بين القوى العظمى بدا متدنياً، وكان الفقر في انحدار. علاوة على ذلك، كانت النتائج الأولية التي انتهت إليها مؤتمرات القمة المخصصة لتعزيز التنمية وحماية البيئة سبباً في رفع الآمال في إيجاد حلول خارقة للمشاكل الأكثر إلحاحاً التي تواجهها البشرية.

لكن التوترات الجيوسياسية وحالة انعدام اليقين الاقتصادي زاحمت منذ ذلك الوقت حالة التفاؤل والطموح في تلك الحقبة. وبدلاً من العمل التعاوني في التصدي للتحديات الملحة، أصبح المجتمع الدولي الآن "عالقاً في خلل وظيفي عالمي هائل"، على حد تعبير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش.

الأسوأ من ذلك أن عدداً كبيراً من الدول لم تعد تهتم على ما يبدو بالفوائد المعرضة المترتبة على عمل النظام العالمي الليبرالي؛ فهي منشغلة في المقام الأول بشريحتها في الكعكة. وأصبحت القوى الفاعلة الرئيسية في مجتمع عبر الأطلسي، والأنظمة الاستبدادية القوية، وما يسمى بالجنوب العالمي، غير راضية جميعها عما تعتبره توزيعاً غير متكافئ للمكاسب الناجمة عن التعاون العالمي.

في عدد كبير من الدول الغربية، تعتقد قطاعات كبيرة من السكان أن نصيبهم من الكعكة يتقلص، بسبب ما يرون أنه اتجاه عام من الركود والانحدار الداخلي. تُظهر بيانات جديدة صادرة عن مؤشر ميونخ للأمن أن قلة من الناس في مجموعة السبع اليوم يعتقدون أن بلدانهم سوف تصبح أكثر أماناً وأكثر ثراءً بعد مرور عقد من الزمن من الآن. علاوة على ذلك، يتوقع كثيرون أن تصبح الصين، وكذلك البرازيل والهند وجنوب أفريقيا، أكثر قوة خلال تلك الفترة.

الواقع أن الساسة الشعبويين في الغرب بارعون في استغلال الخوف من الانحدار، لكن السياسات القومية التي يقترحونها من الممكن أن تعمل على التعجيل بهذه العملية. وحتى الزعماء غير الشعبويين أصبح القلق يساورهم إزاء العولمة، بعد أن باتت الجوانب السلبية المترتبة على الاتكالية المتبادلة المتزايدة واضحة.

ربما يكون بوسعنا أن نقول إن الصين كانت المستفيد الرئيسي من النظام الاقتصادي الليبرالي. فبعد أن ساعدوا في تنمية الكعكة العالمية، يعتقد القادة الصينيون الآن أن بلادهم تستحق شريحة أكبر، وأن الولايات المتحدة هي في الواقع القوة الرجعية التي تحاول وقف صعود الصين ومنعها من الاضطلاع بدورها اللائق على المسرح العالمي.

في مواجهة عدد كبير من التحديات الداخلية، بما في ذلك تقلص عدد السكان، وأزمة العقارات، ومستويات مرتفعة من الدين الحكومي، من المرجح أن تركز الصين بشكل أكبر على المكاسب النسبية في السنوات المقبلة. وفي حين يواصل زعماء الصين الحديث عن التعاون المربح للجميع، يمزح آخرون قائلين إن هذا يعني الآن أن الصين تفوز مرتين. من الواضح أن السياسات الصينية في السنوات الأخيرة دفعت بعض الأطراف إلى التشكك في أهداف الصين الطويلة الأجل، بل ودفعت قلة إلى السعي إلى "التخلص من المخاطر" في علاقاتهم مع الصين.

ثمة آخرون لا يشعرون بالقلق إزاء تضاول حصتهم من الكعكة، لأنهم يعتقدون أنها كانت تافهة في المقام الأول. وفي نظر الأشخاص الذين يعيشون في فقر أو يعانون من صراعات طويلة الأمد، تبدو الدعوات المنادية بالدفاع عن النظام المجرد القائم على القواعد وتحمل التكاليف المصاحبة فاقدة لأي إدراك أو تمييز والغرض منها تعزيز الهيمنة الغربية.

تدرك دول عديدة في الجنوب العالمي تمام الإدراك أنها ستكون الأكثر مُعانة بسبب التشرذم الجيوسياسي المتزايد. ولهذا السبب تحاول تجنب الانحياز إلى أي طرف، وتدعو بدلا من ذلك إلى تشكيل تحالفات متعددة، وهو ما من شأنه أن يسمح لها بملاحقة مصالحها الخاصة. لكن دبلوماسية الصفقات التي تؤيدها بعض هذه البلدان، مع تركيزها على صفقات ثنائية ومكاسب قصيرة الأمد، من الممكن أن تقوض الأفاق الطويلة الأمد التي لا يمكن أن يوفرها إلا نظام قائم على القواعد.

مع تعريف مزيد من الدول لنجاحها نسبة إلى دول أخرى، فقد تبدأ حلقة مفرغة من الفكر ذي المحصلة صفر، وهذا من شأنه أن يقوض الرخاء المشترك ويؤدي إلى تفاقم التوترات الجيوسياسية. يتكشف هذا السيناريو الذي ينتهي إلى خسارة الجميع في كثير من مجالات السياسة بالفعل ويجتاح مناطق عديدة. وحتى سياسة المناخ، التي ربما تكون أفضل مثال على الكيفية التي من خلالها قد يعود التعاون العالمي بالنفع على الجميع، أصبحت معرضة لخطر الوقوع فريسة للمخاوف بشأن أي دولة قد تكسب على حساب دولة أخرى. لا يخلو الأمر من أسباب وجيهة وراء بعض هذه الاختيارات السياسية: تشكل جهود "إزالة مخاطر" العلاقات الاقتصادية استجابة عقلانية لبيئة أكثر تنافسية ومن الممكن أن تساعد في الحد من نقاط الضعف. لكن تشطي الاقتصاد العالمي على نحو متزايد ليتحول إلى كتل جيوسياسية متنافسة من الممكن أن يُخرج النمو عن مساره، وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل. ويعمل انخفاض النمو الاقتصادي بدوره على تغذية عقلية المحصلة الصفرية - على النحو الذي يخلق نبوءة ذاتية التحقق.

في مواجهة حالة عدم اليقين الجيوسياسي، من المفهوم أن يرغب أي بلد في حماية حصته من الكعكة. ولكن يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل على منع المخاوف من النتائج غير المتكافئة من الهيمنة على المناقشات السياسية. في المقام الأول من الأهمية، لا بد من إيجاد التوازن بين الجهود الرامية إلى حماية الحصص الفردية ومحاولات توسيع الكعكة. يتطلب هذا بناء شراكات جديدة، تقوم على التعاون المتبادل المفيد، وإصلاح النظام الدولي القائم على القواعد لضمان تقاسم المكاسب على نطاق واسع. إذا فشلت هذه الجهود، فمن المحتم أن تتفكك كل شريحة - وسوف تنتهي الحال بالبلدان إلى التنافس على من يخسر أقل. يستند هذا التعليق إلى الفحص التمهيدي لتقرير ميونيخ الأمني 2024. * توبياس بوند، باحث كبير في كلية هيرتي في برلين، ومدير الأبحاث والسياسات في مؤتمر ميونيخ للأمن. صوفي آيزنترأوت، هي رئيسة الأبحاث والمنشورات في مؤتمر ميونيخ للأمن.

- دراسة مالية: قراءة دستورية وقانونية ومالية ومصرفية: المادة 113 من قانون النقد والتسليف: موضوع نقاش طويل وخلاف عميق! - المحامي كريم ضاهر - جريدة نداء الوطن - 2024/2/19

إنتهبوا: في ما يطرحه البعض محاذير وأخطاء ومترتبات داهمة ومخالفات دستورية جسيمة

*من يدفع باتجاه المادة 113 هي المصارف ومن يمثلها في السلطة للهروب من المساءلة والمحاسبة

*التمادي في طروحات تحميل الدولة خسائر مصرف لبنان يخرق مبادئ دستورية وقانونية ومالية

*لا يمكن بأي حال من الأحوال تسجيل دين عام بمفعول رجعي ولا يمكن خرق مبدأ سنوية الموازنة والمحاسبة

*من غير الجائز تحت أي ذريعة تحميل الدولة ديناً لم يوافق عليه ممثلو الشعب بصورة مسبقة

*جلّ همّ المدافعين عن المادة 113 تحييد أو إعفاء المصارف وإداريها من مسؤوليتهم تجاه المودعين

*المصارف أودعت الأموال طوعاً في مصرف لبنان من دون التيقن من أنها ستسترد ما أودعته

*الأغرب هو كيف هذا مجلس شوري الدولة حذو المصارف وأورد اجتهادات... وأغفل أخرى!

*تشريعات دولية حسيمة رفضت تحميل المكلفين مسؤولية خسارة الودائع من خلال تدخل الدولة

*ينطبق على ما أودعته المصارف في البنك المركزي وأقرضته للدولة توصيف «الدين البغيض»

*أغفل مجلس الشورى جملة اجتهادات وتشريعات صدرت بعد الأزمة المالية العالمية في 2008

*إنهم يريدون وضع المودع بمواجهة الدولة وإعفاء المصارف والمصرفيين من أي مسؤولية

*يسعون لضرب تراتبية المسؤوليات عرض الحائط وإلغاء الاتفاق مع صندوق النقد الدولي

*ردّ الودائع من أصول الدولة دونه محاذير مثل زيادة الأعباء على المكلفين (من غير المودعين)

*لا نعفي الدولة من مسؤولية ما، لكن حذار استسهال التفريط بالأصول العامة وإرث الأجيال المقبلة

***إذا كان كما تدّعون ديناً بذمة الدولة فلماذا لم نر له أي أثر في موازنتي 2023 و2024؟؟**

***لا يمكن إعفاء الدولة من مسؤوليتها لكن ليس قبل جملة تدابير وشروط ومعايير صارمة جداً**

***لا يمكن تسليم التصرف بأصول الدولة وإيراداتها لسياسيين ومصرفيين ورجال أعمال وصوليين**

***ضرائب تخصصية لردّ ودائع نظيفة لا سيما حسابات الصناديق الاجتماعية والنقابية والمهنية**

***إذا اعترفت الدولة بالودائع كديون قد يلجأ حملة اليوروبوندر للحجز على موجودات مصرف لبنان**

***لا يمكن تحميل الدولة ردّ ودائع غير مشروعة... والمشروعة يمكن ردّها بعد إصلاحات جذرية**

***دين عام بمفعول رجعي يضرب أيضاً مبادئ الميزانية في الشمول والشيوع والوحدة والمصداقية**

كثير الكلام والنقاش وتكاثرت الآراء في الآونة الأخيرة حول المادة 113 من قانون النقد والتسليف، كسبيل ووسيلة من قبل البعض لتحميل الدولة أعباء العجوزات المتراكمة والديون المترتبة على المصرف المركزي، وبالتالي كآلية متاحة لتأمين إعادة تسديد الودائع المصرفية المحتجزة منذ 17 تشرين الاول 2019 لأصحابها من خلال خصخصة وبيع أصول الدولة أو حتى تلزيم إدارتها وتخصيص إيراداتها ومواردها للغاية المذكورة.

إلا أن هذا التدبير دونه محاذير ومخالفات دستورية جسيمة، كما وأخطار ومترنبات داهمة يقتضي التوقف عندها لتحليلها وتقييمها بصورة موضوعية وشفافة وصريحة. دون إنحياز أو تحيّز.

أولاً: من حيث القانون

نصّت المادة 113 من قانون النقد والتسليف على ما حرفيته: «يتألف الربح الصافي لمصرف لبنان من فائض الواردات على النفقات العامة والاعباء والاستهلاكات وسائر المؤونات. يقيد 50% من هذا الربح الصافي في

حساب المصرف المركزي يدعى «الاحتياط العام» ويدفع 50% الى الخزينة (خزينة الدولة). عندما يبلغ الاحتياط العام نصف رأسمال المصرف يوزع الربح الصافي بنسبة 20 بالمئة للاحتياط العام و80 بالمئة للخزينة. واذا كانت نتيجة سنة من السنين عجزاً، تغطي الخسارة من الاحتياط العام وعند عدم وجود هذا الاحتياط أو عدم كفايته تغطي الخسارة بدفعة موازية من الخزينة. وإذا أصبح رصيد حساب «الاحتياط العام»، من جراء اقتطاع مبلغ بموجب الفقرة السابقة، أقل من نصف الرأسمال يجري توزيع الربح الصافي مجدداً بنسبة 50 بالمئة لهذا الحساب و50 بالمئة للخزينة، الى أن يبلغ الحساب مجدداً نصف الرأسمال.»

وقد إستعان البعض وسيما منهم من يدور في فلك إدارات المصارف وجمعيتها بالتفسير العريض للنص المذكور وبالتحديد لفقرته الثالثة أو التفسير بطريقة التوسيع interpretation extensive وإستطراداً المادتين 13 و15 من القانون عينه (المركزي مصرف الدولة) - بعد مساعدة كبيرة وملحوظة من الحاكم السابق لمصرف لبنان الذي سجل، بشخطة قلم وفي آخر مدة ولايته، عجزاً مستجداً للمصرف المركزي بشكل دين مترتب لصالحه بذمة الدولة اللبنانية وعائد لسنوات خلت، وبدون أي تفسير أو تعليل مجدٍ ومنطقي ولا حسيب ولا رقيب ولا إعتراض، لا سيما من قبل من هم في مركز المسؤولية المقابلة للدفاع والذود عن مصالح الدولة (أي وزارة المال ومفوض الحكومة لدى المصرف المركزي)، وذلك، لتحميل كل الفجوة المالية المترتبة من جراء الإنهيار المالي للدولة اللبنانية بمفردها والتقلت أو السماح لمن يمثلون من الهروب من أي مساءلة أو مسؤولية ولو قانونية وتحمل أعباء. مما يشكل لا محالة خرقاً فادحاً لمبادئ دستورية وقانونية ومالية عديدة سوف نستعرض البعض منها في ما يلي.

مبدأ سنوية الموازنة

يقضي هذا المبدأ بأن تعد الحكومة، كل عام، موازنة العام المقبل، وتعرضها على السلطة التشريعية لأخذ موافقتها، ولا تعطى هذه الموافقة، مبدئياً، إلا لسنة واحدة. ويقوم مبدأ سنوية الموازنة هذا، على اعتبارات سياسية وديموقراطية هامة وجوهرية ومنها إصرار الشعب على أن يوافق ممثلوه بصورة مسبقة على فرض الضرائب التي ترغب السلطة التنفيذية في جبايتها، وأن يأذنوا بصورة مسبقة أيضاً لهذه السلطة بالإنفاق ضمن حدود معينة ولغايات معينة. ويستنتج مما تقدم أن تسجيل خسائر ودين على الدولة بمفعول رجعي كما جرى من قبل الحاكم السابق (وعلى إعتبار أن هذا الدين مترتب فعلاً وهذا ما هو غير مضمون)، يخالف بما لا شك فيه هذا المبدأ ويعرّض أي تدبير متخذ في هذا السياق إلى الإبطال بالرغم من صراحة النص القانوني، الذي يلزم الدولة بتغطية الخسارة الناتجة عن العجز في ميزانية مصرف لبنان بدفعة موازية من الخزينة.

مجلس شورى الدولة

أما وإذا ما اعتبرنا بصورة إستطردادية كلية رغم عدم اليقين والواقعية أن الدين مترتب عن أي من عامي 2023 و/أو 2024 فلماذا لم يتم إدراجه إذا ضمن مشروع الموازنة الذي درسه المجلس وأقره في نهاية الشهر المنصرم من العام الحالي؟ أليس هذا دليلاً واضحاً وأكيداً على أن الدولة بسلطاتها التنفيذية والتشريعية رافضة لهكذا إجراء أو تفسير؟ هذا، ناهيك عن أن أي تدبير خارج إطار ما تقدم يضرب أيضاً القواعد الجوهرية الأخرى للموازنة أي المبادئ التي ترعى إعداد الموازنة وهي مبادئ الشمول والشيوع والوحدة، بالإضافة إلى مبدأ الصدقية الذي يكفل بيان حقيقة الأوضاع المالية في الدولة لكي تأتي إجازة الجباية والإنفاق منطبقة على الواقع، ولضمان شفافية إدارة المال العام وتمكين محاسبة الحكومة على عملها وتقييم أدائها. كما يتأمن ذلك أيضاً عبر التصويت على الموازنة بصورة دقيقة ومفصلة لا بصورة إجمالية وذلك، إنفاذاً للمادة 83 من الدستور. وكلما جاء تخصيص النفقة دقيقاً ومفصلاً، كانت الرقابة فعلية. وعليه، من غير الجائز تحت أي ذريعة تحميل الدولة ديوناً لم يوافق عليها ممثلو الشعب بصورة مسبقة وإن كانت ناتجة عن تطبيق أحكام قانونية.

حق الملكية كحق من الحقوق الأساسية التي يحميها الدستور

لا ريب ولا نقاش ولا جدل حتى في أن حق الملكية هو من الحقوق الأساسية التي يحميها الدستور وسيما المادة 15 والفقرة (و) من مقدمته، وبأن حقوق المودعين وودائعهم المشروعة هي محفوظة وغير قابلة للسقوط أو للتبديد. وتنص المادة المذكورة على أن «الملكية في حمي القانون فلا يجوز أن ينزع عن أحد ملكه إلا لأسباب المنفعة العامة في الأحوال المنصوص عليها في القانون وبعد تعويضه منه تعويضاً عادلاً». وهذا ما ينطبق أيضاً على التمييز الجائر للودائع بين جديدة وقديمة أو نقدية ومجمدة أو كبيرة وصغيرة أو مؤهلة وغير مؤهلة. غير أن المعضلة الأساسية والإلتباس القائم حالياً هو في إحتكار هذا المبدأ والتذرع به من أجل تقلت المصارف وإداريها من مسؤولياتهم تجاه المودعين، وذلك بخلاف كل النصوص القانونية التي تلزم الوديع (المصرف) بحفظ ورد الوديعة عملاً بأصول العلاقة التعاقدية الصريحة المباشرة القائمة في ما بينهما، كما وأن تراعي في إستعمالها (أي الوديعة) القواعد التي تؤمن صيانة حقوقه وسيما منها التوفيق بين مدة توظيفها وطبيعة مواردها (المادة 156 من قانون النقد والتسليف والمواد 690 وما يليها من قانون الموجبات والعقود).

إلا أن المصارف وللتقلت من المساءلة والمسؤولية تتذرع، منذ إندلاع الأزمة بالمادة 113 من قانون النقد والتسليف وبحق الملكية لتحميل الدولة اللبنانية وزر الإنهيار المالي وضياح الودائع التي أودعتها هي طوعاً في المصرف المركزي بما يتخطى الإحتياطي الإلزامي، طمعاً بأرباح سريعة ومنافسة قوية ودون التيقن إلى طبيعة هذا الدين الذي يتمتع بمواصفات الدين البغيض Odious Debt، أي الذي يمنح دون احتمال سداد جدي من قبل المقترض؛ مما يحتم على المقرض مقدماً موجب الاستفسار والاستعلام، وذلك تحت طائلة تصنيف سلوكه بالمهمل والمتقاعس؛ وكيف بالحري عندما تكون الدولة اللبنانية بحالة عجوزات ثلاثية (مالية/ميزان تجاري/ميزان مدفوعات) مستدامة وإنهيار مؤسساتي مريع. والأغرب أن مجلس شورى الدولة قد حذا حذو المصارف بموجب قراره الأخير رقم 209 / 2023 - 2024 تاريخ 2024/2/6 الذي قبل مراجعة جمعية المصارف وأبطل قرار مجلس الوزراء رقم 3 تاريخ 2022/5/20 (استراتيجية النهوض بالقطاع المالي)، في شقه المتعلق «بالغاء جزء كبير من إلتزامات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية تجاه المصارف وذلك لتخفيض العجز في رأسمال مصرف لبنان (وإلخ)»، بحجة مخالفته لأحكام ومبادئ دستورية ومبادئ مستقاة من إتفاقيات دولية ولقوانين وطنية وبالأخص في ما يعود للتعرض للملكية الفردية، مستشهداً لذلك ومتسلحاً بحزمة واسعة من الفقه والإجتهادات الفرنسية والأوروبية التي يعود معظمها لحقبة الثمانينات

والتسعينات من القرن الماضي، ودون مجرد ذكر ما تبع من إجتهاادات مخالفة ومتعارضة غيّرت واقع الحال بعد الإنهيار المالي الحاصل في نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة، ورفض تحميل المكلفين بعد هذا التاريخ مسؤولية خسائر الودائع من خلال تدخل الدولة.(bail-out)

ونحن نعجب كيف أن مرجعاً كبيراً كالسلطة القضائية الإدارية العليا تتجاهل (ونتمنى أن يكون ذلك ناتجاً عن نقص في المعلومات و/أو عدم إطلاع كاف)، التبذل الحاصل منذ عقد في كل من فرنسا والاتحاد الأوروبي لجهة إعتداد وتكريس مبدأ ونظرية المنفعة العامة (utilité publique) والإستقرار الإقتصادي (stabilité financière) كإستثناء لتبرير التعرض للملكية الخاصة والحرمان من هذا الحق، ولا سيما إذا استدعى الأمر شطب جزء من الديون المستحقة أو الودائع (ونحن بالطبع لا نحفز ولا نقبل، خارج سياق هذا التحليل والإستشهاد، أي تعرض في لبنان للودائع المشروعة ونطالب، بألية عملية موضوعية لحمايتها وإعادة تسديدها بعد تطبيق التدرج والتراتبية في المسؤوليات). وقد ذهب هذا الإجتهااد الجديد غير المذكور من قبل مجلس الشورى في قراره العتيد إلى قبول فكرة غياب المقابل، حتى عندما تبرر ذلك الظروف الإستثنائية (يراجع بهذا الخصوص قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان CEDH تاريخ 2004/1/22 وقرار محكمة العدل الأوروبية 15 / CIUE noC 41 / تاريخ 2016/11/8 بالنسبة لتشبيه الإستقرار المالي بالمصلحة العامة). كل ذلك بالإضافة إلى التشريع الحاصل بهذا الخصوص في فرنسا (قانون SRAB تاريخ 2013/7/26 ونظام SRMR تاريخ 2014/7/15) والاتحاد الأوروبي (التوجيهات الأوروبية BRRD تاريخ 2014/5/15 والقانون التطبيقي رقم 2014/806 تاريخ 2014/7/15)، والذي كرس هذا المنحى الجديد للحوول دون مواجهة أي «أزمة نظامية» «crise systémique» كالتى تذرعت بها وذكرتها جمعية المصارف في بيانها الأخير تاريخ 2024/2/15 الذي أعقب صدور مجلس شورى الدولة المنوه عنه أعلاه. فاهلاً إذا بالجمعية إذا ما اردت أن يتم تطبيق النصوص والقرارات الأوروبية الآنفة الذكر على وضعها بدءاً بإعادة الهيكلة والرسمة وتحمل المسؤولية كما والإنقاذ بمشاركة داخلية (bail-in) أما وضع المصارف بمواجهة الدولة وتبرئة المسؤولين السياسيين والماليين، مما يعني وضع المودع بمواجهة المكلف وما يتبع من إنفصام الشخصيات، فهذا مدان ومرفوض.

مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين

لا يمكن إلا التسليم والإعتراف بداية بأن أي شطب غير مبرر للودائع عدا عن تعرضه للملكية الفردية كما أسلفنا من شأنه أن يمس أيضاً بصورة مطلقة بمبدأ المساواة من حيث تحميل فئة من المواطنين والمقيمين أوزار سوء إدارة وتبديد المال العام وسياسات الدعم غير المجدية. مما يشكل مخالفة للمادة السابعة من الدستور والفقرة (ج) من المقدمة اللتين تكرسان مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة. غير أننا لا نخال في المقابل أن أحداً من المسؤولين يجهل أو يتجاهل أن من شأن تطبيق أحكام المادة 113 الآنفة الذكر من قانون النقد والتسليف بالنسبة لكامل المبالغ المستحقة على مصرف لبنان أو بذمته تجاه دائنيه- وسيمما منهم المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان وتحملها للدولة من خلال مبدأ الحلول القانوني (subrogation) تحميل الدولة اللبنانية ديناً لا قدرة لها على تحمله رهنأ بمجمله (قبل التحقق من مشروعيته) وإيفائه على المدى المنظور؛ وبالأخص بغياب أي مسعى جدّي لإصلاح النظام برمته وتغيير الإدارة والحوكمة لتأمين إستعادة الثقة وإعادة إطلاق للعجلة الإقتصادية وإستقطاب الإستثمارات وتعزيزها، كما وتحفيز النمو وتقوية وزيادة الإيرادات وسيمما الضريبية منها لتأمين فائض أولي وإستدامة الدين العام؛ مما يمكن الدولة عندها من إيفائه تدريجياً. وبالتالي، سوف تجد الدولة نفسها لا محالة في الحالة المعروضة ملزمة بالتخلي عن جزء كبير

من أصولها المنقولة وغير المنقولة. وبما أن تلك الأصول ملك للشعب اللبناني بأجمعه فإن قرار بيعها من أجل سدادهما هو متوجب وإن كان لسبب مشروع- وهو إيفاء حقوق المودعين أو تمويل صندوق إسترداد الودائع- فيبقى بطبيعته أمراً غير عادل ولا يصب سوى في صالح فئة من الشعب هم المودعون، في حين يحرم فئة أخرى من اللبنانيين كما المقيمين من غير اللبنانيين والذين لهم صفة المكلفين ضريبياً في لبنان من إيرادات مستدامة ويزيد الأعباء عليهم؛ فضلاً عن التصرف والتفريط بإرث الأجيال القادمة. هذا، ناهيك عن عدم الثقة بالإدارة الحالية من سياسيين ومصرفيين ورجال أعمال متواطئين ومستفيدين لاتمام أي عمليات بيع أو خصخصة أو تلزيم إدارة في ظل الفساد والمحاصصة المستشريين وسوء الإدارة القائم. وبالتالي، سوف يستتبع الإجراء المذكور معارضة شرسة من شريحة كبيرة من أولي الشأن لطلب إبطاله والعدول عنه بحجة مخالفته مبدأ المساواة بين المواطنين المنصوص عليه في المادة 7 من الدستور والفقرة (ج) من المقدمة، التي تذكر بأن الجمهورية اللبنانية تقوم على مجموعة من المبادئ الديمقراطية الأساسية، ومن بينها العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

وتجدر الإشارة إلى أن التحفظ على تطبيق المادة 113 من قانون النقد والتسليف كما هو مقترح لا يعني بالمقابل إعفاء الدولة اللبنانية من مسؤوليتها في نهاية المطاف كدولة راعية وحامية لراعيها وملزمة بمسؤولياتها، وإنما بشرط إستباق ذلك ببعض التدابير الضرورية وربطه بمعايير وشروط واضحة وحازمة. وبالتالي، فأول الغيث هو التمييز بين الودائع ذات المصادر النظيفة والشرعية/القانونية والودائع غير الشرعية/القانونية التي تغطي مالا قدرأ أو مكتسباً بصورة غير مشروعة سواء من خلال الفساد و/أو مخالفة القوانين المرعية ولا سيما الضريبية والمالية والتجارية منها. وهذا ما قد يساعد على تتبع العمليات وكشف المخالفات والتجاوزات ومساءلة ومحاسبة المسؤولين، وإن عن طريق التسويات لتغيير الحوكمة والحكم في كافة الإدارات بما يضمن نجاح أي إصلاح مرتقب. وعندها، وعندها فقط، تعطي الدولة إلزامها الصريح والنهائي بضمان الودائع المشروعة وتأمين إعادة تسديدها تدريجياً وفقاً لما تسمح به الظروف والإمكانات ضمن خطة موضوعية متكاملة، مع إجراءات ملازمة وسيما من خلال ضرائب تخصيصية (earmarked taxes) على الأرباح المحققة عن طريق عمليات أثرت على حجم الودائع والضمانات كما وعلى قطاعات لا تؤمن قيمة مضافة للإقتصاد. كما يمكن توسيع النطاق عبر مساهمات إضافية من قبل الدولة وفق ما سوف يصار إلى إعماده والتوافق عليه بموجب قوانين لاحقة ذات الصلة ومنها ما هو محقق من خلال فائض أرباحها أو عائداتها؛ مع السعي الجدي بالموازاة لحماية حسابات الصناديق الاجتماعية والنقابية والمهنية.

ثانياً: من حيث المحاذير

بالإضافة إلى العرض القانوني الدستوري الموجز الآنف الذكر، من المفيد والمهم التنبيه والتحذير من بعض التداعيات والمخاطر الأخرى التي قد تستجد أو تترتب من جراء اعتماد المادة 113 من قانون النقد والتسليف كسبيل ووسيلة لتحويل دين وإلتزامات مصرف لبنان تجاه المصارف إلى الدولة اللبنانية مباشرة وأهمها:

الإدعاء بالتشابك (Intertwining) للحجز على أموال الدولة و/أو مصرف لبنان

إن تحمّل الدولة ديون مصرف لبنان الداخلية (مستحقات للمصارف الناتجة عن ودائع مصرفية) من شأنه تأكيد التشابك (Intertwining) القائم بينهما كون علاقة مصرف لبنان بالدولة اللبنانية عضوية، بدليل آلية تعيين وتكوين المجلس المركزي والدور الذي يلعبه المصرف في تمويل الدولة والإيفاء بالتزاماتها، كما

والدور الرقابي الذي ينص عليه قانون النقد والتسليف ولا سيما لجهة دور وصلاحيات مفوض الحكومة. ومن شأن التشابك الأنف الذكر وتدخل الدولة المباشر أن يستتبع وفقاً لبعض الآراء القانونية العلمية تسهيل إلقاء الحجز من قبل الدائنين (سيما منهم حملة الـ Eurobonds) على ما يملكه المصرف المركزي من أصول (ذهب، أسهم في الشركات، طائرات، إلخ) وبيعه بالمزاد العلني... مما يبدد ما تبقى من ضمانات. التقلت من المسائلة والمسؤولية وتخفيض ضمانات المودعين

من البديهي الإستشهاد هنا بما يحصل عادة في كل الدول التي تشهد إنهيئاراً مالياً وتوقف المصارف الرئيسية عن تلبية مطالب عملائها بسبب سوء إدارتها وإستثماراتها المتهورة والمغامرة (أزمة إيسلندا سنة 2008 على سبيل المثال)، إذا يتم حكماً وحالاً ضبط التحويلات والسحوبات (كابيتال كونترول) وتطبيق القوانين المرعية الإجراء (القانونين 2/67 و 91 / 110) بالنسبة إلى لبنان (مع تنحية وعزل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالإضافة إلى مفوضي المراقبة وسائر الأشخاص الذين لهم حق التوقيع وحجز أصولهم)، لمساءلتهم جميعاً وتحديد المسؤوليات وعند الإقتضاء تحميلهم التبعية والمسؤولية الجزائية والمدنية على ذمتهم الخاصة. كما يتم أيضاً تعيين بدلاء عنهم للشروع في التدابير والآليات التي من شأنها حماية الحقوق وإنقاذ المصرف وإعادة الثقة. وفي هذا السياق، لا بد من لفت النظر إلى أن مسعى تحميل الدولة مسؤولية عجز وديون مصرف لبنان تجاه المصارف عملاً بأحكام المادة 113 من قانون النقد والتسليف سوف يضع المودعين بمواجهة مباشرة مع الدولة ويعفي المصارف (وبالتالي المصرفيين) من أية مسؤولية بفعل تذرعها بأنها غير متوقفة عن السداد وقادرة، إذا تحملت الدولة المطلوبات، من تأمين ملائمتها ومتابعة أعمالها. وبنتيجة ما تقدم سوف يضرب عرض الحائط بمبدأ تراتبية المسؤوليات (Waterfall) الذي تم التوافق عليه مع صندوق النقد الدولي وهو الذي يعتمد لتحديد المسؤوليات وتوزيعها بصورة عادلة ومحقة، كما ولملاحقة المسؤولين عن الإنهيئار بهدف شطب ما يمكن شطبه من ودائع غير مشروعة أو غير محقة، وإسترداد ما يمكن إسترداده من أصول وأموال لإعادة تكوين الودائع ووضع حدّ نهائي لحالة عدم المحاسبة والتقلت من العقاب. بمعنى آخر، سوف يخسر المودعون في هذه الحالة ضماناً أساسية وكتلة مهمة مما يمكن تحصيله من أصول وقيم مادية لإسترجاع الودائع.

خلاصة القول: يمكن بالتأكيد رد الودائع المشروعة، ولكن!

إزاء ما تقدم من عرض وتحليل ماذا يمكن إستنتاجه وإستخلاصه؟ هل بات متعذراً الوصول إلى حلول منطقية وعادلة دون التعرض إلى أو التفريط بحقوق أية جهة صاحبة حق ومشروعية؟ هل الأمور صارت مستعصية على الحل إلى حدّ اللاعودة وأضحى الإفلاس واقعاً محتماً لا هروب منه والسقوط أكيد لا محال؟ الجواب هو بالنفي والدحض إذ إنه لا يمكن التسليم باستنتاجات كهذه، ولو باتت قاب قوسين من التحقق، بل يتوجب علينا المواجهة والمبادرة الفورية إلى التوافق السريع على خطة موضوعية وعملية وعادلة لإعادة الإنتظام للنظام المالي والقطاع المصرفي في لبنان، وإيجاد حل لموضوع الودائع مع ضمان وحماية المشروعة منها وطرحه على المجلس للمصادقة عليه ووضعه موضع التنفيذ؛ بالإضافة إلى تحضير ورشة عمل إصلاحية شاملة وموازية في إدارة الشأن العام وأصول التعامل مع المال العام كون الأزمة هي أولاً وأخيراً أزمة نظام. وإلا،

فالأمر ذاهبة إلى حيث لا يحمد عقباه أي إلى المزيد من التسوية وتضييع الوقت لتذويب ما تبقى من ودائع وتأسيس أصحابها وتعميق الأزمة الاقتصادية، مما سيحوّل لبنان إلى دولة فاشلة ومارقة يتحكم فيها القوي بالضعيف ويتسلط عليه ويحتكر حقوقه وموارده بغياب شبه تام لمؤسسات الدولة؛ ناهيك عن إقتصاد غير شرعي متوحش ومنبوذ دولياً... وعندها نستودع الودائع والسلام على الحقوق والأجيال والأوطان.

****استاذ محاضر في قانون الضرائب والمالية العامة**

- دراسة جيوسياسية: غزة وحربها الكاشفة - جميل مطر - جريدة الشروق المصرية -
2024/2/29

من أيام غزة الأخيرة، تعلمت الكثير. تعلمت الكثير عن شعبها وعن شعوب أخرى. كشفت لنا، وسوف تكشف لأجيال عديدة من بعدنا، حقيقة سكان إسرائيل. عبّرت لي من جديد، وبالوضوح الشديد، وبكل الصخب الممكن، والعنف المتوحش، عن نوايا إسرائيل، بل وعن أصله وفصله وعن أشباهه وفروعه ومشتقاته.

أعادت لي نتفاً من ذاكرتي، كادت تضيع وتختفي، عدت أتذكر ما صنعتته وخلفته ألمانيا من خلال دورها كدولة استعمار حين تفننت في تعذيب وإبادة شعب إفريقي يسكن إقليماً في أقصى جنوب غرب القارة السمراء، ثم أتذكر ما فعله المهاجرون البيض من أوروبا، وبخاصة إنجلترا، بالشعوب الأصلية في القارتين الأمريكيتين. علمتني عن تاريخ اليابان وكفاح الشعوب ما لم أكن أعلم. لم أكن أعلم مثلاً أن المقاومة المسلحة على طريقة الانتحار الجماعي في وجه المحتل، أي الكاميكازي، تعني في اللغة اليابانية «الريح المقدسة»، في إشارة إلى كفاح اليابانيين للتصدي للغزو المغولي القادم من القارة نحوها وعبر البحر في القرن الثالث عشر الميلادي.

نعم، عرفت أكثر مما كنت أعرف، وتعلمت ما لم أكن أعلم، وهو بين كثير مما كشف عنه حتى الآن كفاح يشنه فلسطينيون في مواجهة عملية إبادة تدعمها وتشترك في تنفيذها قوى عظمى. أكثر هذه القوى العظمى لا تنفذ ما وعدت به مقابل الاعتراف بها قوى عظمى. كانت جميعها موضع اختبار خلال أزمة غزة. اثنتان، وهما الولايات المتحدة وبريطانيا.

هاتان القوتان، سواء تحدثنا عن مراحل صعودهما أو مرحلة انحدارهما، استمرت تلاحقهما العنصرية ونتائج تصرفاتهما المتناقضة، مع التزامهما احترام قواعد عمل النظام الدولي القائم ومؤسساته الحقوقية والتنمية والسياسية.

لا تزال أزمة غزة تثمر أوضاعاً جديدة، وتفرض سلوكيات بعينها، ليس فقط على الشرق الأوسط، ولكن أيضاً على أقاليم أخرى، ومنها أوروبا وأمريكا اللاتينية. من هذه السلوكيات ما يمس نظام ومؤسسات القمة الدولية. أحاول في السطور القليلة التالية عرض نماذج من هذه الأوضاع والسلوكيات.

*أولاً: خلصنا من متابعة مضنية لسياسة أمريكا الخارجية في هذه الظروف الصعبة، إلى تقرير أنها سياسة أصابها الارتباك الشديد. قلت في مناسبة قريبة إن أفضل تجسيد أو تصوير لها هو فيديوهات صحفية تتابع الرئيس الأمريكي الحالي. تصوره صاعداً بصعوبة على سلم طائرته ذي الدرجات العديدة، أو تصوره يمشي منفعلاً أو مترنحاً، أو تصوره يلقي بكلمة سياسية شديدة الأهمية وإن سريعة وقصيرة. تصوره في الأولى متردداً في اختيار الدرجة اللازمة ليصعد، وتصوره في الثانية ضائعاً، فقد نسي موقع الباب الذي دخل منه، وتصوره في الثالثة متلعثماً أو واصفاً رئيس دولة حليفة بما ليس فيه أو بما لا يناسبه.

*ثانياً: لا أذكر أنني كنت يوماً في حياتي الطويلة شاهداً على دولة صغيرة فعلت بنفسها وبالعالم كله ما فعلته إسرائيل خلال مئة وخمسة وأربعين يوماً. حاولت إسرائيل ومن خلال هذه الحرب أن تقول للعالم إنها فوق

الجميع. أُلقت عليهم، عرباً ومسلمين وغرباء، درساً في مادة العلاقات الدولية الحديثة، ودرساً آخر في مادة توازن القوة العالمي، ودرساً ثالثاً في مادة الأديان المقارنة، وبخاصة ما تعلق بأسطورة الشعوب المختارة، ودرساً رابعاً في مادة الابتزاز المتبادل بين دولة عظمى ودولة صغرى. فرضت من جديد «القضية اليهودية» ونجحت في هذا الفرض.

منذ نشأتها، وقفت إسرائيل مرات عديدة ضد العالم، آخرها الإعلان الصريح من موقع فريد للقوة، موقع التهديد بإبادة الفلسطينيين جميعاً بالتهجير أو القتل، عن قرار رسمي وشعبي برفض حل الدولتين وسيلة لتحقيق السلام. لن تكون هناك دولة فلسطينية طالما بقيت هناك دولة لبني إسرائيل على الأرض الموعودة، وليذهب العالم إلى الجحيم، فجميعه، حسب أصول العقيدة الدينية، معاد للسامية وفي باطنه عداً مستتر لدولة إسرائيل.

*ثالثاً: لم أرتح كثيراً للموقف البارد نسبياً لكل من روسيا والصين من الحرب ضد الفلسطينيين، ولكنني أفتهمه. بالموقف البارد أقصد الدعم السياسي والإعلامي الروسي والصيني للفلسطينيين من دون صخب أو تعهدات والتزامات عسكرية.

بمرور الوقت واستمرار حرب الإبادة بلا هوادة، كان لا بد لكل من الصين وروسيا الانتباه إلى أن استراتيجية الاعتماد على مكاسب للصين تتحصل عليها من خسائر لأمريكا من وراء استمرارها دعم حرب الإبادة الناشبة ضد الفلسطينيين لم يعد مجزياً. تقارير وراء تقارير راحت تؤكد الاتساع المتوالي للخرق في نسيج العلاقات الأمريكية بدول عالم الجنوب نتيجة موقفها الداعم لإسرائيل.

نقرأ الآن عن أسطول صيني يحمل رقم 46 خصصته بكين لمنطقة البحر الأحمر على ضوء تمدد حرب غزة نحو جنوب البحر الأحمر. في الوقت نفسه وربما لأسباب أكثر تنوعاً شكلت موسكو جيشاً يتخصص

في شؤون إفريقيا المرشحة لعدم استقرار و غليان أشد ضد الاستعمار الغربي المستحكم في القارة. من جانب آخر، صارت اتفاقية تركيا مع أرض الصومال تشكل مادة استراتيجية يشترك في الاهتمام بها روسيا والصين وحلف الأطلسي، بالإضافة إلى اهتمام خجول ولكن متصاعد من جانب دول عربية متشاطئة للبحر الأحمر أو قريبة منه ومتوجسة شراً.

تلك كانت نزرأ قليلة من كثير من علامات حاضر دولي وشرق أوسطي وآسيوي وإفريقي، حاضر ممتد في المستقبل، ساهمت في صنعه وتهذيبه خطة حرب إبادة إسرائيلية بدعم أمريكي.

- نافذة على فكر كمال جنبلاط

آراء ومواقف:

ماذا نريد من لبنان ؟ رسالة الى الوطن الجريح

نريد لبنان مفتحاً على جميع التيارات الفكرية في العالم ، وان تكون حدود لبنان الفكرية هي العالم ، وان يكون اللبناني مواطناً عالمياً، فلا توجيه للثقافة في لبنان ، ولا انعزالية لبنانية ضيقة في لبنان ، ولا انعزالية عربية اقليمية ضيقة.

نريده حقلاً لتجربة كبرى ومحاولة جلل بين بعض نظريات الدول الاجتماعية ، ومنها الماركسية ، والاشتراكية التي ثبت صلاحها، والتي تؤمّن للعامل والمنتج والمستهلك شرف الخدمة وشرف الحياة وطمأنينة العيش، ونظم اوروبا الغربية و اميركا التي تكفل له الحرية الشخصية على اختلافها (حرية القول والعمل والمعتقد الخ..).

من ممارسة هذه النظم الجديدة التي سيولدها العقل اللبناني والعبرية ، وتضطلع بها نخبة مختارة ، ستنتج في لبنان نور مدنية جديدة تجمع بين النقيضين، بين الغرب والشرق ، بين الديمقراطية الاوروبية والديموقراطية الاشتراكية ، بين الاخلاق والقانون والنظام والحرية ، بين الانتاج والعمل ، بين الصوفية والصناعة الميكانيكية الحديثة (او بين العمل والتصوف).

اما ملكنا ، فسيظل شاسع الاطراف ، قائماً على العقل وعلى فتوح ابائنا في كل صقع، واشعاع المعرفة في لبنان والعالم ، والفكرة قوة كامنة في اللفظ تقلب الانظمة وتغير وجه الدنيا.

فمن صميم المعركة الصاخبة من حولي ، معركة السياسة والغموض والتزوير والانتخابات ، وتلك المهازل التي مثلها الدجالون فأصبحنا نخجل من تردادها وتكرارها امام العالم ، وفوق ضجيج الساحة السياسية ،

ووسط القرف والالام الشامل ، يلذّ لي ان استرجع بالذكرى عظمة لبنان الغابرة والمقبلة والمطلّة علينا كوجه الظفر.

(المرجع: كتاب كمال جنبلاط "في مراقبي الامم" ص. 7)

- تحوّل وفرح

لا يستطيع لبنان الا ان يتوجه قدماً نحو شكل من اشكال الاشتراكية . لم الخوف؟ ولم لا نتمنى ذلك مادام كل شيء في هذه الدولة يتداعى وما دام كل شيء يجري تحت شعار العجز؟

لا نستطيع ان نشدّ الماضي الينا لنتستّر به ، لأن الماضي يتعنّت بين اصابعنا... وهو يتساقط اطلاقاً، انه يذهب كالخرق او كرقع من التقاليد. ان "كرمانا الجديدة" تشيد نفسها في الظلام ، وتستكمل رافعة من فوق رؤوسنا، ومن خلالنا، ومن امامنا، شبكة مصيرنا .

والاحزاب التقدمية والحركة الاشتراكية التي نمثلها والشباب والمتقنون والعمال والفلاحون والاشخاص المفكرون جيداً، والرجال والنساء وذوو الارادة الطيبة ، يريدون لبنان متجدداً، او لبنان جديداً، فلماذا نأباه عليهم؟

وفي النهاية ، فان الاشخاص الذين يمثلون اتجاهاً ما ، وموقفاً تقليدياً، "وثنية" متقدمة من الفكر بشكل خاص، ينتقلون الى ميدان اخر، او ينسحبون كموجة عند المساء. انه قانون حتمي من قوانين الحياة .

اما بالنسبة الينا، فالقضية على انه يجب ان نرى بوضوح ، وان لا نتعلق برومانسية ماضٍ احببناه، ونحبه دائماً ولكنها، اذا حدّقنا فيها بدون محابة ، نجدها، رومانسية في ذاتنا، تتشبث بالامتداد الى المستقبل بعد ان سبق لها ان فقدت الحاضر، ولانها كانت قد سحقت بين شقي ملزمة الماضي.

كل شيء يتغير فينا ومن حولنا .. وبالقدر الذي نتبع فيه مسيرة التقدم دون افكار مسبقة، ودون تعلق بما سبق ان مضى ، مترقبين بأذاننا وقلوبنا ما سوف يأتي لنستطيع ان نحقق التناسق في داخلنا والتجاوب العميق لكياننا مع جميع البشر والاشياء كافة .

كل شيء كامن في ان نحب ، ان يكون لنا الحب الكامل في ذاتنا، ولكي نجعل الآخرين سعداء ، ولكي نلقى في داخلنا سعادة دائمة.

وهكذا تقضي على آلام هذه الحياة ، وتتخذ نضالاتنا ابعاد فرح لا يوصف لانه خلاق ، لان ما يجب معرفته، وجعل الآخرين يعرفونه، هو ان الخلق عودة دائمة الى الابتداء...واننا ، والمخلوقات والاشياء ، خلق دائم لا يكلّ، خلق الى ملتهاه - شعلة من الفرح المتجدد الى ما لا نهاية .

الفرح هو الدليل القاطع على ان "الحياة قد انتصرت فينا."

(المرجع: افتتاحية لكمال جنبلاط بتاريخ 1970/5/30 في جريدة الانباء – وردت في الصفحة 136 "في مراقبي الامم")

من اقواله:

- لنعبر معاً نحو فجر جديد

عندما طلب مني ان اتحدث اليكم ، فكّرت ملياً بما سأحدثكم في هذه الامسية ، ورأيت ان العفوية افضل من التأليف ، واطن انكم جميعاً تشاطرونني الحس العميق بأن هموم البلاد، ربما لأول مرة منذ عهد الاستقلال ، تطرح نفسها بشكل شامل وجذري على جميع اللبنانيين ، أكانوا معارضين لهذا الرأي، ام كانوا مؤيدين لذاك الرأي . ولأول مرة الهموم واحدة ، في المعنى الصحيح للكلمة، لاننا نشعر جميعاً بأن ما يجري هو كالولادة القسرية لدولة جديدة ، وربما لشعب جديد في لبنان ، لذا فضّلت ان اضع بحثي على هذا الحديث البسيط هذه الليلة ضمن اطار هذه الهموم ، لان من لا هم له لا عقل له ، في المعنى الصائب للكلمة ، فعلياً واجب الالتزام الواعي بكل ما نصبو اليه، او تصبو اليه الجماهير، من خلال قادتها المخلصين ، نحو تبلور صورة جديدة للبنان ، وكأنا ، كما قلت ، على عهد يشارف على نهاية شكل من اشكال لبنان القديم ، ويؤذن بولادة لبنان الجديد.

كنت اذكر، وانا في طريقي اليكم ، ان الشعوب التي لا تقبل التطور ، على طريقة بعض دول شمالي اوروبا ، على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، لابد لها ان تعاني مخاض الالم ، فتجرب بلون او بأخر الواناً في التمرد الشعبي على شاكلة "ثورة 1789" الفرنسية ، اذ ان التطور بحد ذاته يقاوم التحجر. فمن يريد البقاء ضمن هذا الغلاف الكلسي للانظمة، للتقاليد، للمفاهيم ، لابد ان يأتي خيار الحياة فيمزق هذه القوالب ، تماماً كما يخرج صغار الطير من البيض بعد ان يكسر الغلاف الكلسي للبيوض الحاجزة لارواح الحياة المنتفضة النامية في احجام صغيرة .

لبنان في الحقيقة يعاني مرض التكلس في عدم قدرتنا، او في محافظتنا، في الحري على الانظمة والتقاليد. ولكن هذا لا يلغي ان معركة المصير مطروحة امامنا، خاصة بعد ان تمزق الحجاب عما يسمونه التقليديون في لبنان بالوحدة الوطنية ، بالتعايش المشترك ، وبالحقيقة ، لم يكن يوجد لا وحدة وطنية ولا تعايش مشترك. ففي الحقيقة ، يوجد في لبنان لون من الوان التكاذب المشترك الذي يخفي شتى العصبيات ، والانطواءات النفسية ، وكأن كل فرد من الناس يعيش مع فرد آخر ، يكلمه بلغة ويشعر ويفكر بلغة اخرى . هذه الازدواجية اللبنانية كانت احدى مصائب هذا الوطن.

يجب ان نعبر من الازدواجية الى الوحدة الفكرية ، على الصعيد الوطني ، وعلى الصعيد القومي ، وعلى الصعيد السياسي.

(المرجع: من محاضرة للمعلم كمال جنبلاط في بلدة عرمتي - الجنوب في 13 ايلول سنة 1975، وردت في الصفحة 68 من كتابه "في مراقي الامم")

- الملح الجديد

"ان المبادئ التي اخذت تهز ضمير العالم ، والتي هي الملح الجديد للأجيال الطالعة او الغرس الذي اتانا به المرسلون ، قد يكون جاء الوقت لكي نقطف ثماره من خلال تطبيق سليم لمبادئ الحرية والمساواة والتضامن والاخوة.

تفكرت كثيراً بما يمكنني ان احدثكم عنه في هذه الامسية ، فشؤون الساعة في لبنان كثيرة جداً ، وهي على كل شفة ولسان ، لكنني وجدت ان كل هذه الشؤون هي في النهاية سواسية ، فلن يبقى منها بعد مدة قصيرة او طويلة شيء لاننا تعودنا في لبنان التسوية في كل شيء ، لفلفة الاشياء ، لهذا السبب لم ولن نتمكن ، من ان نكون دولة في المعنى الصحيح للكلمة ، اذ ان كل شيء قائم على فكرة عقاب وثواب فمن لا يعاقب لا يستطيع ان يصوّب احداً من الناس. وليس هذا المبدأ هو مبدأ الاخرة ، بل هو مبدأ الدنيا ايضاً. لذا فضلت في هذا الحديث شأناً من شؤون الساعة لا يمكن ان نغيب عنه في اي حال ، وارى خطورته على المجتمع اللبناني وعلى المجتمع العربي وعلى المجتمع الشرقي ، وحتى على المجتمع العالمي ، وألخصه بكلمة صغيرة ، اننا قادمون في كل مكان على مواجهة التحدي الكبير للآلة ، للعلم ، للمجتمع العصري المتقدم الذي يسمونه مجتمع الاستهلاك ، ولا فائدة لنا ان نفعل كبعض الطيور التي تخفي رأسها في الرمال لكي لا ترى ، بل علينا واجب ان نرى ما يحصل من امور ، وما يلي من بعدها. لقد بدأنا نعيش الهموم الواسعة والمشاكل المعقدة ، والتحديات العميقة ، والازمات الحادة التي بدأت تواجهنا ، وتواجه العقل البشري ، والحضارة الانسانية في هذه الحقبة من الزمن ، والمخاطر التي تترتب على انتشار الاسلحة النووية والجرثومية والكيميائية المبيدة للبشرية بشكل ساحق ، وقد اخذت هذه المخاطر تتجسّم بسبب تكاثف وتضاعف التلوث في الهواء ومياه الانهار والبحار والتربة والنبات والحيوان ."

(المرجع: من محاضرة لكمال جنبلاط في بلدة روم (جزين) بتاريخ 1972/9/1 – وردت في الصفحة 81 من كتابه "في مراقبي الامم")

مطالب ومشاريع اصلاحية

قضايا الثقافية والتربية في لبنان

وسط هذا الجو من الارتباك السياسي ، وبعض القلق النفسي المسيطر ، وفي صميم ما نحن عليه وما قد نتوقعه من اعمال تخرج عن جو التربية الوطنية ، وقد تتعلق بسلامة هذا البلد ووحدته واستقلاله ، برزت مشكلة التربية والثقافة ، وقد تحسس بها ، وبخطورتها ، وبآثارها ، وبما قد ينجم عنها في الحقل التربوي ، وصولاً الى الحقل الوطني العام ، عدد كبير من الاساتذة والمربين ورجال السياسة ممن عانوا الامرين بسبب ما تعانيه البلاد من نزاعات متناقضة ، وتيارات متعاكسة ، وانقسامات

- فكرية لا تركز الى واقع التاريخ وحياة ابنائها ، بل ينبع معظمها من هذا التباين والتناقض في اساليب التعليم واهدافه ومناقبيته وكتبه. فالانسان كما يفكر يصبح.
- وفي الواقع لم نكن شخصياً نتصور الى اي مدى قد يجلب تأثير هذا التنوع ، وهذا التجاذب المنفرد، وهذه التجزئة والانشطار في حقل تربية النشئ وغرس بذور الافكار والتوجيهات في عقله وشعوره الطري القابل لجميع الافتعالات، قبل تسلمنا وزارة التربية ، فأدركنا الحقائق التالية التي لابد من اعلانها:
- 1- ان وحدة البلاد الوطنية مرتبطة بتوحيد المناهج التعليمية ، وتوحيد الاهداف التربوية في مختلف مراحل التعليم
 - 2- ان وحدة التوجيه الوطني متوقفة الى حد بعيد على توحيد كتب التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية
 - 3- ان وحدة البلاد الوطنية مرتبطة بتعميم التعليم الرسمي وبمراقبة التعليم الخاص مراقبة فعالة .
 - 4- ان ازدهار البلاد الاقتصادي ورفيها الاجتماعي لا يتوفر بالسرعة التي نطلبها وبالشمول الذي نرمي اليه ، وفق توجيهات السلطة السياسية وتوصيات خبراء الاقتصاد والتصميم الا اذ خلقنا ، بموازاة اعمال الانشاء والاعمار والتصميم والتنظيم ، اطرار من التخصص العلمي والتقني في جميع حقول الثقافة العامة .

(المرجع: من محاضرة لكمال جنبلاط في نادي خريجي المقاصد - بيروت بتاريخ 1962/3/14 - وردت في كتابه "في مراقبي الامم" ص. 179)

علوم وتكنولوجيا: الذكاء الاصطناعي: للاستدامة أم للتدمير؟ - نجيب صعب - جريدة الشرق الأوسط - 2024/2/18

الحكومات والشركات والجامعات ومراكز الأبحاث العلمية والصناعية والمؤسسات المالية التي لا توابك تطورات الذكاء الاصطناعي تضع نفسها خارج المنافسة وتخسر رهانات المستقبل. لقد أصبحت هذه حقيقة راسخة، كما بينت نقاشات المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، والدورات الأخيرة لمنتدى الرياض الاقتصادي. وهي كانت محوراً رئيسياً في القمة العالمية للحكومات هذا الأسبوع في دبي، التي جمعت بعض كبار المخططين الاستراتيجيين وصناع القرار في العالم. وليست إدارة الموارد وحماية البيئة لتحقيق الاستدامة خارج هذه الحلقة، إذ يمكن للذكاء الاصطناعي تحويل مسارات التنمية في اتجاهات متعددة ومتضاربة، من الحفاظ على توازن الموارد الطبيعية إلى استنزافها.

ليس الذكاء الاصطناعي اكتشافاً جديداً بالكامل، بل هو تطوير ثوري لعمل أول آلة حاسبة وأول جهاز كمبيوتر. لكن في حين اقتصر عمل هذه على تنفيذ عمليات محدّدة، محصورة في حسابات الأرقام وجمع البيانات وتنسيقها، وفق برنامج معيّن، تقدّم الذكاء الاصطناعي خطوات سريعة في ربط البيانات من مصادر مختلفة ومقارنتها وتحليلها، مع محاولة تمكينها من محاكاة طريقة عمل العقل البشري في اتخاذ القرارات. لكن هذا يبقى محكوماً بتوافر البيانات الصحيحة الموثوقة، إذ إن برامج الذكاء الاصطناعي لا تصنع البيانات والمعلومات بل تجمع ما هو متوافر منها.

لكن هذا لا يقتصر على جمع ما تيسر من البيانات، بل يتعدى ذلك إلى تكوين البيانات في المقام الأول، على الأرض وفي المختبرات ومراكز الأبحاث. والأمثلة على الثغرات في تكوين البيانات وموثوقيتها في مجال البيئة والطبيعة كثيرة، من قياس نوعية الهواء والتراب والماء والمحيطات، وترسبات الأسمدة والمبيدات السامة في المنتجات الغذائية والغابات، إلى المعلومات المرتبطة بتغير المناخ. واقتدار معظم البلدان العربية إلى بيانات دقيقة في هذه المجالات يعود إلى عدم تكوينها أساساً، على الأرض وفي المختبر، والقليل الموجود منها يخضع لقيود تحد من نشره.

من هنا، تبقى نتائج استخدام الذكاء الاصطناعي في تخطيط برامج إدارة الموارد ورعاية البيئة واستدامة التنمية عامة مرهونة بدقة البيانات المتوفرة. عند ذلك فقط يستطيع الذكاء الاصطناعي تسريع إنجاز المهام بالتوافق مع دقة النتائج. فجمع صور الأقمار الاصطناعية لمساحات شاسعة وتحليلها، بعد ربطها ببيانات يجري تكوينها على الأرض من خلال محطات رصد ثابتة وعمل في الميدان والمختبر، يوقر أساساً صلباً لمعرفة وضع المسطحات المائية والغطاء النباتي والمحيطات واستخدامات الأراضي، بما فيها الزراعة والصناعة والسكن وشبكات النقل والتوزع السكاني عامة. ولولا التقنيات المتقدمة لصور الأقمار الاصطناعية وأنظمة التحليل الرقمية، لما كان ممكناً تحقيق مبادرات طموحة مثل «السعودية الخضراء»، التي تشمل تحويل 30 في المائة من مساحة البلاد إلى محميات بحلول 2030، بما يصل إلى 700 ألف كيلومتر مربع. فوضع البرامج التنفيذية لإدارة أراضٍ تتجاوز ضعفي مساحة ألمانيا لا يمكن إنجازه بالوسائل التقليدية.

وتساهم قدرات الذكاء الاصطناعي في دراسة الآثار البيئية المحتملة لأي مشروع واقتراح بدائل ينتج عنها قدر أقل من المخاطر، كما تشمل مراقبة الانبعاثات وضبطها للتحكم بالتغير المناخي. وقد تكون إدارة إنتاج وتوزيع الطاقة والمياه وتنظيم السير على الطرقات من أهم مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز الكفاءة والحد من الهدر والانبعاثات.

«الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا البيانات» كان موضوع تقرير قَدَمته «المجموعة الدولية للاستشارات» في القمة العالمية للحكومات. وفي حين أكد التقرير أن المتخلفين عن ركب الذكاء الاصطناعي سيخرجون من حلبة المنافسة، ليس في الحوكمة فقط بل في مجالات أخرى بينها الصحة والتعليم والتخطيط المدني وأسواق المال والطاقة والمياه والتصدي لتغير المناخ، وجد أن المنطقة العربية حققت تطوراً ملحوظاً على طريق التحول الرقمي، مع تفاوت كبير بين الدول. فقد ارتفعت نسبة مستخدمي الإنترنت من 29 إلى 70 في المائة في 10 أعوام بين 2012 و2022، ما أوجد أساساً صالحاً لإدخال الذكاء الاصطناعي في الخدمات التي يقدمها القطاع العام والخاص. وبين التقرير قدرة الذكاء الاصطناعي على تعزيز النمو الاقتصادي في البلدان العربية بما يفوق 320 مليار دولار إضافي بحلول 2030.

وعرض التقرير «رؤية السعودية 2030» بوصفها مثلاً على الالتزام الوطني بالتحديث والتوسع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز الابتكار والتنمية ورعاية البيئة. كما عدّ إنشاء وزارة مختصة بالذكاء الاصطناعي في الإمارات، و«مركز قطر للذكاء الاصطناعي» و«أكاديمية الذكاء الاصطناعي» في البحرين، نماذج عن التحول في دول مجلس التعاون الخليجي. وأطلقت الأردن ومصر والمغرب وتونس برامج واستراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي، شملت التعليم والأبحاث والصحة والاستدامة، إلى جانب الخدمات الحكومية.

يبقى أن نجاح مراكز التدريب والمبادرات والأكاديميات في دفع التحول نحو مواكبة الذكاء الاصطناعي يتوقف على نجاحها في بناء قدرات ومهارات وطنية تقود هذا التحول، كما في دعم البحث العلمي لتكوين بيانات دقيقة تكون أساساً لعمل الذكاء الاصطناعي، لئلا نتحول إلى مستهلكين لمعارف وتكنولوجيات جاهزة تتحكم بها أطراف أخرى وتوجهها وفق مصالحها، خاصة أن عدداً محدوداً من الشركات يحاول احتكار هذا القطاع، ما يهدد بتكوين سلطة عالمية خفية تتحكم بمصير الإنسانية. كما أن الاعتماد المفرط على أنظمة

الذكاء الاصطناعي الجاهزة قد يؤدي إلى الاستسهال والبلادة والتوقف عن طلب المعرفة والعلم، بينما المطلوب مزيد من التعلم والأبحاث والابتكار للتحكم بهذه الأنظمة.

في غياب أسس علمية وضوابط أخلاقية لاستخدام تسهيلات الذكاء الاصطناعي، فقد تتحوّل ميزته في جمع البيانات وربطها وتحليلها بسرعة خارقة إلى تسريع اكتشاف الموارد المحدودة لاستنزافها وجني أرباح أكبر، أو تحويل البيانات الأساسية للتلاعب في النتائج وفق مصالح المبرمجين. لكن بناء الأرضية العلمية والبشرية الصلبة للتقنية الجديدة يفتح آفاقاً لا حدود لها، مثل استخدام الصور الفضائية والذكاء الاصطناعي لتسريع العمل البيئي والمناخي وتدابير الاستدامة، من إدارة الموارد الطبيعية إلى النمذجة والتوقعات المناخية.

سُئِلَتْ في قمة الحكومات عما إذا كان من الأفضل تحويل سلطة القرارات بالكامل إلى برامج الذكاء الاصطناعي، وذلك لضمان عدم التحيز ومنع تغليب المصلحة الخاصة على قرارات المسؤولين الحكوميين. أجبت أن هذه الفرضية تبقى نظرية، لأن برامج الذكاء الاصطناعي لا تقع تحت طائلة المحاسبة، ولها محدودياتها القائمة على بيانات وضوابط وبرمجيات صنعها الإنسان. وإذا كان استخدام الذكاء الاصطناعي ضرورياً لمواكبة العصر، فمسؤولية القرارات الكبرى في السياسات التنموية تبقى على عاتق البشر، والمطلوب تعزيز المساءلة والمحاسبة في الإدارة العامة لا إضعافها.

**- صحة وغذاء: لا داعي للقلق... كيف تحمي نفسك من «مرض العصر»؟ الأخصائية النفسية
باسكال نخلة: لتجنّب اجترار الأفكار السلبية واستبدالها بالواقعية – جريدة الشرق الأوسط –
2024/2/18**

يعاني شخصٌ من بين كل 4 أشخاص من فائضٍ في القلق (anxiety)؛ أي إنّ الشعور بالقلق خلال يوميّاته ليس عابراً بل يسيطر على أفكاره وسلوكيّاته. منهم من يتعامل مع هذه الحالة بصمت، ومنهم من يحاول التغلّب عليها بواسطة أساليب غير صحيّة، كالإفراط في الأكل أو التدخين أو تناول الكحول والأدوية المهدّئة.

وكأنّ القلق بات واقعاً يجب التعايش معه، لا سيّما أن نمط الحياة العصري يرسّخه أكثر فأكثر ويحوّله إلى «مرض العصر»؛ من سطوة التكنولوجيا، إلى اجتياح وسائل التواصل الاجتماعي أدمغة البشر، مروراً بفيضانات الأخبار والمعلومات على مدار الساعة، وليس انتهاءً بضغوط الحياة اليوميّة.

تلقت الأخصائية في علم النفس العيادي باسكال نخلة إلى أنّ «السعي وراء الأفضل ينتج عنه مزيد من القلق»، موضحةً لـ«الشرق الأوسط» أنّ الناس في هذا الزمن صاروا أكثر تطلّياً؛ أي إنهم يرغبون في امتلاك الكثير؛ من العائلة والأولاد إلى الوظيفة الجيّدة والراتب المرتفع. كما أنّ «توقّعاتهم من أنفسهم وتوقّعات الآخرين منهم تضعهم أمام مزيد من القلق»، وفق نخلة.

أفكار توجّج القلق وأخرى تحاربُه

إلى جانب ضغوط الحياة اليومية والمسؤوليات المادية وتحديات عصر السرعة، تعدد الأخصائية النفسية أنماط تفكير من شأنها أن تتسبب بالقلق أو أن تفاقمه:

* الواقعية بدل التفكير «الأسود والأبيض»

يميل الأشخاص القلقون إلى الاعتقاد بأن كل الظروف المحيطة بهم إما سوداء أو بيضاء، ولا مكان للحلول الوسطى في حياتهم. تشرح نخلة أن هذا النمط من التفكير يُترجم من خلال استنتاجاتٍ مثل: «أنا الأفضل» أو «أنا الأكثر فشلاً»؛ أي أن ينظر المرء إلى أوضاعه وإمكاناته بشكلٍ متطرف.

أما البديل عن هذا النمط من التفكير، فهو التركيز على التوقعات الواقعية وتحديد أهدافٍ من الممكن تحقيقها. ومن المهم الاقتناع بأن النجاح والمثالية ليسا دائماً على الموعد، وبأنّ الفشل أمرٌ مشروع.

* المواجهة بدل التجنب

من بين التصرفات التي تفاقم القلق، تجنّب المواجهة مع الأشخاص أو الأماكن أو الحالات التي تثير هذا القلق. يعتقد الشخص القلق أنه بهذه الطريقة يحمي نفسه، إلا أن الواقع مغاير. وتؤكد نخلة في هذا الإطار أن «تفادي الأنشطة والالتزامات وتأجيل المسؤوليات التي تتسبب بالقلق له وقعٌ كرة الثلج؛ أي إنه يحول القلق إلى حالة مرضية مُزمنة».

يكن الحلّ في البدء تدريجياً بمواجهة تلك المخاوف والتعامل معها، بدل التهرب منها وتجنبها. أما المسؤوليات فلا يجب مراكمتها، بل تنظيم الأولويات وتحديد مواعيد لإنجازها.

* الإيجابية بدل التفكير الكارثي

تتسم الشخصية القلقة بإصرارها على أنّ كل الآتي من احتمالات وسيناريوهات هو كارثي. تُضخم الحدث أياً كان وتقلل من شأن قدرتها على التعامل معه وتحمّله.

أمام هذه التهديدات المتخيلة وغير الواقعية، تنصح نخلة بتجنّب اجترار الأفكار السلبية، وإلهاء النفس عنها من خلال استبدالها بما هو إيجابي. يحصل ذلك عبر تدريب الدماغ على الالتصاق باللحظة الحاضرة وعدم اختراع سيناريوهات مستقبلية سلبية.

* الثقة بدل البحث عن تشجيع الآخرين

الأشخاص القلقون هم في بحثٍ دائم عن الاستحسان، ويسعون خلف آراء الآخرين عنهم ويطلبونها. في مواجهة تلك المعضلة، يجب تعزيز الثقة بالنفس والإيمان بالذات بدل استرضاء الآخرين وانتظار أحكامهم.

من سمات القلقين كذلك أنهم يلجأون إلى محرّكات البحث على الإنترنت كلّما أصابهم ألم أو طارئ صحيّ، وهذا تصرف لا يُنصح به على المدى الطويل، بل يجب استبدال به استشارة الطبيب.

* رسم الخطوط الحمراء بدل السماح بتخطّيها

تحذر الأخصائية النفسية من خطورة السماح بتجاوز الحدود، الأمر الذي لا بدّ من أن يتسبّب بزيادة منسوب القلق. وتشرح نخلة: «إذا كان الشخص عاجزاً عن رسم حدود وخطوط حمراء لحياته الشخصية والمهنية، فهذا سيُغرقه حتماً في القلق».

أمّا الطريق إلى الحلّ فيبدأ بالاهتمام بالذات، وفق نخلة، وبتفادي الاختلاط بأشخاص يستنفدون طاقتنا ويتخطّون حدود سلامنا الداخلي ويورقون راحتنا. «يجب أن نعتاد على أن نقول (لا) لمن يضايقنا أو لما لسنا راغبين في القيام به»، تشدّد نخلة.

* الرّفق بالنفس بدل جَلدها

«من بين الناس مَنْ يستخفّ بتعليقٍ إيجابيٍّ يتلقّاه ولا يستمتع بإطراءٍ يناله، وهذا حتماً شخصٌ قلق»، تقول نخلة. مَنْ يركّزون حصراً على أخطائهم ولا يمنحون أنفسهم فرصة الاحتفاء بإنجازاتهم الصغيرة، لا يساعدون أنفسهم على الخروج من شرنقة القلق. هم يميلون كذلك للتحدّث إلى أنفسهم بلغةٍ سلبيةٍ وبعباراتٍ قاسية: «أنا فاشل ولن أنال هذه الوظيفة»، «أنا لستُ جميلة وكلّ من أرى على (السوشيال ميديا) أجمل منّي»، «لم يردّ عليّ فهو حتماً غاضبٌ منّي»... هذه بعض الأمثلة عن جَلدِ النفس بواسطة الأفكار الهدّامة والقفز إلى استنتاجاتٍ سلبيةٍ. يكمن الحلّ هنا في معاملة النفس برفق وطمأننتها وتغيير التعبيرات الهدّامة بتلك البناءة.

أساليب عمليّة للتخفيف من القلق

بمواجهة الأفكار والتصرّفات اللاإرادية التي توجّج الشعور بالقلق، بالإمكان اللجوء إلى أساليب بسيطة وبمتناول اليد قد تساعد في التخفيف منه والسيطرة عليه.

تنصح نخلة أولاً بعدم الخوف من تسمية القلق باسمه وعدم تجاهل الأفكار المؤجّجة له. وتضيف أن «الوعي لمسبّباته وإرادة التعامل معها يساعدان في التخلّص منه»، لكنها توضح أنه «في حال كانت أسباب القلق بيولوجيّة وخارجيّة عن إرادة المرء فلا بدّ من اللجوء إلى أخصائيّ معالج».

وبالانتقال إلى الحلول السهلة والعمليّة، تعدّد نخلة الرياضة المنتظمة، والمشي في الطبيعة، وتمارين التنفّس والتأمّل التي باتت متوفّرة على تطبيقات هاتفيّة، إضافةً إلى تناول الوجبات الصحية والتقليل من الكافيين والسكرّيات والكحول، والنوم لساعاتٍ كافية، مع الأخذ في الاعتبار إطفاء الهاتف والإلكترونيّات قبل ساعة من النوم. ويبقى الأهمّ عدم اللجوء إلى الأدوية المهدّئة واعتبارها أسهل الطرق، قبل استشارة الأخصائي المعالج.

- من الصحافة اخترنا لكم :
- اليمين الإسرائيلي.. وإعادة استيطان قطاع غزة - جريدة الشروق المصرية - يحيى عبدالله -
- 2024/2/24

يحكم إسرائيل، منذ ما يسمى بـ «الانقلاب» السياسى عام 1977م مع صعود حزب «الليكود» إلى الحكم بزعماء مناحيم بيغن وحتى الآن، حكومات مؤلفة من أحزاب يمينية، أو أحزاب يمين الوسط؛ وتعد الحكومة الإسرائيلية الحالية برئاسة بنيامين نتنياهو - قبل انضمام حزب «المعسكر الرسمى»، المصنف من أحزاب «الوسط» بزعماء بنى جانتس إليها بعهد إعلان الحرب على غزة - حكومة يمينية خالصة. كل الأحزاب المؤتلفة بها يمينية، سواء أكانت علمانية صهيونية، مثل حزب «الليكود» بزعماء نتنياهو، أم دينية صهيونية مثل أحزاب: «الصهيونية الدينية» بزعماء بتسليل سموتريتش، و«قوة يهودية» بزعماء إيتمار بن جفير، وحزب «شاس» (حراس التوراة السفارديون) بزعماء أرييه درعى، أم دينية غير صهيونية (حريدية/أرثوذكسية) مثل حزب «يهود التوراة» بزعماء إسحاق جولد كنوفيف.

ينزاح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين بخطى ملحوظة لأسباب عديدة ليس المجال الآن للخوض فيها، لذا فإن الرهان على ما يسمى بأحزاب «الوسط» و«اليسار» رهان خاسر. سيضطر متخذ القرار، سواء أكان فلسطينياً أم عربياً أم كليهما معاً، إلى التعامل مع حكومات يمينية على المدى المنظور، ومن ثم لا يجب أن تكون لدينا أوهام بشأن ما تتناقله وسائل الإعلام مع كل منعطف من منعطفات الصراع حول ما يسمى بـ «حل الدولتين»، خاصة التصريحات الأمريكية، لأن كل الأحزاب اليمينية - التى تقرض الإيقاع السياسى الآن - تتفق على رفض إقامة دولة فلسطينية لأسباب عقدية أيديولوجية تزعم أن شعب إسرائيل وحده صاحب «الحق» الحصرى فى «أرض إسرائيل»، ومن ثم لا يجوز «التنازل» عن أجزاء منها. أما الأسباب الاستراتيجية، فترى أن مناطق الضفة الغربية تمثل موقعا استراتيجيا مهما يشرف على القدس وعلى كل مدن السهل الساحلى، بما فى ذلك مطار بن جوريون الدولى. والأسباب العنصرية ترى أنه لا وجود أصلا لشعب فلسطينى أصيل، مع زعم بأنه «شعب خليط مهاجر» من المناطق العربية، وهو ما يفسر إطلاق إسرائيل على فلسطينى الداخل اسم «عرب إسرائيل»، وهو أمر مثير للضحك لأن إسرائيل دولة قامت على الهجرات، ومنحت كل شخص يهودى، بمن فى ذلك المشكوك حتى فى يهوديته، الجنسية وحق المواطنة بمجرد أن تطأ قدمه أرضها، بموجب قانون «العودة».

وإذا ألقينا نظرة على المبادرتين السابقتين الأخيرتين - مبادرة الرئيس الأمريكى الأسبق، باراك أوباما، ومبادرة الرئيس السابق، دونالد ترامب، المعروفة باسم «صفقة القرن» - فإننا نجد أن كل رموز الأحزاب اليمينية قد تجندت لإفشالهما، قولا وعملا. ففى أعقاب رعاية إدارة أوباما لمفاوضات فى واشنطن بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية عام 2013م حول «حل الدولتين»، بدأت شخصيات يمينية إسرائيلية - من بينهم وزراء وأعضاء كنيست وشخصيات عامة - حملة عامة تحت عنوان «دولة واحدة لشعب واحد»، دعت إلى بناء حى استيطانى كبير بين القدس ومستوطنة «معلية أدوميم» لمنع إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، وطوى النسيان مبادرة أوباما.

ولم يكن مصير مبادرة دونالد ترامب أفضل حالا من مبادرة أوباما، إذ تجندت التيارات اليمينية إلى إفشالها هي أيضا، حيث نشرت هذه التيارات وثيقة وقع عليها عشرات من الوزراء في حكومة نتنياهو السابقة وأعضاء كنيست تعهدوا فيها بالعمل من أجل إلغاء إعلان «دولتين لشعبيين» واستبداله بمقولة «دولة واحدة لشعب واحد»، مع تبني خطة رئيس الحكومة اليميني الراحل، إسحاق شامير، التي تدعو إلى توطين نحو 2 مليون مستوطن يهودي بالضفة الغربية. كان من بين الموقعين على الوثيقة: وزير الخارجية الحالي، إسرائيل كاتس، ووزير الدفاع الحالي، يوآف جالانت، ورئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي الحالي، تساحي هنجبي، ووزير العدل الحالي، ياريف ليفين، ووزير المالية الحالي، بتسلئيل سموتريتش، ووزير الاقتصاد الحالي، نير بركات، ورئيس الحكومة السابق، نفتالي بينيت، وغيرهم.

فضلا عن معارضتها لإقامة دولة فلسطينية، فإن الأحزاب اليمينية - بكل أطيافها مع استثناءات ثانوية - تؤيد سياسة الاستيطان تأييدا مطلقا، بل إن بعضها، خاصة الدينية، يرى أن ما يسمى بـ «أرض إسرائيل الكاملة» (تمتد حدود هذه الأرض في صيغتها التوراتية القصوى من النيل إلى الفرات، لكنها تضيق وتتسع طبقا للظروف السياسية، وطبقا للقدرة العسكرية الإسرائيلية) هي الحدود التي ينبغي أن تكون عليها حدود دولة إسرائيل؛ وتنقسم الأحزاب اليمينية إزاء التسوية الإقليمية مع الشعب الفلسطيني، إذ تؤيد بعضها التسوية بوصفها «أهون الضررين»، وتوافق على «التنازل» عن بعض أجزاء من هذه الأرض (بعض أعضاء في حزب «الليكود»، وحزب «شاس» بعد «فتوى» شهيرة لزعيمة الروحي السابق، الحاخام، عوفديا يوسف، مع الإبقاء على معظم المستوطنات الكبرى في الضفة الغربية والكتل الاستيطانية بحوزة إسرائيل)، لكن بعضها ترفض «التنازل عن شبر واحد»، وتدعو صراحة إلى ضم الضفة الغربية بأكملها، وفرض السيادة الإسرائيلية عليها.

لذا لم يكن مستغربا أن تفتتح شهية التيارات اليمينية، بعد اجتياح قطاع غزة، على إعادة استيطان القطاع كما كان عليه الحال قبل الانسحاب منه عام 2005م، حيث عقدت مؤتمرا جماهيريا حاشدا - تدعى إليه نحو 5000 شخص - يوم الأحد 28 يناير 2024م بقاعة المؤتمرات الكبرى بالقدس تحت مسمى: «نصرة إسرائيل - الاستيطان يجلب الأمن، عائدون إلى قطاع غزة»، ترددت خلاله هتافات تدعو إلى طرد وترحيل سكان غزة، وسط استحسان الوزراء وكبار الشخصيات العامة، إذ إن «معنى إعادة الاستيطان اليهودي في قطاع غزة هو الترانسفير بعينه»، كما يقول بن درور يميني («يديعوت أحرونوت»، 30 يناير 2024م). كان من أبرز الداعين إلى عقد المؤتمر حركة يمينية استيطانية، تسمى: «نحلا» أي: إرث/ ميراث بالمفهوم الديني تتخذ من «خريطة أرض إسرائيل، التي تضم ليس الضفة الغربية وهضبة الجولان فقط، وإنما شبه جزيرة سيناء ومعظم أراضي المملكة الأردنية الهاشمية، وأجزاء من سوريا والعراق، شعارا لها» (يائير شيلج، «ماكور ريشون، 2 فبراير 2024م). شارك في المؤتمر أيضا 12 وزيرا من وزراء الحكومة الحالية، نصف أعضاء الحكومة تقريبا، وعشرات من أعضاء الكنيست (البرلمان) يدعمهم بعض كبار الحاخامات.

مما يبعث على القلق أن عقد المؤتمر في هذا التوقيت، يكشف طبيعة التوجهات اليمينية المتطرفة، التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من منظومة الحكم في إسرائيل، إذ تشير وثيقة أعدها معهد «مقيم» و«صندوق بيرل كتنسلون»، إلى أن «المواقف اليمينية التي كان ينظر إليها في الماضي على أنها راديكالية بدأت

تتغلغل الآن في التيار الرئيس بالمجتمع، ولم تعد هامشية ومحدودة». (إيناس إلياس، «يسرائيل هيوم»، 31 يناير 2024م). وقد سبق عقد المؤتمر تصريحات لشخصيات عامة عديدة طالبت بوجوب «إعادة احتلال قطاع غزة وضم أجزاء ملموسة من شماله، وطرد معظم سكانه وإقامة مستوطنات يهودية به، يضاف إليها حوار متطرف أيضا بشبكات التواصل يعبر عن شوفينية صاخبة، ويدفع نحو مزيد من التطرف». (داني دانييل، «والا»، 28 يناير 2024

الاستيطان نهج صهيوني ثابت، وهو بحسب البروفيسور، رون شبير، عميد مركز بيرز الأكاديمي، «مشروع دشنه ليفي إشكول، وجولدا مائير، وإسحاق رابين، ويجال ألون» (يديعوت أحرونوت، 30 يناير 2024م). هو مشروع تبنته كل الحكومات الإسرائيلية بلا استثناء، سواء أكانت «عمالية» أم «ليكودية»، لأسباب أمنية، ولأسباب تفاوضية، ولإشباع تطلعات دينية لدى جانب كبير من المتدينين، الذين يرون أن توطين «أرض إسرائيل» (ربما نعود لمفهوم «أرض إسرائيل» في مقال لاحق إن شاء الله) فريضة توراتية.

تتباين الآراء حول الدعوة إلى المؤتمر، وحول فكرة إعادة استيطان غزة، إذ ثمة آراء ترى أن الاستيطان صيغة صهيونية تقليدية مهمة لأمن إسرائيل (يوسى داجان، «ماكور ريشون»، 9 فبراير 2024م)، وأنه «عادل ومحق، وإن كان غير حكيم من ناحية تأثيره على صورة إسرائيل واستراتيجيتها في الوقت الحالي» (رون شبير، يديعوت أحرونوت، 30 يناير 2024م)، وأنه يجب أن يتم عبر «توافق واسع من قبل الشعب الإسرائيلي» (بنحاس فلرشتاين، الرئيس السابق لمجلس مستوطنات الضفة الغربية وغزة، يديعوت أحرونوت، 31 يناير 2024م). الأمر المؤسف أن من يعارض المؤتمر وفكرته، لا يعارض من منطلق مبدئي قانوني يرى في الفعل الاستيطاني فعلا مجرما طبقا للقانون الدولي، وإنما يعارضه لما ينطوي عليه من أضرار محتملة على إسرائيل، من ناحية أن «مضامين المؤتمر ستوفر سلاحا لإقامة دعاوى قانونية في المستقبل أمام محكمة العدل الدولية» (طوف هرتسل، يديعوت أحرونوت، 30 يناير 2024م)، أو من ناحية كونه خطرا على تماسك المجتمع الإسرائيلي: «قبل أربعة أشهر فقط كنا على شفا حرب أهلية (بسبب قوانين التعديلات القضائية المثيرة للجدل)، وإذا اقتنع أنصار اليسار والوسط أنهم ليسوا شركاء في حرب من أجل الوجود، وإنما في حرب من أجل توسيع حدود الاستيطان والدولة، فسيتضرر الدافع (القتالي) لدى عديدين منهم بشكل خطير أيضا»، (يائير شيلج، «ماكور ريشون»، 2 فبراير 2024م). ثمة تصريحات لنتنياهو وكبار قادة الجيش ينفون فيها نيتهم إعادة احتلال غزة، أو إعادة استيطان أجزاء منها، لكن عقد هذا المؤتمر، الذي حضره وزراء وأعضاء كنيسة من حزب الليكود نفسه، يثبت أن مقاليد الأمور لم تعد بيد نتنياهو، في ظل احتياجه إلى كل من إيتمار بن جفير، وبتسليل سموتريتش، وغيرهما من الشركاء المتطرفين.

- شركات النفط تتجنّب لبنان... بسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي إضافة إلى الفشل الوزاري
والمؤسساتي رماح هاشم – جريدة نداء الوطن – 2024/2/22

على عكس أحلام وطموحات السلطة السياسية، إنتهى مرحلياً موضوع تلزيم البلوكين 8 و10. فبعد أن مدّدت وزارة الطاقة اللبنانية لتحالف «توتال إنرجي» الفرنسية و«إيني» الإيطالية و«قطر للطاقة» لوضع التعديلات على إتفاق التلزيم إلى بداية شباط، وبعد إنقضاء المدة المحددة من قبل مجلس الوزراء، جاء رد «توتال» الرفض للتعديلات والخروج من الإتفاقية، ما خيب آمال السياسيين، وبالتالي عدنا في ملف النفط إلى نقطة الصفر تقريباً.

الدولة لم تنطلق من موقع قوة

تُفدّ الخبرة في شؤون الطاقة المحامية كريستينا أبي حيدر الموضوع، قائلة: «لنبدأ أولاً بالإضاءة والإتفاق على أن الوضعين الأمني والسياسي في المنطقة وليس فقط في لبنان غير منتظمين. كما أن الدولة اللبنانية، منذ بدأت البحث في موضوع النفط والغاز، لم تنطلق من موقع قوة. فقامت بتلزيم إنتلاف «توتال» و«إيني» و«نوفاتيك» وفي ما بعد «قطر للطاقة»، ولم يتقدم أحد سواها، وهذه تطرح علامة إستفهام. وتم الحصول على عقد الاستكشاف والاستخراج في البلوكين رقم 9 ورقم 4 بداية.»

وتضيف أبي حيدر: «لم يكن من أولويات الدولة اللبنانية حينها الإطلاع على شروط المفاوضات مع الشركات، بل كان همّها فقط تلميع صورتها أمام الشعب وإقناعه بأن لبنان بلد نفطي. لذا كانت الشروط من الجانب اللبناني ضعيفة ومجحفة منذ بدايتها مع الشركات»، مشيرة إلى أن «توتال» منذ أن «بدأت عملية التنقيب والوقت الذي استغرقته للبدء بالحفر في البلوك رقم 4، ونحن لا نعلم حتى اليوم ما إذا كانت أصدرت التقارير الرسمية حوله. وحتى اليوم لم يصدر التقرير الرسمي المتعلق أيضاً بالبلوك رقم 9، كما أنها غادرت البلوك رقم 4 ولم تبحث في بئر أخرى، ولا نعلم ما إذا كانت تنوي إنشاء بئر أخرى في البلوك رقم 9 أم لا.»

وتؤكد أبي حيدر أن «هذه الصورة تُظهر باختصار أن الدولة اللبنانية لم يكن همّها العمل والتنسيق مع الشركات بقدر ما كان يشغل بالها تلميع صورتها في ظل الانهيار الاقتصادي وإقناع الشعب بأننا بلد نفطي، في حين أننا عكس ذلك، ولا يمكننا تسمية بلدنا بلداً نفطياً إلا بعد القيام باستكشاف تجاري وهذا

العمل نحن بعيديون عنه.»

الأمن أساسي

وتتابع: «تقدّمت «توتال» بعرض على البلوك رقم 8 ورقم 10، وهنا يجب السؤال «رغم أن الدولة اللبنانية فتحت دورة تراخيص ثالثة، لماذا لم يتقدم أحد حتى الساعة؟ لماذا لم تراعى الدولة هذه المسألة لمعرفة سبب عدم تقدّم أي طرف؟ وعندما أعطوا مهلة في مجلس الوزراء من أجل ألا تكون الشروط مجحفة كما كانت في السابق، وذلك على خلفية ما سمعناه في الأوساط الإعلامية بأن الائتلاف سيكون الطرف الأقوى، فعاد الى مجلس الوزراء من أجل تحسين شروط العقد. لكن ما تبلور هو عدم قدرتهم على تحسين الشروط حيث أن «توتال» على الأرجح لم تقبل نظراً للوضع الأمني والاقتصادي، ما يسمح لها بإعتقادها بفرض شروطها وإلا فلن تكون معنية»، لافتة إلى أن «الوضع الأمني اليوم أساسي بالنسبة للشركات التي تتكفل بالتنقيب وتدفع ملايين الدولارات. وهما الأول وجود إستقرار أمني وسياسي، لكن في لبنان ليس هناك إستقرار أمني ولا سياسي حتى. فنحن في حالة حرب ولا نعلم كيف ستتطور الأمور علينا ألا ننسى الإضاءة على نقطة بالغة الأهمية، وهي أن شركتي «توتال» و«إيني» الموجودتين في قبرص تقومان بالتنقيب. وهذا يطرح السؤال «لماذا تقومان بالتنقيب في قبرص وليس في لبنان. في قبرص المشغل هو «إيني» وليس «توتال»، أي عكس لبنان، وهذا ما يعطي دلالات أكثر بأن لبنان اليوم بلد غير مستقر، ولذلك الشركات غير مهتمة.»

وتستطرد: «ما زال في حوزة «الكونسورتيوم» اليوم البلوك رقم 9، فيما البلوك رقم 4 سقط بسقوط الفترة الزمنية المسموحة للبدء بإستكشاف الآبار داخل البلوك. ففي البلوك رقم 4 حفروا بئراً واحدة وتبيّن بأن لا إستكشاف تجارياً، وسقطت المهلة واستردته الدولة اللبنانية. أما في البلوك رقم 9، فقد تبين خلال الاستكشاف أيضاً أنه ليس تجارياً ولغاية الساعة لم يصدر التقرير الرسمي.»

وتختتم أبي حيدر: «جميع هذه العوامل تدل على أن لبنان ليس بلداً جاذباً. ولنضع نظرية المؤامرة جانباً دون إستبعادها أو تأكيدها، ولنتكلم علماً وقانوناً. فأغلبية الأسباب التي ذكرناها لا تدفعها أو تشجعها على التنقيب ولذلك تغادر. في الخلاصة، السلطة اللبنانية ومنذ بدء الحديث عن موضوع التنقيب أوهمت اللبنانيين بأن لبنان بلد نفطي من أجل تغطية فشلها الاقتصادي والسياسي.»

أسباب الفشل غير مُقنعة

ومن جهتها، تؤكد المستشارة القانونية في الشؤون البترولية د. خديجة حكيم إلى أنه «لتاريخه لم يتم الإعلان الرسمي عن نتائج تقويم طلبي المزايدة على الرقعتين 8 و10 في المياه البحرية اللبنانية»، مشيرةً خلال حديث مع «نداء الوطن» إلى أنّ «ما أستطيع تأكيده في هذا الإطار هو إنتهاء كل المهل المتعلقة بتقويم طلبي منح إتفاقيات الإستكشاف والإنتاج على الرقعتين 8 و10 من المياه البحرية اللبنانية والمهل الممددة لها والتي إنتهت في 5-1-2024 ولتاريخه، لم تعلن بشكل رسمي نتائج تقويم طلبي جولة التراخيص الثانية على موقع هيئة إدارة قطاع البترول.»

وتتابع حكيم خلال حديث مع «نداء الوطن»: «إضافة لذلك فإن المهلة القانونية لتوقيع إتفاقية الاستكشاف والإنتاج على الرقعتين 8 و10 أيضاً قد انقضت بمضي 4 أشهر من تاريخ تقديم الطلبات والتي كانت في تاريخ 2 تشرين الاول 2023، وهو الأمر الذي يفهم منه ضمناً عدم تلزيم إتفاقية الإستكشاف والإنتاج على الرقعتين 8 و10 للتحالف الفائز بالرقعة رقم 9 و4 بقيادة المشغل شركة «توتال إنرجيز.»

وتعتبر أنّ «ما يتم تداوله حول الأسباب التي أدت الى فشل التفاوض مع التحالف غير مقنعة. فالحديث عن طلب التحالف تمديد المهلة التي يمكن من خلالها أن يقرر حفر بئر إستكشافية أولى أم لا من سنة إلى سنتين، أمر كان من المتوقع حصوله، وبخاصة أن دفتر الشروط الخاص بجولة التراخيص الثانية قد أجاز لوزير الطاقة والمياه تمديد هذه المهلة اي من سنة الى سنتين. وبالتالي هو احتمال وارد طلبه من قبل التحالف. وعلى العكس، لو كانت هناك رغبة جدية من قبل التحالف بالدخول في مفاوضات جدية حول الرقعة 8 و10 فننتاج حفر البئر التقييمية «كرونوس-2» في الرقعة رقم 6 من المياه البحرية القبرصية التي تقع في الجهة المقابلة للرقعة رقم 8 من المياه البحرية اللبنانية، جاءت مشجعة لكل من «توتال» وإيني» واللّتين هما صاحبتا الحقوق البترولية في المياه البحرية القبرصية.»

وتضيف: «وبالتالي فهذا يعني أن هناك تصاعداً في الإحتمالات بإمكانية إستكشاف كميات تجارية في الرقعة رقم 8، لكننا نرى أن فشل التفاوض مع التحالف لا يخرج عن خشية هذا الأخير من المغامرة في ظل الظروف الدقيقة التي يمرّ بها لبنان والمفتوحة على كافة الإحتمالات، فقرّر الإنسحاب والتريث ريثما يتم التوصل الى تسوية إقليمية شاملة في الملف اللبناني، والذي من المؤكد أن ملف البترول يعتبر جزءاً

منها.»

في المحصلة، ترى حكيم أننا «عدنا من جديد لحصد نتائج مخيبة للآمال في هذا القطاع»، هذا وتوقع حكيم في ختام حديثها أن «تحصد جولة التراخيص الثالثة في المياه البحرية اللبنانية، التي تم إطلاقها في هذه الظروف غير المؤاتية لجذب إستثمارات عالمية للإستكشاف والتنقيب، نفس نتائج جولة التراخيص الثانية من تأجيل وتمديد، فالمعضلة الحقيقية في هذا الملف كغيره من الملفات الحيوية في البلد هو عدم وجود دولة، فالفشل المستشري في كل قطاعات هذه الدولة قادر على القضاء على أي آمال قد تعقد على ملف البترول.»

- "الاستدارة الإقليمية": كيف تصاعدت "التهدة" بين القوى الرئيسية في الشرق الأوسط؟ - د. محمد عز العرب - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية - 2024/2/22

شهدت السياسات الخارجية لعدد من دول الإقليم، خلال الأعوام الثلاث الماضية، استدارة ملحوظة نحو تعزيز التقارب مع دول كانت تمثل خصوماً لها، فوق جغرافيا متحركة، على نحو ما عبرت عنه مؤشرات مختلفة منها إجراء اتصالات والقيام بزيارات وعقد محادثات بين وفود رسمية، معلنه وغير معلنه، في توقيات متزامنة، وتشكيل لجان للمتابعة، للنقاش بشأن القضايا العالقة أو المسائل الخلافية في العلاقات الثنائية أو التحديات الضاغطة على الأمن الوطني والاستقرار الإقليمي، بل تم التوصل لتفاهات سياسية والتوقيع على اتفاقيات اقتصادية وزيادة منسوب العلاقات التجارية والتدفقات الاستثمارية، وتجاوز "المقاربات الصفرية"، الأمر الذي يشير إلى مقاربة مختلفة قد تؤدي إلى أوضاع استراتيجية جديدة في الشرق الأوسط في عام 2024.

أولاً: مؤشرات دالة

صار أحد الملامح الرئيسية لتفاعلات الشرق الأوسط هو إجراء العديد من القوى الإقليمية الرئيسية، مثل مصر والسعودية والإمارات وتركيا، مراجعة لسياستها الخارجية بما يخالف ما كان قائماً منذ سنوات، وهو ما عبرت عنه مؤشرات عدة منها:

1- قيام القيادات السياسية بزيارات رسمية: وهو ما برز جلياً في زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لمصر في 14 فبراير الجاري (2024)، وهو ما يمثل تراكمًا للتهدة التي جرت بين القاهرة وأنقرة بعد سنوات من التوتر الحاد في أعقاب إسقاط نظام حكم الإخوان بعد ثورة 30 يونيو. كما زار رئيس الإمارات الشيخ محمد بن زايد تركيا في نوفمبر 2021، وتم التوقيع على جملة من الاتفاقيات، وإعلان الإمارات عن تأسيس صندوق بقيمة 10 مليارات دولار لدعم الاستثمارات في تركيا، وأعقبها زيارة أردوغان للإمارات في فبراير 2022. كما زار الرئيس السوري بشار الأسد المملكة العربية السعودية في 19 مايو 2023، لحضور فاعليات القمة العربية لينهي مرحلة التوتر مع المملكة على مدى يتجاوز العقد من الزمن. ولعل تلك الزيارات على مستوى القيادات السياسية تعبر عن تحول سياسي متدرج في الإقليم.

2- التوقيع على اتفاقيات سياسية تنهي حالة الخصومة: ولعل أبرزها اتفاق دول الرباعية العربية وقطر على تجاوز إرث سنوات المقاطعة، والتوقيع على بنود اتفاق العلا في قمة مجلس التعاون الخليجي في 5 يناير 2021، على نحو أدى إلى طي صفحة الأزمة مع دولة قطر، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك عدداً من القضايا العالقة بين دول الرباعية وقطر، والتي تبحثها اللجان المشتركة، بما يؤدي في النهاية إلى غياب الشكوى التي كانت مثارة من جانب دول الرباعي العربي بشأن

تدخلات قطر في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية والاستقواء عبر علاقتها بما أطلق عليه البعض "الذئب الإقليمي".

3- تدشين أطر مؤسسية مشتركة: تعمل بعض دول الإقليم على التهيئة من خلال إنشاء أطر مؤسسية، حيث وقع وزير الخارجية السعودي بالنيابة، مساعد بن محمد العيبان، في 26 أغسطس 2021، مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية قطر، الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثان، في مدينة نيوم، على البروتوكول المعدل لإنشاء مجلس التنسيق السعودي-القطري، الذي يترأسه من الجانب السعودي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، ويترأسه من الجانب القطري الأمير تميم بن حمد. وهنا تجدر الإشارة إلى أن السعودية تنتهج في عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز سياسة تدشين مجلس تنسيق ثنائي مع عدد من الدول الخليجية والعربية، وهو ما يأتي في سياق منظومة إقليمية تفرض ذلك، على نحو يؤدي إلى تنسيق سياسات البلدين في مجالات مختلفة بحيث تبدو متكاملة.

4- إجراء المحادثات الاستكشافية لتجاوز القضايا الخلافية: على نحو ما حدث بين وفدي مصر وتركيا، مرتين في عام 2021. فضلاً عن التصريحات التي عبر عنها عدد من المسؤولين الأتراك، بمن فيهم الرئيس رجب طيب أردوغان، التي كانت تشير إلى لهجة مختلفة تجاه مصر. إذ قال خلال مقابلة تلفزيونية له مع قناة TRT بتاريخ 2 يونيو 2021: "مصر ليست دولة عادية بالنسبة إلينا، فعلاقتنا ممتدة عبر التاريخ، وحالياً تجري اجتماعات بيننا ونشارك في وجهات النظر حول ملفات عدة، ونعمل على التوصل إلى تفاهات تحقق مصلحة الدولتين والشعبين". وأكد الرئيس التركي في المقابلة على أن بلاده "لديها فرص تعاون جاد مع مصر في منطقة واسعة من شرق البحر المتوسط إلى ليبيا"، وتكرر ذلك في تصريح بتاريخ 29 نوفمبر 2021 بأن المحادثات مع الإمارات سوف تمتد

إلى مصر. ويمثل ذلك تحولاً في توجه الرئيس التركي وسياسته الخارجية تجاه دولة كانت تصنف بأنها من أشد خصومه في الإقليم.

يُضاف إلى ذلك المحادثات الاستكشافية بين السعودية وإيران، التي أُجريت ست جولات منها في العراق، وهو ما اعترف به وزير الخارجية السعودية الأمير فيصل بن فرحان في حوار له مع صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية في 4 أكتوبر 2021، والتي قادت في نهاية المطاف إلى الاتفاق الثنائي برعاية بكين في 10 مارس 2023. وكذلك أُجريت المحادثات الاستكشافية بين تركيا واليونان في 6 أكتوبر 2021، رغم أجواء التوتر التي تحيط بعلاقات البلدين لاسيما بعد صفقة الغواصات الفرنسية لليونان، الأمر الذي يشير إلى توجه للتهدة ليس في الشرق الأوسط وإنما في شرق المتوسط أيضاً.

5- الاتجاه لبدء محادثات سياسية بين الخصوم: وهو ما ينطبق على احتمال بدء المحادثات الدبلوماسية بين تركيا ونظام الأسد في سوريا، لاسيما بعد فترة من المحادثات على مستوى أجهزة المخابرات. وفي هذا السياق، قال وزير الخارجية التركي السابق مولود جاويش أوغلو بتاريخ 10 نوفمبر 2022 إن "بلاده قد تدرس رفع مستوى الاتصالات مع دمشق من مستوى أجهزة المخابرات إلى المستوى الدبلوماسي عندما تنهيا الفكرة". وهنا تجدر الإشارة إلى أن جاويش أوغلو كشف في 11 أغسطس 2022 عن محادثة قصيرة أجراها مع وزير الخارجية السوري فيصل المقداد في أكتوبر 2021، ودعا إلى مصالحية بين النظام والمعارضة بهدف التوصل إلى حل للأزمة السورية.

ثانياً: سياقات محفزة

يمكن القول إن هناك مجموعة من العوامل المفسرة لارتفاع التوجه نحو التهدة وصولاً إلى المصالحة بين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، على النحو التالي:

1- التأثيرات المتصاعدة للصراعات الداخلية العربية: والتي صار لها أبعاد إقليمية واضحة؛

فالصراعات التي تشهدها كل من ليبيا واليمن ليست بين أطراف محلية، وهو ما يفسر أن تهدهتها أو تسويتها مرهونة في المقام الأول بتوافقات إقليمية، لاسيما إن أي طرف لم يستطع حسم الصراع لصالحه على مدى السنوات الماضية. ومن ثم، لا يتوقع تهدة الصراع اليمني إلا عبر توافق سعودي-إيراني، كما أنه لا يمكن تهدة الصراع الليبي إلا بتوافق مصري-تركي. وهنا، قال إبراهيم كالين، المتحدث باسم الرئاسة التركية لوكالة "رويترز" للأنباء بتاريخ 26 إبريل 2021: "يمكن أن تُسفر المحادثات التي تجرى بين تركيا ومصر عن تعاون متجدد بين القوتين الإقليميتين المتباعدتين، وتساعد في الجهود المبذولة لإنهاء الحرب في ليبيا".

2- الرغبة في إنهاء الاستقطابات الحادة بين المحاور الإقليمية: والتي كان يمثلها المحور المصري-

الخليجي في مواجهة المحور القطري-التركي، خاصة بعد تحولات الحراك الثوري في عام 2011، وكذلك المحور السعودي-البحريني في مواجهة المحور الإيراني ووكلائه من الميليشيات المسلحة في الإقليم مثل الحوثيين في اليمن وحزب الله في لبنان والمليشيات الشيعية في سوريا والحشد الشعبي في العراق. وتشير خبرة السنوات العشر الماضية إلى أن تنافس المحاور أسهم في المزيد من مضاعفات عدم الاستقرار الإقليمي. وقد تبين أن الجمود أصاب بعض تلك المحاور لاسيما في ظل عدم تحقيقها لأي من مصالح أطرافها، بل ظهرت خلافات داخل دول المحور الواحد لتصبح هناك إدارة لخلاف الحلفاء مثلما هو الحال لإدارة العلاقة بين الخصوم.

3- التوجهات الأمريكية للانسحاب العسكري من الشرق الأوسط: خاصة بعد الانسحاب الأمريكي

فعلياً من أفغانستان في أغسطس 2021، وما يثار بشأن جدولة الانسحاب الأمريكي ضمن قوات التحالف الدولي من العراق بعد امتداد تأثيرات حرب غزة الخامسة إلى داخل سوريا والعراق، حيث يتم استهداف القواعد والمصالح الأمريكية داخل الدول المشار إليها من قبل الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران، وهو ما يمثل ترجمة لما أعلنته إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن من أنها تتبنى توجهات مخالفة لإدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب عبر الحرص على تهدئة التوترات في الإقليم، ودعم فرص التوصل إلى تسويات للصراعات بها، سواء في ليبيا أو اليمن أو سوريا.

4- التداعيات الضاغطة لحرب أوكرانيا على النظم السياسية: إذ نتج عنها تأثيرات طالت اقتصادات

أغلب دول المنطقة، سواء التي تتمتع بعجز أو فائض مالي، وهو ما يدفع دول الإقليم إلى ضرورة وضع "فرامل" على تحركاتها المعادية إلى الدول الخصوم، خاصة أن مواجهة كورونا تطلبت التعاون والتنسيق بين دول الإقليم والعالم، الأمر الذي يفسر ظهور نمط "دبلوماسية الصحة" في التفاعلات الإقليمية من ناحية، وتزايد محورية الاقتصاد في التفاعلات البينية الإقليمية، من ناحية أخرى. وما أن أخذت دول الإقليم تستعيد عافيتها نسبياً بعد مرور أربعة أعوام على انتشار جائحة كورونا حتى تزايدت التأثيرات الناتجة عن الحرب الروسية-أوكرانية، سواء من ناحية عودة أجواء الاستقطاب الدولي على الصعيد السياسي، أو من ناحية التأثيرات على صعيدي سلاسل إمداد الغذاء وتوافر مصادر الطاقة.

5- الاستفادة من الفرص الاقتصادية بعد التهدئة الإقليمية: تؤدي المفاوضات بين القوى المتخاصمة

في الشرق الأوسط، وما يمكن أن ينتج عنها من اتفاق محتمل بينها، إلى تهدئة إقليمية ربما تكون

إيجابية لمصالحها، حيث أنه ليس من مصلحتها الاستمرار في تصاعد الأحداث في المنطقة والوصول إلى مواجهة عسكرية مباشرة أو بالوكالة، لأن مثل هذه المواجهة ستكون لها تداعيات سلبية على كل الأطراف ويعرض اقتصاداتها للخطر. وقد تزايدت عوائق التدفق بعد بروز تهديدات للملاحة الدولية والتجارة العالمية في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن في أعقاب حرب غزة الخامسة.

ثالثاً: الأجندة التفاوضية بين أطراف التهدة في الشرق الأوسط

هناك تساؤل جوهري مفاده: على ماذا تتفاوض أطراف التهدة والمصالحة في الإقليم؟ وتتعدد جوانب الإجابة على هذا السؤال، على نحو يمكن تناوله في التالي:

1- وقف التدخل الخارجي في الشئون الداخلية للدول العربية: وذلك عبر الامتثال للقواعد التي تم التوافق عليها في المواثيق الدولية مثل ميثاق الأمم المتحدة، بعد أن زاد هذا التدخل في أعقاب ما عُرف بـ"الربيع العربي"، ولا يمكن للأمن الإقليمي أن يتحقق إلا في ظل وضع هذه القواعد في الاعتبار. ويُعد هذا المحدد العنصر الرئيسي في عملية المصالحات بين الدول المتخاصمة، مثلما هو الوضع بين مصر وقطر، ومصر وتركيا، والإمارات وقطر وغيرها، والذي تحاول لجان المتابعة التي تشكلت في بعض الحالات تحديد أبعاد التطور فيها.

2- تهدئة وتهينة الأجواء لتسوية سلمية للصراعات الداخلية المسلحة: إن أحد الدوافع الرئيسية الحاكمة للتوصل إلى تفاهات أولية وصولاً إلى توافقات مشتركة بين الأطراف الإقليمية في الشرق الأوسط هو وضع نهاية لمروحة الصراعات المشتعلة في الإقليم، على مدى عقد كامل، والتي تؤثر على دول الإقليم، عبر تدفق الإرهابيين واللاجئين والنازحين والتي وصلت إلى دول عربية وغربية؛

فعلى الرغم من عدم توصل الأطراف المحلية في بؤر الصراعات للحظة الإنضاج إلا أنها تبلورت لدى بعض الفاعلين الإقليميين مثل مصر وتركيا والسعودية.

3- تقاسم الفرص والأعباء فيما يخص ترتيبات "اليوم التالي" لوقف إطلاق النار: ويأتي في مقدمتها

إعادة الإعمار للبنية التحتية المدمرة في العديد من دول الصراعات العربية من ناحية، وبدء مرحلة جديدة من البناء والتنمية والمصالحة من ناحية أخرى، وهو ما ينطبق على مصر وتركيا في رؤيتهما لمرحلة ما بعد سكوت المدافع في ليبيا، بل وربما قبله حيث تسعى الدولتان إلى التفاهم المشترك فيما يتعلق بعقود الإعمار والشركات التي تنخرط في مشروعات إعادة الإعمار في مناطق مختلفة بليبيا، وبما يخدم الأمن والتنمية في ليبيا.

4- حل القضايا العالقة بين الأطراف العربية والقوى الشرق أوسطية: فبعد الانسحاب المتدرج

لواشنطن من الانخراط في تفاعلات الإقليم، لم يعد هناك خيار للدول العربية إلا الحوار المباشر مع القوى الإقليمية غير العربية؛ إيران وتركيا، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان خلال مؤتمر صحفي بالرياض في 3 أكتوبر 2021 رداً على مدى جدية الجانب الإيراني خلال الجولات السابقة من المشاورات، حيث أعرب فرحان عن أمله في أن "تضع المحادثات أساساً لمعالجة المواضيع العالقة بين البلدين، وسوف نسعى ونعمل على تحقيق ذلك".

خلاصة القول، إن المعطيات القائمة تعزز من خيار التهدئة بين الأطراف المتخاصمة لفترة من الوقت؛ إذ أن النسق العقيدي لعدد من القيادات السياسية بدأ يتغير وصار المحدد الإدراكي مفاده أن تكلفة السلام أقل من تكلفة الحرب، وأن تسوية القضايا الخلافية يمكن أن تكون مكسباً لمختلف الأطراف، وهو ما عكسته خبرة الصراعات المسلحة التي شهدتها دول الإقليم خلال العشرية الماضية.

لكن من الملاحظ أن تلك التهدة قد لا تقود بالضرورة إلى مصالحة كاملة، حيث أن فجوة الثقة لازالت قائمة بين بعض تلك الأطراف، وهو ما يتطلب إجراءات محددة للتحويل من "انهيار الثقة" إلى "استعادة وبناء الثقة"، وصولاً إلى "تمتين الثقة". فضلاً عن تعدد القضايا الخلافية التي قد تشهد توافقاً في بعضها وخلافاً في بعضها الآخر، مما يؤثر أيضاً في مسار المصالحة. علاوة على تعدد الأطراف المؤثرة في صنع القرار داخل عدد من دول الإقليم، مما يؤدي إلى تباينات في الرؤى تساهم في تعثر الجهود التصالحية. فقد أصبح من الممكن رؤية تغير متدرج بالعين المجردة في الشرق الأوسط، إلا أن المرحلة المقبلة تتطلب مراقبة السلوكيات التي تراعي قواعد أو مصالح "عرب" الشرق الأوسط للتأكد من جدية خيار التهدة.

- حل الدولتين - بشير عبد الفتاح - جريدة الشروق المصرية - 2024/2/26

من غياهب النسيان، استدعى العدوان المروع، الذي يشنه جيش الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين، منذ السابع من أكتوبر الماضي؛ مبدأ «حل الدولتين». وذلك بعدما طواه التيبس دهرا، رغم ارتكانه إلى مرجعيات قانونية ومقاربات سياسية دولية. كانت اللجنة الملكية الفلسطينية، المعروفة اختصاراً باسم «لجنة بيل»، أول من طرح عام 1937، فكرة تقسيم فلسطين التاريخية إلى دولتين، إسرائيلية وفلسطينية. وعلى دربها، مضت في العام التالي لجنة «وودهد». وفي عام 1947، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أول قرار أممي يتضمن حل الدولتين. إذ تبني خطة لتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أجزاء وكيانات. دولة فلسطينية عربية تمتد على مساحة 11 ألف كيلومتر مربع، بنسبة 42.3% من إجمالي جغرافيا فلسطين التاريخية. ودولة يهودية، على مساحة تقدر بنحو 15 ألف كيلو متر مربع، بنسبة 57.7%. على أن تبقى مدينة القدس وجميع الأراضي الفلسطينية المجاورة لها، تحت الوصاية الدولية. وعقب حرب 1967، لقيت أطروحة المفكر الأمريكي، نعم تشومسكي، بشأن تقسيم فلسطين التاريخية إلى دولتين، صدى واسعاً داخل أروقة مجلس الأمن الدولي؛ حتى أصدر قراره رقم 242، الذي اعتبرته السلطة الوطنية الفلسطينية، «انتصاراً سياسياً»، كونه القرار الأممي الوحيد، الذي يطالب بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية. وفي عام 1993، نصت «اتفاقية أوسلو» على «إعلان مبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي»، يتضمن قيام دولة فلسطينية

بحلول سنة 1999. وفي عام 2003، قدمت الرباعية الدولية خريطة طريق تتضمن إقامة دولة فلسطينية بحلول العام 2005، مقابل وقف الانتفاضة الفلسطينية. منذ العام 2012، تتمتع فلسطين بصفة عضو مراقب بالأمم المتحدة، بعد اعتراف 142 من بين 193 عضوا بجمعيتها العامة، بدولة فلسطين وحل الدولتين. وفي ديسمبر 2023، وبتأييد 172 عضوا، اعتمدت الجمعية العامة، قرارا بعنوان «حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة»، يحث جميع الدول، الوكالات المتخصصة ومؤسسات الأمم المتحدة، على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني لنيل ذلك الحق. بعدما أفرغت الضمير الإنساني، ولدت تداعيات العدوان الإسرائيلي الخامس على الفلسطينيين رغبة دولية ملحة لإقامة دولة فلسطينية، باعتباره الحل الأمثل لطى صفحة تلك المأساة. وفي خطوة غير مسبوقة، أكد وزير الخارجية البريطاني، إيمان بلاده بحل الدولتين، ودراسة الاعتراف بالدولة الفلسطينية، لتوفير الأمن، الذي عجزت إسرائيل عن تحقيقه بقوتها الباطشة وجدارها العازل. وفي ذات المسعى، مضى الرئيس الفرنسي، مؤكداً أن اعتراف بلاده بدولة فلسطينية ليس من المحرمات. وأمريكا، تتسق إدارة، بایدن، مع شركاء شرق أوسطيين، لصياغة خطة شاملة لإرساء سلام طويل الأمد بين إسرائيل والفلسطينيين، تتضمن جدولاً زمنياً لإقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح في الضفة الغربية وقطاع غزة، بقيادة سلطة فلسطينية محدثة. بعد أن يطور الفلسطينيون مؤسسات وقدرات أمنية فاعلة وذات صدقية، لضمان قابلية هذه الدولة للحياة، وعدم تهديدها لإسرائيل. على أن تتلقى الأخيرة، ضمانات أمنية، تشمل التطبيع مع السعودية ودول عربية أخرى. وفي مسعاها لإدراك أضخم إنجاز بسلام الشرق الأوسط منذ العام 1979، تدرس واشنطن عدم تكرار مسلكها عام 2011، حينما استخدمت حق «الفيتو» لإجهاض تحرك فلسطيني بالحصول على العضوية الكاملة بالأمم المتحدة. مع القبول بدولة فلسطينية مستقلة، منزوعة السلاح، وقابلة للحياة.

تنوq واشنطن إلى إعادة هندسة المنطقة، بما يصون مصالحها الاستراتيجية، ويضمن تفرغها الهادئ للصين وروسيا. ومن ثم ترنو إلى دمج إسرائيل في محيطها، مستغلة قبول الدول العربية، واستعدادها لتقديم ضمانات أمنية للإسرائيليين. وعلاوة على تفكيك دورة العنف والإرهاب بالمنطقة، بناء تكامل إقليمي متعدد المنافع، بلورة تحالف عربي - إسرائيلي مناهض للمشروع الإيراني والتركي؛ يتطلع، بایدن، إلى استثمار فكرة الدولة الفلسطينية لترميم شعبيته المتهالكة بين الأمريكيين المسلمين، العرب، وذوى الأصول الإفريقية، بعدما نال دعمه لإسرائيل بحرب غزة من صدقيته، وقوض فرصه في الفوز بولاية رئاسية ثانية.

بالمرصاد، تقف حكومة، ننتياهو، لفكرة إقامة دولة فلسطينية. وتصر على ضرورة أن يضمن أى اتفاق سلام، سيطرة إسرائيل الأمنية على الأراضى الواقعة غرب نهر الأردن كافة، والتي تشمل جميع الأراضى الفلسطينية. وأكد، ننتياهو، الذى تفاخر بنجاحه فى إعاقه إقامة الدولة الفلسطينية طيلة عقود، أن إسرائيل ستحتفظ بالسيطرة الأمنية الكاملة على الضفة الغربية وقطاع غزة، سواء مع تسوية دائمة أو بدونها. وجدد، ننتياهو، رفضه الإملاءات الدولية بشأن تسوية دائمة مع الفلسطينيين، رافضا الاعتراف الأحادى بدولة فلسطينية، يعتبرها «مكافأة ضخمة» لحركة حماس بعد «طوفان الأقصى». وبعدها أقرته حكومته بالإجماع، صوت 99 من أعضاء الكنيست الـ 120، ضد أى اعتراف أحادى بالدولة الفلسطينية. أما وزراء اليمين الدينى المتطرف، فاعتبروا إقامة دولة فلسطينية

تهديدًا وجوديًا لإسرائيل. كونه سينشئ «دولة حماس»، التي ستكرر سيناريو «طوفان الأقصى». ورغم افتقادها الفاعلية، تنذر المواقف الدولية الداعمة لحل الدولتين بتحفيز، ننتباهو، على استدعاء مخططاته المُحِبطة، وتصعيد ممارساته العدوانية على جبهات متعددة.

في تحول لافت، أعلنت حركة حماس عام 2017، قبولها بمبدأ إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود الرابع من يونيو 1967، مع احتفاظها بهدف بعيد المدى لتحرير فلسطين التاريخية. أما، السلطة الفلسطينية، فدعت في ديسمبر الماضي إلى عقد مؤتمر دولي بشأن إقامة الدولة الفلسطينية. مستثمرا استعداد عواصم عربية للاعتراف بها، حتى قبل التوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل، وتأييد، أو عدم معارضة حصول تلك الدولة على العضوية الكاملة بالأمم المتحدة؛ يعمل المندوب الفلسطيني لدى المنظمة، مع الدول العربية على طرح مشروع قرار بمجلس الأمن الدولي، لهذا الغرض. ويرى الفلسطينيون في الاعتراف الأممي بدولتهم، سنداً قانونياً لحض المجتمع الدولي على العمل من أجل إنهاء احتلال إسرائيل لها. الأمر الذي سيشكل تحولاً تاريخياً في مسار الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

رغم التأييد الدولي لإقامة الدولة الفلسطينية على مساحة 22% من فلسطين التاريخية، لا توجد خطوات عملية ناجزة بهذا الاتجاه. إذ لم يتم توضيح الآليات والوسائل، أو تحديد ملامح هذه الدولة، أو وضع جدول زمني لإقامتها. كما لم تتخذ إجراءات لإجبار إسرائيل على القبول بها. ما يجعل الدولة الفلسطينية، حالة قيامها، مقطعة الأوصال؛ مع استمرار تسونامي المستوطنات، الذي ابتلع مساحات هائلة من أراضي القدس الشرقية والضفة الغربية. إذ بلغ عددها 176 مستوطنة و186 بؤرة استيطانية، تمثل ما نسبته 43% من مساحة الضفة، وتضم أكثر من 750 ألف مستوطن. وتعتزم حكومة ننتباهو، المصادقة على إقامة أكثر من 3300 وحدة استيطانية بالضفة الغربية المحتلة. فيما يتواصل الضغط الأمريكي على الفلسطينيين لنزع سلاح المقاومة، الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية؛ فضلاً عن إرجاء قضايا الوضع النهائي، (اللاجئين، الحدود، القدس، المستوطنات، الأمن والمياه). يأتي هذا بينما لا تزال دول عربية وازنة، تعتقد أن إقامة الدولة الفلسطينية لن يتأتى إلا من خلال المفاوضات «الممتدة» بين السلطة الفلسطينية وحكومة الاحتلال. وهو ما يخول الأخيرة تبديد أي أفق ممكن لإقامة هذه الدولة.

بموازاة الرهان على بروز نخبة سياسية وثقافية إسرائيلية، يمكنها تفهم ضرورة حل الدولتين لأمن إسرائيل واستقرار الإقليم؛ تتطلب إقامة الدولة الفلسطينية، تبني التدابير الكفيلة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتقويض انتهاكاته المتمثلة في التهويد والاستيطان. مع تفكيك مستوطنات الضفة الغربية والقدس، ليغدو الشطر الشرقي للأخيرة عاصمة لدولة تضم جغرافياً فلسطينية موحدة. وحرى بإدارة، بايدن، ألا تتخاذل مجدداً عن كبح جماح ننتباهو، ودعم، أو عدم إعاقه، قرار أممي للاعتراف بتلك الدولة، ومنحها عضوية كاملة بالأمم المتحدة. فحينئذ، سيتسنى لقرارات أممية ملزمة، ترسيخ دعائم الدولة الفلسطينية، وتعزيز سيادتها على الأرض، بعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها، تفكيك المستوطنات وإجلاء مستوطنيها.

- **GOVERNING GAZA AFTER THE WAR: THE INTERNATIONAL PERSPECTIVES**
ILANA FELDMAN, FREDERIC WEHREY, ANDREW BONNEY, AARON DAVID MILLER, SARAH YERKES, LARRY GARBER, MURIEL ASSEBURG - CARNEGIE - 26/2/2024

HUMANITARIAN COMPLICITY

By Ilana Feldman

Concerns about doing harm are central to humanitarian considerations, as aid workers and agencies worry that the provision of aid in conflict situations could contribute to prolonged violence. Despite these worries, humanitarian actors have determined that, in most instances, the help their presence offers outweighs these harms. In Gaza, international donors—such as governments, foundations, and individuals—will likely be asked to carry the financial burden of repairing the damage caused by the Israeli bombardment. But their willingness to repeatedly pick up the tab for rebuilding after destruction—all the while knowing that buildings and lives are likely to be shattered again—could contribute, once again, to pushing a resolution of the conflict further down the road.

Humanitarians will participate in this rebuilding while also knowing that their response is almost certainly not going to be adequate to meet the many needs of Palestinians in Gaza. Nonetheless, these organizations will undoubtedly feel that their imperative to save lives and ease suffering demands that they continue to participate in the cycles of destruction and incomplete rebuilding and devastation and inadequate assistance.

The scale of the current carnage, both in loss of life (leading to charges of genocide) and in the destruction of public buildings and homes (named by some as [domicide](#)), has produced dramatically new humanitarian problems in a territory that is long familiar with humanitarian crises. Starvation is now a [widespread problem](#) in Gaza. One of the first acts in Israel's offensive against Gaza was to cut off access to food, water, and fuel. This total

blockade has only been partially, and inadequately, ameliorated in the months since.

The healthcare system has been utterly devastated. Hospitals have been frequent targets of attack. As of February, only twelve of the thirty-six hospitals in the Gaza Strip are reported to be “[partially functional](#),” and none are fully operational. Children are being victimized in remarkably high numbers: more than [12,000](#) have been killed, according to some estimates, and more than 1,000 have [lost limbs](#). All children (and adults) in Gaza are being [traumatized](#). The far too many children who fall under the acronym [WCNSF](#)—wounded child, no surviving family—face additional challenges.

Humanitarian organizations often hesitate to publicly evaluate the causes of suffering they witness in their work, as doing so could challenge their neutrality. Yet conditions in Gaza have made [keeping quiet](#) about culpability increasingly untenable. Humanitarian voices describing Israeli responsibility for Palestinian suffering will probably grow louder.

As they confront new levels and new forms of suffering in Gaza, humanitarian organizations will continue to face significant impediments to providing meaningful assistance to Gazans. Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu’s recently announced [plan](#) for the future of Gaza envisions a severely constrained future. His [call to dismantle](#) the vitally important UN Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), presents a serious, long-term threat to humanitarian capacity. UNRWA is already strained by the hasty [suspension of funding](#) by the United States and other donor countries in response to Israeli accusations that a few of its employees [participated](#) in the October 7 attacks.

The international community’s previous significant effort at rebuilding—under the framework of the Gaza Reconstruction Mechanism (GRM), put in place after the 2014 war—offers some clear warnings about predictable limits to the next effort. The GRM—an agreement between the Palestinian

Authority (PA), the Israeli government, and the United Nations—privileged Israeli security concerns and maintained Israeli control over the entrance of goods to Gaza. Rebuilding did happen through this mechanism, but not enough to repair the damage of 2014 before the next round of violence in 2021. The securitization of aid delivery is likely to be even greater in a future reconstruction system. And the frustrations of organizations involved in supporting whatever rebuilding is permitted will probably be greater as well.

Displacement, both inside Gaza and potentially beyond it, is liable to pose a significant practical and ethical challenge for humanitarian actors. While Israel's intentions are not always clear, the state's military actions and [political statements](#) indicate that permanent population movement is an outcome it seeks. Within Gaza, Israel has begun to create a depopulated [buffer zone](#), demolishing buildings that it had not already destroyed, presumably with the intention to prohibit rebuilding and return. Indefinitely squeezing Gaza's 2.2 million people into an even smaller territory than the Gaza Strip would cause considerable long-term damage. Israeli politicians, and not only the most right-wing, have expressed a clear desire to "[thin out](#)" Gaza, with many suggesting that Egypt and others could absorb much of Gaza's population to alleviate the humanitarian catastrophe. Although Egypt, the United States, and other countries have so far refused this idea, it could yet happen. That Egypt is building a [walled enclosure](#) in the Sinai to contain a possible flood of refugees indicates the seriousness of this possibility. Humanitarians would then find themselves compelled to assist people who have been forcibly displaced from Gaza—and thus would be, in violation of their own ethical principles, complicit in ethnic cleansing.

Ilana Feldman is a cultural and historical anthropologist who works in the Middle East. Her research has focused on the Palestinian experience, both inside and outside of historic Palestine. Her most recent book is [Life Lived in Relief: Humanitarian Predicaments and Palestinian Refugee Politics](#).

EXPANDING U.S. SECURITY PRIORITIES

By Frederic Wehrey and Andrew Bonney

The Gaza war has been drawing U.S. President Joe Biden’s administration back into a region it had sought to disengage itself from. In the wake of the Hamas attack and Israeli reprisal, America’s regional priorities—all of which have been influenced by the upcoming presidential election—include doubling down on military aid to Israel while increasingly pressuring it to minimize civilian deaths; refocusing on Hamas as a formidable terrorist group; enlisting Arab partners in support of a Palestinian state; and confronting Iran through a calibrated military response to its proxies.

Despite international condemnation of Israel’s handling of the Gaza war, U.S. military support to Israel has only increased. [On January 4](#), White House national security spokesman John Kirby said that “we have not seen anything that would convince us that we need to take a different approach in terms of trying to help Israel defend itself.” A few days earlier, [the Pentagon announced](#) the sale “of 155 mm artillery shells and related equipment without congressional review.” As for Congress, both the House and Senate are preparing to pass [a \\$14.5 billion military aid package to Israel](#)—an addition to the annual \$3.8 billion already supplied. And although the Biden administration’s overall support for Israel remains ironclad, cracks are emerging over the conduct of the campaign and the high levels of civilian casualties; both have spurred widespread criticism of the White House, especially from [Black](#) and [Arab American](#) groups—important constituencies for the president’s reelection—as well as damaged U.S. credibility abroad. As a result, the administration has enacted [sanctions on four West Bank settlers](#), stepped up [its backchannel pressuring](#) of Israeli officials to curtail and end the Gaza operation, and [voiced opposition](#) to the Israeli offensive on Rafah. Eradicating Hamas as both a political and military entity has taken on a heightened priority for the Biden administration. Prior to Hamas’s attack on October 7, 2023, the United States believed the group’s [terrorist threat](#)

[to U.S. interests](#) had diminished and consequently [devoted fewer intelligence](#) resources to monitoring it. Since October, U.S. officials have repeatedly called for [the removal of Hamas from power](#). Stronger [sanctions](#) along with [intelligence](#), [logistical](#), and [military support](#) to Israel have been implemented to this end. Washington prioritizes neutralizing Hamas to prevent future incursions into Israel, and it hopes to fill Gaza's resulting power vacuum with a civilian-based government.

Hamas's 2023 attack put secure governance in Gaza back on the agenda, a contrast to Washington's prewar dealings with Palestinian statehood as a hurdle to Israeli-Arab normalization. Eager to avoid entanglement in a postbellum state-building project, the U.S. seeks to involve its Middle Eastern partners—[particularly Jordan, Qatar, Türkiye, Saudi Arabia, and the United Arab Emirates](#)—in postwar governance plans for the Gaza Strip. The Biden administration hopes to couple this political cooperation [with its highly sought-after Israel-Saudi normalization](#) deal. However, while potentially allowing the United States to refocus on Asia-Pacific priorities, this governance scheme may inadvertently deepen U.S. military involvement in the region. Namely, Saudi-Israeli normalization presumably entails Saudi Arabia being granted [U.S. security guarantees](#) similar to those given to South Korea and Japan.

As for the United States' regional adversaries, the challenge of effectively deterring Iran's network of proxies in Iraq, Lebanon, Syria, and Yemen has assumed a greater priority for Washington since the Gaza war's inception. In mid-2023, the Biden administration believed it had contained these actors through an unspoken modus vivendi with Tehran, but the uptick in attacks by these groups following October 7 has prompted the United States to more directly respond to Iran and its proxies while hoping to avoid a large-scale military conflict. These tasks are made more daunting by the fact that [these groups coordinate among themselves](#) and receive Iranian

financial aid, intelligence, and arms but their [actions are highly independent](#) of Tehran.

In confronting these groups, Washington has used a spectrum of policy tools. Initially, the Biden administration rushed [U.S. military assets into](#) the region, including aircraft carriers, air defense batteries, fighter planes, and additional personnel, which carried the risk of [inadvertently provoking an escalation](#) by giving hard-liners in Iran and its proxies a pretext to respond in kind. More recently, in response to the killing of three American soldiers stationed in Jordan, [the U.S. has conducted air strikes](#) against targets in Iraq, Syria, and Yemen. These attacks marked a dramatic escalation of military engagement beyond America's [fixed-wing air strikes](#) and [lethal drone strike](#) against Iranian-backed militia facilities and leaders in Syria and Iraq. While Washington's retaliatory measures are intended to discourage Iran and its proxies from further attacks—a message that has been underscored by reported [track 2 diplomacy](#) with Tehran—the strikes also have [the aim of “degrading”](#) their military capabilities.

The rise of the Iranian-backed Houthi militia in Yemen as a maritime force capable of [disrupting global supply chains](#) by conducting [well over two-dozen attacks](#) on transiting commercial ships has made Red Sea security a newfound priority for U.S. policymakers. For weeks, Washington limited its response to the protection of shipping through a [multinational naval force](#) and not directly striking the militia. But that changed on January 12 when American and British warplanes conducted [strikes](#) on sixty Houthi targets inside Yemen. [The strikes have continued](#) with the Pentagon's stated aim, again, being to “[degrade their capabilities](#).” The United States hopes to limit, if not eradicate, disruptions to global maritime traffic while [protecting vital undersea cables](#). However, due to [Saudi Arabia's yearslong bombing campaign in Yemen](#), the battle-hardened Houthis are experienced at dispersing their assets, arms, and personnel—abilities that may frustrate U.S. objectives.

In Lebanon, the U.S. response has been more discrete and indirect, with U.S. officials foremost [concerned about restraining Israel](#), rather than the Lebanese militant group Hezbollah, from escalating the conflict. That said, Washington has long attempted, with limited success, to diminish Hezbollah's power through [security assistance to the Lebanese Armed Forces](#) and [more targeted special operations forces training](#). Such initiatives are likely to assume greater prominence moving forward, along with the maintenance of an offshore military presence in the eastern Mediterranean.

Frederic Wehrey is a senior fellow in the Middle East Program at the Carnegie Endowment for International Peace, where his research focuses on governance, conflict, and security in Libya, North Africa, and the Persian Gulf.

Andrew Bonney is a James C. Gaither Junior Fellow in the Carnegie Middle East Program.

BIDEN'S GOALS IN POSTCONFLICT GAZA

By Aaron David Miller

Three weeks after the Hamas terror attack against Israel, Biden [averred](#) that “there’s no going back to the status quo as it stood on October the 6th.” Biden then spelled out what he meant: a new postconflict Gaza where Hamas cannot terrorize Israel and an effort by all parties to work toward a two-state solution.

Whether the line was a throwaway or a reflection of Biden’s determination to use this crisis to build a better future is unclear. But by any standard, a commitment to such goals would involve a heroic lift by a president whose precrisis view of the Israeli-Palestinian issue had been focused more on management than on resolution.

As we enter the fourth month of the Israel-Hamas war, Biden’s vision seems far out of reach. Its attainment is complicated by galactic security and political challenges on the ground and by a looming U.S. presidential election—certain to be among the most consequential in American history—

where bold policy toward the Israel-Palestinian issue will come into conflict with much safer politics.

Analysts need to divide what the United States can and cannot do into two phases: the period in the runup to the November election, and then its aftermath. Should Biden gain a second term and be willing to put real resolve into the issue, combined with leadership changes in Israel and on the Palestinian side, he might be able to expand the limits of what is possible and put Israelis and Palestinians on a better pathway. But the year ahead will be the year of Gaza and incremental change—and it is not going to be an easy one. The current situation may well improve, but a stable, secure, and prosperous Gaza will likely remain out of reach.

By the looks of things now, progress will have two speeds: slow and slower. First, Israel is only now starting to [wind down its ground campaign](#) in northern Gaza, where it claims to have broken Hamas's command and control but has not yet secured the area and destroyed the tunnels in which several thousand Hamas fighters may be hiding. In southern and central Gaza, intense [Israeli operations continue](#), specifically in and around the city of Khan Younis, where the Israel Defense Forces believe Hamas's senior leadership and the [remaining 100-plus hostages](#) are likely ensconced. Israel is sure to remain operating in Gaza for [months to come](#).

Second, Israel's presence—and the general security situation—will almost certainly constrain the delivery of humanitarian assistance and reconstruction. World Health Organization officials are already arguing that [they cannot deliver assistance](#) to northern Gaza because of the lack of security. Sensitive to the import of anything that could be construed as dual use to feed a Hamas insurgency, Israel will insist on some sort of inspection regime.

Third, there is no government-in-a-box that can be installed in Gaza right now. The PA lacks credibility, and Arab states are [unwilling to play that role](#) (though Egypt will have a stake in border security). Elections to

legitimize the goal of Palestinian self-governance in Gaza are a long way off. The current PA, whose credibility is undermined by its own fecklessness and Israeli policies on the West Bank, cannot simply return to governing Gaza amid the death and destruction wrought by Israel's efforts to crush Hamas. Local leadership—mayors, judges, technocrats, and former employees paid by both the PA and Hamas—can operate at some level, but it's hard to see any effective municipal or regional governance emerging quickly. And what or who is going to provide basic security and policing function, as well as mediate the disputes, conflicts, and controversies that occur in everyday life?

Fourth, Gaza first cannot be Gaza only. Key Arab states will be hard-pressed to provide financial and political support for Gaza without a clear vision and political horizon that points the way to ending the Israeli-Palestinian conflict. And the Biden administration has set an ambitious goal for itself: a comprehensive and integrated regional approach whose centerpiece is an Israeli-Saudi normalization agreement tethered to Israel's willingness to take steps toward the creation of a Palestinian state.

Traumatized by war, the countries' leaders may not be able to take the mutually reinforcing actions that such a pathway would require. The current Israeli government will adamantly oppose such an effort, and a successor government may be equally unwilling, especially in the wake of October 7. In any event, before such an initiative could gain traction, a deal to free hostages and de-escalate the situation in Gaza would be essential.

Without strong, credible, and risk-ready leadership by Israelis and Palestinians, the Biden administration will struggle, and it will need to compensate with leadership of its own. More than likely in 2024, the administration will find itself falling back and focusing on the following:

If the Biden administration can be successful in these areas—and in containing the conflict from erupting into a true regional war—it will have a very productive year.

Aaron David Miller is a senior fellow at the Carnegie Endowment for International Peace, focusing on U.S. foreign policy.

FOR THE UNITED STATES, ENDURING STABILITY IN GAZA IS KEY

By Sarah Yerkes

As the United States seeks to plan for “the day after” the Gaza conflict, questions about the shape of the Palestinian polity have been prominent in discussions between U.S. and Arab leaders and U.S. and Israeli leaders. Ideally, from a U.S. perspective, the plan will involve a unified and strengthened but demilitarized Palestinian government capable of governing both Gaza and the West Bank simultaneously. One item that is not likely to be on the United States’ agenda is how to bring about democracy in the West Bank and Gaza.

The last time Palestine had a democratic election, it backfired miserably for the United States. In 2005, as a cornerstone of former U.S. president George W. Bush’s [Freedom Agenda](#), the United States pushed the Palestinian Territories to hold presidential and legislative elections as a way to unite the territories politically and as a step toward spreading democracy throughout the Arab world. Fatah leader Mahmoud Abbas handily won the presidential race and was due to face reelection in 2009 (Hamas did not participate in the presidential contest). But Abbas is now nineteen years into a four-year term, having extended his term indefinitely, and is no longer recognized as legitimate by Hamas. The 2006 Palestinian legislative elections failed to net the result the United States wanted: Hamas, a U.S.-designated foreign terrorist organization, won seventy-four out of 132 seats in the legislature. The short-lived unity government fell apart in 2007, and Hamas took over the Gaza Strip by force.

The majority of the Palestinian public does not support Hamas today, according to a [December 2023 poll](#) by the Palestinian Center for Policy and Survey Research. However, support for Hamas has more than tripled in the West Bank since October 2023, and more than 90 percent of Palestinians

support the resignation of Abbas. More than 60 percent support the dissolution of the Palestinian Authority. Given this background and historical context, the United States is not likely to push for elections or democracy in Gaza anytime soon.

Furthermore, over the past several administrations, the United States has largely prioritized short-term stability over democracy and good governance in the Arab world. The 2010–2011 Arab uprisings forced a reluctant former president Barack Obama and his administration to shift toward a more democracy- and governance-forward agenda in the countries engaged in political reform, but the Arab Spring quickly receded (except in Tunisia), and with it U.S. enthusiasm for democracy promotion in the region.

Even under Biden, who came to office committed to revitalizing a values-based foreign policy with a “[commitment to democratic renewal at home and abroad](#),” the United States has done little to rein in Tunisian President Kais Saied as he dismantles the Arab world’s sole democracy. And the top recipients of U.S. foreign aid globally (after Israel) are Jordan and Egypt—hardly shining examples of democracy and good governance.

While democracy is not on the table, the White House has been open about its desire to see a “[revamped and revitalized](#)” Palestinian Authority play a key role in governing Gaza. That will not be easy: Hamas removed the PA from Gaza in 2007, and few Palestinians may be interested in relocating to Gaza to fill in the numerous gaps left by a defeated Hamas political administration. The United States may, therefore, push Israel to accept some Hamas-affiliated civil servants within the new Palestinian government in Gaza as long as Hamas is defeated militarily.

However, significant [gaps](#) between U.S. and Israeli positions on Gaza governance remain. For instance, the Israeli government is still reticent to accept the PA as the post-Hamas governing entity. The Biden administration is continuing to try to sway Israel on this point. Following his January tour of the region, Blinken [publicly stated](#) that the Palestinian

Authority is committed to “meaningful reform,” although what that means in practice is not clear. Bringing in new, younger leadership to replace 88-year-old Abbas is likely the first step.

The administration’s biggest hurdle in bringing about lasting security and stability may be the need to continually push the Israeli government to make concessions that allow the civilian Palestinian administration to govern effectively and efficiently. But it is, after all, in Israel’s interest that the demilitarized government in Gaza can build trust among the Palestinian people; deliver on essential goods and services such as education, healthcare, and infrastructure; and operate transparently.

Sarah Yerkes is a senior fellow in Carnegie’s Middle East Program, where her research focuses on Tunisia’s political, economic, and security developments as well as state-society relations in the Middle East and North Africa.

THE U.S. ASSISTANCE PROGRAM FOR PALESTINIANS

By Larry Garber

The principles underlying U.S. assistance to the West Bank and Gaza have remained constant since the Oslo Accords were signed in the early 1990s. First, the assistance is consciously designed to achieve political outcomes, although the emphasis may vary from facilitating peace, to promoting internal reforms, to enhancing U.S. standing in the region. Second, the proposed assistance must convince often skeptical members of Congress that the investments are achieving objectives consistent with U.S. interests and are not undermining the United States’ special relationship with Israel.

The implementation of specific programs has been affected by [legal constraints imposed by Congress](#), political developments in the region, and security considerations. Nonetheless, a major U.S. asset is the competence and resilience of the professional staff working for the U.S. Agency for Development (USAID) in the West Bank and Gaza. Many local staff—citizens of both Israel and Palestine—have worked for USAID during the

past thirty years in a variety of challenging circumstances. They have proven themselves [capable of complying with the demands of U.S. legislation](#) while achieving significant development results.

Given an anticipated continued low-intensity conflict and extended period of unsettled governance in Gaza, the United States will encourage Western and Arab donors to support Gaza reconstruction. An initial step in this direction is the [damage assessment being led by Sigrid Kaag](#), the newly appointed UN senior humanitarian and reconstruction coordinator for Gaza. She is tasked with improving humanitarian access to Gaza but must also examine the damage to critical infrastructure, such as medical facilities, power plants, and water carriers. In addition, she must identify solutions to the existing impediments to reconstruction, such as removing rubble and eliminating the dangers of unexploded ordinance. She has received Blinken's [strong backing](#).

In planning for reconstruction, the United States will advocate within the donor community to take Israeli security considerations into account. As a starting point, a comprehensive review must determine how Hamas managed to build an extensive tunnel network under Gaza and a multifaceted armament industry. While the installation of new technologies may enhance the quality and speed of the inspection process at Gaza's border crossings, the categorization of potentially dual-use items necessary for the reconstruction process will require difficult negotiations between Israel and the international community. Washington must be prepared to play a significant mediating role.

At the same time, the United States [will continue to press the Palestinian leadership](#) to comply with the provisions of the [Taylor Force Act](#), which precludes U.S. direct assistance to the PA so long as it is making payments to Palestinian prisoners who have committed acts of terrorism or to the families of deceased terrorists. Significant progress had been made on this front prior to October 7, but whether PA leadership will still move forward remains to be seen.

U.S. assistance, in the immediate term, will rightfully be [directed toward meeting priority humanitarian needs](#). The dire shortages of food, medicine, water, and other essentials will not abate merely because the conflict becomes less intense. Moreover, meeting humanitarian needs will require accounting for the consequences of the conflict to date—massive numbers of displaced people, large numbers of orphans, severely malnourished children and adults, individuals suffering from loss of limbs and other physical injuries, and a psychologically traumatized population. An initial priority will involve providing much needed temporary shelter for the million-plus displaced Palestinians whose homes have been damaged or destroyed, while simultaneously encouraging the rapid reconstruction of homes, schools, and medical facilities.

The provision of relief must also project the prospects of a better future for those living in Gaza. Reviving the capabilities of Palestinian financial institutions, including banks and microcredit facilities, to supply financing initially for small-scale infrastructure will inject much needed cash into the economy and will stimulate a demand-driven recovery. Jump-starting this effort will entail the fair and expeditious adjudication of property claims by a neutral and professional body, whose formation would benefit from external funding and technical assistance.

The United States also should work with Gaza municipalities so long as their leaders are not associated with Hamas. The determination of who qualifies, in the current circumstances, will require a careful vetting process. However, it would be a serious mistake to apply criteria that precludes anyone who has interacted with Hamas during the past seventeen years.

While the specifics of [PA revitalization remain vague](#), the United States [has experience from previous exercises](#), most notably in 2002, of incentivizing Palestinian leadership to adopt meaningful political reforms. At the very least, Washington should ensure that institutions such as the Palestine

Monetary Authority and the Central Election Commission continue to operate at a high level of competence and integrity and can effectively undertake the responsibilities associated with their mandates.

The timing of elections will be a particularly contentious issue. Palestinians living in Gaza have not participated in any elections since 2006, and those Palestinians born after 1990, who comprise nearly 50 percent of the population, have never participated in national or municipal elections.

Hence, there will be considerable pressure to schedule elections that can provide legitimacy to a revitalized Palestinian leadership covering both the West Bank and Gaza and that can ensure effective ownership and oversight of the reconstruction process. At the same time, most experts agree that elections are not feasible during the next eighteen months.

Finally, U.S. assistance must be designed to support the vision articulated by successive administrations of a Palestinian state living side-by-side in peace with Israel. Too often during the post-Oslo period, the ambitions of U.S. assistance programs have outpaced the political realities associated with the facts on the ground. Thus, plans for a Gaza seaport or a dedicated corridor for Palestinian movement between the West Bank and Gaza have never come to fruition. These projects and others essential for the establishment of a viable Palestinian state must be revived, but with a recognition that their implementation requires more than just a financial commitment.

Larry Garber, a former senior USAID policy official during the Clinton and Obama administrations, served as the USAID mission director to the West Bank and Gaza from 1999 to 2004 and observed the 2005 presidential, 2006 legislative, and 2022 municipal Palestinian elections.

EUROPE AND THE WAR IN GAZA

By Muriel Asseburg

The dynamics set off by the October 7 attacks have shown the inability of the EU to live up to its values and to play an effective role in conflict

mitigation. This dynamic is even more striking when considering the conflict directly affects its interest in a stable and peaceful neighborhood. And it is in contrast with the EU taking pride in having played a crucial role in shaping international language on the Israeli-Palestinian conflict and for providing significant donor assistance—all aimed at peaceful conflict resolution.

After October 7, high-level EU representatives and member states' officials made a frenzy of visits to Israel to show solidarity and engaged in regional shuttle diplomacy to prevent further escalation. In early and mid-November, High Representative for Foreign Affairs and Security Policy Josep Borrell [stressed](#) the need for a political solution, as well as what must not happen in Gaza: forced displacement, territorial changes, a “reoccupation” of Gaza by Israel, Gaza being a safe haven to Hamas, and a dissociation of Gaza from the Palestine question. He also emphasized that the PA would need to play a role in Gaza, that Arab states would need to step up their involvement, and that the EU would need to engage in support for Palestinian state building. In early 2024, Borrell went a step further, [saying](#) that the international community must impose a solution to the Gaza conflict to prevent further escalation.

Yet Borrell's clear declarations could not conceal the [lack of agreement](#) between EU institutions and among member states—with Austria, the Czech Republic, and Germany on one end of the spectrum and Belgium, Ireland, and Spain on the other. This lack of unity came to the fore in officials' statements on issues such as the limits of Israel's right to self-defense, accountability for war crimes, breaches of international humanitarian law, the demand for humanitarian access, and the necessity of an immediate ceasefire. In reaction to the Hamas attacks, EU Commissioner for Neighbourhood and Enlargement Olivér Várhelyi unilaterally announced the [suspension](#) and review of all EU development aid to Palestinians—thus increasing the pressure on an already cash-

strapped PA—but the suspension was quickly reversed amid protests from some member states and the EU’s External Action Service.

This disunity was also visible in European voting behavior on [two](#) UN General Assembly [resolutions](#) demanding a cessation of violence, as well as in European [statements](#) on South Africa’s legal action at the International Court of Justice against Israel on accusations of genocide. And it was reflected in the EU’s inability to quickly develop a concrete plan on how to help Israelis and Palestinians exit the cycle of violence, terror, and retaliation and move toward more sustainable arrangements for Gaza and the Israeli-Palestinian conflict—as well as its inability to clearly define its role in that endeavor. In December and February meetings, European heads of states and governments [discussed](#) the issue but were unable to agree on concrete steps.

It’s not surprising that Europe has not had any discernible influence on current conflict dynamics. In January, in cooperation with Qatar, France was able to make at least a small difference by forging a deal on the delivery of medicine to hostages and Gaza’s population. In February, Paris has also hosted talks about a humanitarian pause. But the EU has played no role in mediation, nor has it led preparations for an exit from the war or the building of Gaza’s future. In January 2024, Borrell presented a [peace plan](#) aimed at a two-state solution as well as Israel’s integration in the region. But it’s not clear whether EU member states—or a lead group of states—will actively work to prevent worst-case scenarios and support sustainable stabilization by building on the Borrell principles and translating the peace plan into concrete approaches and European contributions. Another open question is whether EU member states can live up to their proclaimed interest in a rules-based international order and their obligations under international humanitarian law, particularly with regard to the [provisional measures ordered](#) by the International Court of Justice.

Muriel Asseburg is a senior fellow in the Africa and Middle East division of Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP), German Institute for International and Security Affairs in Berlin.

**- Shocking Spike in Use of Unlawful Lethal Force by Israeli Forces
Against Palestinians in the Occupied West Bank - Amnesty – 5/2/2024**

With the world's eyes fixated on Gaza, Israeli forces have over the past four months unleashed a brutal wave of violence against Palestinians in the occupied West Bank, carrying out unlawful killings, including by using lethal force without necessity or disproportionately during protests and arrest raids, and denying medical assistance to those injured, said Amnesty International.

The organization investigated four emblematic cases where Israeli forces used unlawful lethal force— three incidents in October and one in November, which resulted in the unlawful killing of 20 Palestinians, including seven children. Researchers remotely interviewed 12 people, 10 of them eyewitnesses, including first responders, and local residents. The organization's Crisis Evidence Lab verified 19 videos and four photos in examining these four incidents.

Amnesty International's research also found that Israeli forces obstructed medical assistance to people with life-threatening wounds and attacked those attempting to assist injured Palestinians, including paramedics.

Over the past few months Israel has stepped up deadly raids across the West Bank and tensions have skyrocketed. In one recent incident Israeli forces carried out a raid masquerading as medical staff. At least 507 Palestinians were killed in the West Bank in 2023, including at least 81 children, making it the deadliest year for Palestinians since the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) began recording casualties in 2005.

“Under the cover of the relentless bombardment and atrocity crimes in Gaza, Israeli forces have unleashed unlawful lethal force against Palestinians in the occupied West Bank, carrying out unlawful killings and displaying a chilling

disregard for Palestinian lives. These unlawful killings are in blatant violation of international human rights law and are committed with impunity in the context of maintaining Israel's institutionalized regime of systematic oppression and domination over Palestinians,” said Erika Guevara-Rosas, Amnesty International's Director of Global Research, Advocacy and Policy.

“These cases provide shocking evidence of the deadly consequences of Israel's unlawful use of force against Palestinians in the West Bank. Israeli authorities, including the Israeli judicial system, have proven shamefully unwilling to ensure justice for Palestinian victims. In this climate of near total impunity, an international justice system worth its salt must step in. The Prosecutor of the International Criminal Court must investigate these killings and injuries as possible war crimes of willful killing and willfully causing great suffering or serious injury. The situation in Palestine and Israel is a litmus test for the legitimacy and reputation of the court. It cannot afford to fail it.”

Since October 7, across the West Bank, Israeli security forces' use of unlawful force during law enforcement operations has been unrelenting, sowing fear and intimidation among entire communities; it has also been used to disperse rallies and protests held in solidarity with Gaza and demanding the release of Palestinian prisoners and detainees.

Between October 7 and December 31, 2023, 299 Palestinians were killed, marking a 50% increase compared to the first nine months of the year. At least 61 further Palestinians, including 13 children, have been killed so far in 2024 as of January 29, according to [OCHAopens in a new tab](#).

Amnesty International sent requests for information on the four cases investigated to the Israeli military's spokesperson unit and to the Jerusalem District Commander on November 26. At the time of publication, no response had been received. Amnesty International is continuing to investigate other cases of excessive force during law enforcement operations, such as the repeated raids and attacks in Jenin and Tulkarem in the northern occupied West Bank.

Israel has a well-documented track record of using excessive and often lethal force to stifle dissent and enforce its [system of apartheid](#) against Palestinians leading to a historic pattern of unlawful killings committed with impunity.

“Three bullets were fired without any mercy”: The Nour Shams October raid

Since October 7, Israeli forces have stepped up raids, carrying them out almost daily across the occupied West Bank in what it describes as search and arrest operations.

Over 54% of the 4,382 Palestinians injured in the West Bank were injured during such operations, according to OCHA.

In one illustrative case investigated by Amnesty International, Israeli military and border police forces used excessive force during a 30-hour-long raid on Nour Shams refugee camp in Tulkarem beginning on October 19.

During the operation Israeli forces killed 13 Palestinians, including six children, four of them under the age of 16, and arrested 15 people. Israeli military sources quoted in media reports said that one Israeli Border Police officer was [killedopens in a new tab](#) and nine were injured after an improvised explosive device was thrown at them by Palestinians.

Residents told Amnesty International that, during the operation, Israeli soldiers stormed more than 40 residential homes, destroying personal belongings and drilling holes in the walls for sniper outposts. Water and electricity to the camp was cut off and soldiers used bulldozers to destroy public roads, electricity networks and water infrastructure.

Among those killed during the raid was 15-year-old Taha Mahamid, who Israeli forces shot dead in front of his house as he came out to check whether Israeli forces had left the area. Taha was unarmed and posed no threat to the soldiers at the time he was shot, based on witness testimony and videos reviewed by Amnesty International. A video filmed by one of his sisters and verified by Amnesty's Crisis Evidence Lab shows Taha walking on the street, peeking to check for the presence of soldiers and then collapsing on the street outside his house, after the sound of three gunshots.

Fatima, Taha's sister, told Amnesty International: "They did not give him a chance. In an instant, my brother was eliminated. Three bullets were fired without any mercy. The first bullet hit him in the leg. The second – in his stomach. Third, in his eye. There were no confrontations... there was no conflict."

An eyewitness told Amnesty International that when Taha's father, Ibrahim Mahamid, then attempted to carry his injured son to safety, Israeli forces shot him in the back. A verified video filmed by one of Taha's sisters immediately

after the shooting shows Taha's father lying on the ground next to Taha before limping away. Fatima Mahamid added: "He [her father Ibrahim] raised his hands, showing them [the soldiers] that he had nothing in them. He just wanted to take his son. They shot him with one bullet, and my father fell next to Taha."

Ibrahim Mahamid suffered serious damage to his internal organs and had to be taken to intensive care.

Neither Taha or Ibrahim Mahamid posed a threat to security forces or anyone else when they were shot. This unnecessary use of lethal force should be investigated as possible war crimes of willful killing and willfully causing great suffering or serious injury to body or health.

Approximately 12 hours after Taha Mahamid's killing, Israeli military stormed his family's home and locked his family members, including three young children, in a room under the supervision of a soldier for about 10 hours. They also drilled holes in the walls of two rooms to position snipers overlooking the neighborhood. One witness said the soldiers searched the house, beating a member of the family, and one was seen urinating on the doorstep.

In videos verified by Amnesty International, Israeli military bulldozers are seen damaging the narrow streets of the Nour Shams refugee camp. Also, a [video opens in a new tab](#) posted by the Palestinian Red Crescent Society (PRCS) and verified by Amnesty's Crisis Evidence Lab shows the extensive damage to a road inside the Nour Shams refugee camp, hampering the medical evacuation of the injured during the raid.

Excessive force used against Palestinian protesters

Protests in solidarity with Palestinians in Gaza have been held frequently across the occupied West Bank since October 7. These demonstrations have been mostly peaceful, but some protesters have been seen throwing stones in response to the presence or forceful intervention of the Israeli forces.

Israeli forces' use of lethal force in response to youth throwing stones is at odds with the right to life under international human rights law and international standards regulating the use of force in policing. Lethal force in law enforcement can only be used when there is an imminent threat to life; its use is not a proportionate response to stone-throwing.

In one egregious case on October 13 in Tulkarem, two eyewitnesses described to Amnesty International how Israeli forces stationed at a military watch tower at one of the main entrances to the town and those on the roof of a nearby home opened fire on a crowd of at least 80 unarmed Palestinians peacefully demonstrating in solidarity with Gaza.

Two journalists who were at the scene separately told Amnesty International that they saw Israeli forces firing two tear gas canisters at the crowd and shortly afterwards opening live fire at them without warning shots. The two journalists saw four people being shot and injured as they tried to run away from the shooting. A few minutes later, Israeli forces also opened fire in the direction of the journalists even though both were wearing vests clearly marked as Press. They hid behind a wall along with three children and had to remain there for about two hours as the operation continued.

During this time, they witnessed a Palestinian man riding past them on a bike being shot and injured by an Israeli soldier. One of the journalists also saw another demonstrator being shot in the head. She described how the victim was suddenly shot and fell to the ground. He later succumbed to his wounds.

At a different incident, on November 27, Israeli forces resorted to excessive force against a crowd of Palestinians in Beitunia, near Ramallah. The group had gathered to greet prisoners released from Ofer prison as part of the deal between Israel and Hamas during the temporary humanitarian pause in Gaza.

Witnesses described to Amnesty International how the Israeli military fired live ammunition and rubber coated bullets at the crowd and dropped tear gas canisters using drones. Witnesses also reported that Israeli forces deployed a military bulldozer and drove military jeeps into the Palestinians who had gathered.

One eyewitness saw resident Yassine Al-Asmar being shot in the chest while he was just standing in the crowd and watched how ambulances were unable to reach him due to the ongoing shooting by the Israeli forces. Instead, his friends managed to move him out and take him to a hospital in Ramallah, but he was declared dead shortly afterwards.

Videos verified by Amnesty International's Crisis Evidence Lab show some protesters throwing stones and burning tires in the area, as well as at least one person throwing a Molotov cocktail at a bulldozer. Under international law,

throwing stones or burning tires do not justify a law enforcement response involving the use of firearms. International law prohibits the use of lethal force against people who are not posing an imminent threat of death or serious injury.

These shootings should be investigated as possible war crimes of willful killing and willfully causing great suffering or serious injury. One of the witnesses said: “They seek to mar our celebration of released prisoners and assert their domination.”

“I saw ...the ambulance getting shot at”: Obstruction of medical assistance

The obstruction of medical assistance by Israeli forces during operations across the OPT is a routine practice Amnesty International has documented for years and is part of Israel’s system of apartheid. Under international law, Israeli forces have an obligation to ensure anyone injured by their forces is able to access medical treatment.

Amnesty International has investigated five occasions where the Israeli forces hindered or prevented those seriously injured in demonstrations and raids from receiving critical medical assistance. They also shot at Palestinians trying to help, including medics tending to the wounded.

On October 10, in Ein Al-Lozeh, a neighborhood of Silwan in occupied East Jerusalem, an Israeli Border Police patrol unit unlawfully killed Ali Abbasi who was unarmed and attempting to pull to safety Abd Al-Rahman Faraj, who had just been shot by the same unit on patrol in the area.

Confrontations had erupted between Palestinians and Israeli Border Police in the neighborhood. Palestinians used fireworks, and the Israeli forces used live ammunition. Amnesty’s Crisis Evidence Lab verified three videos shot from different angles, showing fireworks hitting the back and sides of a police car.

During these clashes, Abd Al-Rahman Faraj was shot. Shortly thereafter, Ali Abbasi tried to pull Faraj to safety. An eyewitness, who spoke on condition of anonymity for security reasons, told Amnesty International that they saw Israeli forces shooting Ali Abbasi in the head as he tried to pull Faraj away.

The witness said Israeli forces then threatened to shoot people who tried to help the two men and obstructed an ambulance from reaching the victims, leaving them bleeding on the ground for over an hour. The victims were later collected by an

Israeli military ambulance and their bodies have yet to be returned to their families.

Similarly, during the crackdown on the Tulkarem demonstration on October 13, eyewitnesses to the shooting by Israeli forces of the Palestinian man who was riding a bike told Amnesty International that the paramedic who attempted to rescue the victim was also shot at by the Israeli soldiers as he approached the injured man. One of the two journalists who witnessed the incident told Amnesty International that she saw the man on the bike being shot in one of his legs before he fell down:

“He was screaming. And then one of the ambulance guys tried to move him and save his life but the Israeli sniper continued shooting. I saw with my own eyes the medical people and the ambulance getting shot at by Israeli snipers.”

In a third example, during the raid in Nour Shams on October 19, three eyewitnesses, including a paramedic on the scene, said two ambulances were stopped at the entrance of the camp and prevented from reaching the injured. The witnesses said the residents were forced to transport the wounded to a hospital in private cars.

Family members who witnessed the October 19 shooting of Ibrahim Mahamid while he attempted to carry his injured son Taha to safety told Amnesty International that he was prevented from receiving medical assistance for over an hour. The organization also spoke to a paramedic on the scene who confirmed that he had spent over an hour trying to reach Ibrahim Mahamid but Israeli forces stopped the ambulance at the entrance of the camp and Ibrahim was left to bleed throughout that time.

During the raid which took place across Jenin on November 9, the Israeli military attacked medical personnel attempting to treat someone with a gunshot wound inside Jenin refugee camp. As reported by OCHA, Israeli forces killed 13 Palestinians during this operation, which lasted 12 hours and involved both armed clashes and air strikes.

According to an eyewitness, Israeli forces shot Sabreen Obeidi, a PRCS paramedic, in her lower back while she was inside a parked PRCS ambulance in Jenin refugee camp.

During the same raid on November 9, the Israeli forces also shot at two other PRCS ambulances that entered Jenin refugee camp to collect injured persons. Video footage from a camera installed inside a PRCS ambulance shared with Amnesty International and verified by the organization's Crisis Evidence Lab shows a round striking the road approximately two meters in front of the ambulance. The incident depicted in the video was also recounted to Amnesty International by a paramedic inside the ambulance who said that he also saw two other paramedics shot at by a sniper positioned in a building across the street.

International law requires that the sick and wounded and medical personnel be respected and protected. Obstructing access to medical treatment violates the right to health, the right to security of the person, to freedom from torture and cruel, inhuman, and degrading treatment and can lead to violations of the right to life.

“Amnesty International has long documented [unlawful killings by Israeli forces and how they fit into the system of apartheid](#) into which Palestinians are locked. It is time for the ICC Prosecutor to investigate these killings and the crime of apartheid in its investigation into the situation in Palestine,” said Erika Guevara-Rosas.

Background on international legal standards

In the occupied West Bank, including East Jerusalem, Israel is the occupying power and its actions are bound, in addition to the Fourth Geneva Convention and the law of occupation, by its obligations under international human rights law.

In policing demonstrations and carrying out other law enforcement functions in the West Bank, including so-called search and arrest operations, Israeli forces must respect human rights, including the rights to life and security of person and the rights to freedom of expression and to peaceful assembly, as well as international standards that elaborate how human rights must be upheld by law enforcement officials such as the UN Basic Principles on the Use of Force and Firearms by Law Enforcement Officials.

These standards [prohibitopens in a new tab](#) the use of force by law enforcement officials unless strictly necessary and to the extent required for the performance of their duty and require that firearms may only be used as a last resort – when strictly necessary for military personnel or police to protect themselves or others against the imminent threat of death or serious injury. The intentional lethal use of

firearms is only permissible if strictly unavoidable in order to protect life. Willful killings of protected persons and willfully causing great suffering or serious injury to protected persons are grave breaches of the Fourth Geneva Convention and war crimes.

- **“No People, No Problems”: The Growing Appeal of Authoritarian Conflict Management - ARMENAK TOKMAJYAN - Carnegie - 31/1/2024**

Summary: Syria, Azerbaijan, and some officials in Israel have conceptualized forced displacement as a mode of conflict management. That has consequences for the Western peacebuilding model.

“They make a desert and call it peace.” This phrase from Tacitus’s Agricola is frequently quoted, and while few political leaders have read the Roman historian’s work, many have applied the same principle in their policies. Throughout the world, from Syria to Nagorno-Karabakh to Gaza, leaders have engaged in massive levels of abuse to impose peace. This has included forcing, or contemplating forcing, defiant populations out of their land to quell armed resistance and eradicate the social support base rebellions enjoy. Such actions can be regarded, perversely, [as a form of conflict management](#), despite their harshness and the fact that they may involve ethnic cleansing or genocide. In Syria from 2016 to 2018, [some 200,000 people](#) were displaced by President Bashar al-Assad’s regime from former opposition-held areas. Similarly, in September 2023, [over 100,000 ethnic Armenians](#) were forcibly supplanted from Nagorno-Karabakh by Azerbaijan, [echoing Syria’s multiple displacements](#). Israeli officials, both present and former, have also [lobbied for](#) or [encouraged](#) a similar approach in Gaza after the October 7 Hamas attacks, so as to prevent the resurgence of armed resistance there.

The implication of expelling populations from their ancestral land extends beyond the humanitarian or moral ramifications of such behavior. It also challenges the [Western liberal peacebuilding model that gained prominence during the 1990s](#). This model

emphasizes a respect for rights, diversity, consensus, and compromise through dialogue, while authoritarian conflict management mechanisms promote illiberal, often repressive, and violent methods to reimpose tranquility, effectively turning them into conflict resolution mechanisms.

The consequences of this are many. The inability of liberal Western states to deter or prevent authoritarian regimes from managing conflict through violence and repression will only encourage countries to replicate such practices when it suits them, making the “no people, no rebellion” strategy more appealing. The ensuing harm done to democratic and humanitarian values that liberal countries seek to turn into a foundation of the international system could undermine prospects for a rules-based global order anchored in international law.

A PROVEN AUTHORITARIAN APPROACH

The behavior of the Assad regime in Syria, Azerbaijani President Ilham Aliyev’s regime in Nagorno-Karabakh, and the Israeli government in Gaza has prompted pushback from many in the liberal democratic West. That is not surprising, as their methods tend to view [elimination as an efficient basis](#) to resolve conflicts. The compulsory transfer of populations, which all three have implemented or are thinking of implementing, is [prohibited by international humanitarian law](#) and can constitute [war crimes](#) and [crimes against humanity](#).

Authoritarian regimes regard liberal conflict resolution methods not only as ineffective but also as potential security threats, as these may threaten the stability of their ruling systems. That is why Syria and Azerbaijan are examples of states that have conceptualized population transfer (of combatants and noncombatants) as a mode of conflict management. The core aim of their regimes has been to do away, rather than reconcile, with the societies spawning resistance against their rule. Israel is somewhat different. It [scores higher on democracy indexes](#); however, open discussion in the country about expelling Palestinians from Gaza, as a way of preventing the reemergence of armed opposition, resembles the reasoning in Syria and Azerbaijan.

SYRIA: DEPOPULATION AND PEACE

Around [12.1 million people](#) have been displaced by Syria's conflict, including 200,000 who were systematically transferred by the regime, with Russia's support, in 2016–2018 to northwest Syria, mostly to Idlib Governorate. This was the [final stage in a process involving](#) sieges, starvation, the politicization of aid, and the misuse of aid delivery mechanisms, as well as the demonization and delegitimization of opposition grievances. Forcible transfer to the northwest was one of the “choices” offered by the regime to the residents of about two dozen besieged areas. The other was to return to the “embrace of the motherland” (al-‘awde ila hudn al-watan), which entailed facing a clearance process supervised by the regime's infamous security services. While some took the risk, about 200,000 chose to leave. The process was inhumane, but the expulsions were decisive in ending the rebellion in those areas, mostly around Damascus, which bolstered Assad's hold on power.

The regime sought to filter the rebels and their support base (al-hadine al-ijtimaaiyyeh) out of local society, ending any possibility of a revival of opposition. What constituted this support base was not set in stone. A Major general from the Fourth Armored Division viewed the base as conservative with sectarian tendencies and described its members as individuals with flawed convictions regarding the regime, yet who remained convinced of the validity of their beliefs.¹ Three senior regime military officers viewed coexistence with this social base as impossible, as the base sought to eliminate the regime.² Another military official considered this segment of the population as “time bombs” who could revitalize resistance in the future.³ Areas controlled by the regime after the expulsion of the local population show no signs of insurrection over five years later. While, on the contrary in Daraa, where the Syria army was [unable to uproot rebels](#) and their supporters, [government control remains weak](#).

The success of the regime's demographic engineering also hinged on factors beyond its control. [Russia's military support](#) from 2015 on, along with Western and Arab acceptance that Assad was there to stay, provided a geopolitical climate conducive to a depopulation drive, without anticipation of serious repercussions. The shift in the balance of power represented a significant blow to the Western-dominated Geneva

peace process. Russia, Türkiye, and Iran went on to create the [Astana track](#) in January 2017, which over time became the main process for resolving the Syrian conflict. Another factor allowing the regime to engage in forcible population transfers was the availability of a territory beyond its control to which it could send people. Northwestern Syria, particularly Idlib Governorate, was controlled by opposition groups and became a convenient destination. This also [fed into local and regional agendas](#): while the Syrian opposition and its social base were a threat to Assad, they became a political, demographic, and military resource for Türkiye, which dominated the northwest.

THE ARMENIANS OF NAGORNO-KARABAKH

In the southern Caucasus, a region with [important links](#) to the Levant, [Azerbaijan launched a military operation](#) in Nagorno-Karabakh in September 2023, which resulted in the forced eviction of most of the area's Armenians. Karabakh is an [Armenian-majority area that had seceded from Azerbaijan in the 1990s](#) and taken over neighboring Azerbaijani lands with Armenia's help, displacing nearly [600,000 people](#). In November 2020, Azerbaijan recaptured most of its lost territories, with significant backing from [Türkiye and Israel](#).

Once that war ended, Russian [peacekeepers were deployed](#) to protect what was left of the isolated enclave. However, Russia's power waned after it invaded Ukraine, while the Azerbaijani presence around the enclave increased. Starting in December 2022, Baku imposed a blockade by cutting [communications with the outside world](#) and essential supplies such as [gas](#), [electricity](#), and baby formula, while [politicizing aid](#). Although the humanitarian situation in Karabakh did not reach the levels seen in Syria's [Madaya](#), for example, where hunger was widespread among the 40,000 residents and [dozens died of starvation and malnutrition](#), the tactics bore similarities to what is remembered in Syria as the "[starvation until submission](#)" campaign.

After its September 2023 offensive, Azerbaijan [offered Armenians amnesty, citizenship, and integration](#) into Azerbaijan's "free society." Within days, however, [almost no Armenians](#) chose to remain in Karabakh. As in Syria, nothing encouraged them to stay, whether a viable mechanism of reconciliation or an [independent judiciary](#). Instead, people recalled Azerbaijan's years of cultural warfare against [local Armenian heritage](#) and its [gruesome human rights violations](#), not just against Armenians but

also [Azerbaijani dissidents](#) and [opposition figures](#) hostile to Aliyev's hereditary dictatorship.

While the inner workings of the Aliyev regime remain unknown, there are indications that its policies toward the Karabakh Armenians carried a similar rationale as that of the Assad regime in Syria. One of these was Baku's refusal to provide [security guarantees](#), autonomy, or even an elected local government to Karabakh Armenians. This was noteworthy given that Karabakh had been [autonomous even during the Soviet era](#). Another telling indication was the timing of Azerbaijan's offensive. It came amid U.S.- and European Union (EU)-backed [Azerbaijan-Armenia peace talks](#) and despite the Karabakh Armenians' willingness to discuss integration with Baku. The resort to military action, considered a redline by the United States and the EU, undermined the negotiations and Baku's "[repeated assurances to refrain from the use of force](#)." Crucially, it was a historic opportunity for the Aliyev regime to end the Armenian presence in Karabakh and, with it, any chance of being challenged in the future.

As in Syria, Azerbaijan was helped by a favorable geopolitical situation and a territory to which to expel Armenians. After the 2020 war, Azerbaijan's status rose as an oil- and gas-rich country, with a [prime location along the Central Asia-Europe corridor](#), bordering Russia and Iran, militarily allied with Turkey and Israel, and enjoying improved economic [ties with the European Union](#). Moreover, because of the Ukraine conflict, Russia, the traditional regional hegemon, was occupied elsewhere. As [Armenia drew closer to the West](#), Russia tilted toward Baku, going "from patron to partner in an illiberal order," [as one observer put it](#). That's why, once the September 2023 attack unfolded, Russian peacekeepers [failed to intervene](#). Nor did Armenia, [earning Aliyev's praise](#). Instead, Yerevan found itself hosting caravans of fleeing Armenians.

ISRAEL AND THE DREAM OF A GAZA WITHOUT PALESTINIANS

As the war in Gaza has continued in recent months, numerous Israeli officials or representatives have been defending the idea that only by driving the Palestinians out of the territory could Israel's security be guaranteed. Given the demographics of the Jewish and Palestinian populations between the Mediterranean and the Jordan River, with the latter likely to become a, the question of displacing Palestinians is a preoccupation that cuts across Israel's political spectrum. Indeed, in the early weeks of the conflict, Israeli

Prime Minister Benjamin Netanyahu reportedly [sought to secure European backing](#) to pressure Egypt into accepting Palestinians from Gaza, “at least during the conflict.” To some [observers](#), this caveat was disingenuous, as it is unlikely that Israel, if it could, would ever allow their return.

Among the staunchest advocates of this approach is Israeli Finance Minister Bezalel Smotrich, who also plays a leading role in administering the West Bank. In 2017, he [published](#) his “decisive plan” for “ending the conflict and bringing about real peace.” Smotrich proposed a phased approach: expanding settlements to deter a Palestinian state, offering integration for Palestinians who abandoned their national aspirations, facilitating emigration for the rest, and confronting those who continued to fight. When the Gaza war began, he [supported](#) the “voluntary migration” of Gaza’s Palestinians. He was not alone. Knesset members Danny Danon and Ram Ben-Barak, in a [Wall Street Journal article](#), urged countries to accept Gaza refugees “who have expressed a desire” to relocate, while entirely omitting Israel’s role in making Gaza virtually uninhabitable. Similarly, Israel’s Intelligence Ministry [published a policy paper](#) in the aftermath of the October 7 attacks, presenting the option of expelling Gaza’s population to the Sinai. The document warned that a generation raised under Hamas and facing Israeli occupation could revive the organization and potentially fuel more extremism.

The Intelligence Ministry reportedly [lacks decisionmaking power](#), while Netanyahu has [denied](#) that Israel seeks to expel Gaza’s population. However, because the path of transferring Palestinians is tied mainly to Israel’s right-wing nationalist religious parties, on which Netanyahu relies to remain in power, he has avoided opposing them. Moreover, Netanyahu’s [rejection of Israel’s withdrawal from Gaza in 2005](#), like his [repeated calls to annex the West Bank](#), suggests he would not be unhappy with a transfer of Palestinians out of those areas, regardless of his denials, as this would advance his stated political agenda.

The debate in Israel around transferring Palestinians replicates the rationale employed in Syria and Nagorno-Karabakh: namely to empty the land of a society that can generate resistance. This has not happened yet in Gaza. Nor do the Israelis have a territory to which they can send Gaza’s Palestinians. The main obstacles are Egypt, which [opposes](#)

[any transfer of Palestinians](#) to Sinai, and the United States, which [refuses to endorse such a step](#).

In the absence of a transfer option, Israel has adopted an alternative strategy to deny Hamas a social base. This can be called “[domicide](#),” the mass destruction of dwellings to make Gaza unfit for life. Satellite analysis published by the [Wall Street Journal](#) and the [Economist](#) shows vast devastation in the territory, with nearly 70 percent of its 439,000 homes and about half of its buildings damaged by December 2023. Many Gazans will have no place to which to return, and Israel will likely control, and potentially restrict, the financial and logistical aspects of reconstruction. This may compel the population to slowly abandon Gaza when possible, denying Hamas the protective covering of a cohesive society in which to operate.

CHALLENGING LIBERAL CONFLICT RESOLUTION AND ITS REPERCUSSIONS

Uprooting people from their land is a human tragedy. However, as a mode of conflict management, it has wider implications, especially in undermining liberal approaches to peacebuilding whose components are ingrained—at least in theory—in Western concepts of [democracy](#), [human rights](#), dialogue, and a [rules-based international order](#). This is particularly pressing given that influential countries, prominent among them China and Russia, are pushing back against concepts of [liberal internationalism](#). First, the prevalence of an illiberal approach reinforces a trend that has been gaining currency in the past decade. Historically, violence has been a more likely factor [deciding the outcome of conflicts](#) than any desire to conclude consensual peace agreements. During a rare interregnum in the 1990s, negotiated settlements, often with international backing, [occurred](#) in places such as Bosnia, South Africa, the Philippines, Mozambique, and others. However, toward the end of the first decade of the new century, this [trend was reversed](#), implying that countries may have begun losing confidence in the viability of negotiated settlements. In light of this, more countries may try to resolve conflicts through violence, which could heighten global instability. A second dangerous implication of the illiberal approach is that successful authoritarian tactics set precedents for others to adopt. Because authoritarian regimes [learn from each other](#), they are in a better position to institutionalize a global system that stands in the

way of a rules-based order. For example, Jamil al-Hassan, the notorious former head of Syria's Air Force Intelligence Agency, admitted to taking notes on how China [suppressed the Tiananmen student protests in 1989](#). He pointed out that Syria should have acted similarly with protesters in 2011. Those observations must have made their way into his reports to the Syrian leadership during the uprising.

Another example comes from Israel. The Israeli response to the October 7 attacks saw leading parliamentarians commend an illiberal approach. Former defense minister Avigdor Lieberman [praised](#) Azerbaijan's success in Karabakh. He said that despite "pressure from Brussels, the EU, and the West, [Azerbaijan] brought [the conflict] to [an] end brilliantly. I hope we will be able to do the same." The literature on authoritarian conflict management shows that democracies [sometimes adopt illiberal conflict management methods](#) as well, and Israel's destruction of Gaza proves this.

A third implication of the illiberal approach is that it often highlights the inability of Western countries to defend their liberal internationalist principles, which only further discredits the sustainability of liberal conflict resolution mechanisms and a rules-based international order. In the Syrian, Azerbaijani, and Israeli cases, the West through its timid reactions failed to deter, let alone prevent, authoritarian policies. This bolstered an impression that Western indignation is usually without great consequence.

Syria, Türkiye, Iran, and Russia—all reflecting different shades of authoritarianism—were able to undermine a liberal peace-building process for Syria, replacing it with Astana. Aliyev proceeded with a military solution in September 2023 in Nagorno-Karabakh, despite U.S.- and EU-sponsored talks. And Israel's war in Gaza has shown that when the West is itself divided, liberal values are a casualty. Western divisions over how Israel should respond to October 7, and U.S. support for a continuation of Israeli military operations in Gaza, allowed the Israelis to devastate the territory and even consider ethnically cleansing its population, with few negative repercussions.

CONCLUSION

The success of authoritarian conflict management practices denotes a broader shift in the Western-dominated international order. Western powers, particularly in the EU, are facing challenges to their influence from emerging powers, including assertive authoritarian states. Those states are now combining their efforts to erode Western domination. Two relatively small authoritarian regimes, in Azerbaijan and Syria, have managed to defy Western-led peace initiatives with the backing of other autocracies, Türkiye and Russia. Similarly, China's role in facilitating a reconciliation between authoritarian Iran and Saudi Arabia in March 2023 marked a departure from the past. Major Western states continue to be pivotal players in global politics. The United States remains the world's strongest military power, while both the U.S. and EU economies are still the largest globally. However, the growing challenges to the international order they forged have prompted a critical inquiry when it comes to conflict resolution: were the 1990s a turning point in resolving conflicts or merely a brief hiatus in a long-standing period in which violence, rather than consensual agreements, was the decisive factor in ending them? The future trajectory will depend on the resolve of the West to implement, and even enforce, its normative principles in the face of actors committed to reducing its influence internationally.

NOTES

¹ Interview conducted by the author's research assistant with a major general from the Fourth Armored Division who has been involved in the Syrian war since the beginning, Damascus, November 2023.

² Interview conducted with a major general from the Fourth Armored Division, Damascus, November 2023; interview conducted by the author's research assistant with another Syrian major general, Damascus, April 2023; and interview conducted by the author's research assistant with a colonel from the Fourth Armored Division, Damascus, November 2023.

³ Interview conducted by the author's research assistant with a Syrian major general, Damascus, April 2023.